الطّريقُ إلى الدّولةِ الإسلاميّة

عند حزب التحرير

هل يتّجه الحزب فعلاً نحو الدّوْلة الإسلاميّة؟

قراءةٌ في مباحث الطّريقة وطلب النُّصْرة عند الحزب

تأليف

جواد بحر النتشة

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الناشر: مركز دراسات المستقبل

الخليل – فلسطين

تلفون ٠٢-٢٢٩٧٥٥١ / ٠٢-٢٢٩٧٥٥٢

المقدمة

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فإن حزب التحرير يعرض نفسه باعتباره حزباً يسعى إلى إقامة دولة الإسلام، فهو في كل حركة من حركاته، وفي كل نبضة من نبضاته، وفي كلّ سكَنةٍ من سكَناته، ينطق بأنه يحمل هذا الهمّ الكبير؛ وفوق ذلك، فهو يصرّح بأن الخلافة لم يكن لها ذِكر قبله، وأن ذِكرَها لدى الأمة ولدى العاملين للإسلام، إنما جاء بعد نشوء حزب التحرير؛ وقد يُضيف بعض شبابه إلى ذلك أنه هو وحدَه من يسعى فعلا إلى إقامة الدولة الإسلامية، وأنه لا أحد سواه يحمل هذا الهمّ!.

وهو فوق كلّ ذلك يقرّر أن الطريق الموصِلة إلى الدولة الإسلامية محدودة بما دار في فهمه هو، وأن أي طريق آخر، غير ما فهمه هو، لا يوصل إلى الدولة؛ بل أوصَلَ الحزبُ سلوك الطريق التي رآها موصلة دون غيرها إلى الدولة الإسلامية، إلى مستوى الفريضة، كفريضة إقامة الدولة ذاتها!

والحزب يُسند ما يراه من انحصار الطريق إلى الدولة الإسلامية، بما فهمه من بعض أحداث السيرة النبوية، وبناء على فهمه ذاك، فشبابُه

يرون أنهم ملتزمون دون غيرهم بشرع الله تعالى في سلوك هذا الطريق بذلك الفهم الذي أشرت إليه.

هذا، ويظهر عند الحزب كثير من الاعتداد بما يراه فيما مضى ذكره، فهو في غاية الثقة في أنه وحده يسعَى إلى إقامة الدولة الإسلامية، وهو واثقٌ أيضا أن الطريق الذي رآه هو الطريق الموصل وحده إلى الدولة، وهو في الوقت ذاته واثق أن طريقته هذه هي الطريقة الشرعية دون سواها.

فتجمّعت عند الحزب إذن فيما يتعلق بالعمل لإقامة الدولة الإسلامية الاعتبارات التالية:

١- أن فكرة الخلافة لم يكن لها ذكر قبل حزب التحرير، لا عند الأمة، ولا عند العاملين للإسلام.

٢- أنه حصر الطريق إليها في رؤية محدّدة، لا طريقَ يوصِل سواه، وجعل طلب النصرة جزءً من أحكام تلك الطريقة التي لا يبلغ الحزب غايته إلا بها، رغم إقراره بما يجعل طلب النصرة غير ممكن.

٣- أنه اعتبر هذا الطريق فرضا شرعيا، يحمل ذات الحكم الذي يحمله العمل لإقامة الدولة الإسلامية.

٤- أنه أرجع فهْمه للطريق إلى المسلك النبوي الشريف، رغم إقـــراره أحيانا بأن الرسول ﷺ لم يطلب النصرة لأجل استلام الحكم!

٥- أنشأ هذا عنده اعتدادا بفهمه للطريق الموصل إلى الدولة الإسلامية، وبانحصار الفهم الصحيح لها فيما دار في رأسه.

٦- انبثق عن فهمه للطريق فهمٌ آخر في العقود الثلاثة الأولى من حياته، وهو أن النجاح في بلوغ الغاية مرتبط ببُعْدٍ زمنيّ، وهو ثلاثة عقود على الأكثر، لا يمكن أن تمضي دون أن يتحقّق النجاح في إقامة الدولة!

في هذه الدراسة الوجيزة سأستعرض إن شاء الله تعالى رؤية الحزب من كتبه الرسمية، ومن كثير من نشراته الرسمية أيضا، مع شـــيء مـــن الرجوع إلى بعض مواقعه على الشبكة العنكبوتية، ثم بعد كـــل ذلـــك سأدرس إن شاء الله تعالى أدلة الحزب، وسأبين صحتها من ســـقمها، ومدى صحة الاستناد عليها في القضية المذكورة، وسأدرس بعد ذلـــك كله أثرَ هذا الحصر لطريق الدولة على خطواته، مع مـــدى جـــدوى الاستمرار على هذا الفهم، وسأستخلص في النهاية نتيجة الانحـــصار في هذا الطريق، مع ما فيه من رؤيتهم لأنفسهم، وأنهم وحـــدهم الـــذين يسعَون إلى إقامة الدولة الإسلامية.

وسيرى القارئ الكريم أنني خصّصت مسألة طلب النصرة بتفصيل طويل، دراسةً واستدلالا ونقدا، حيث تبين لي أن الحزب يعتبرها الخطوة الحاسمة لاستلام الحكم.

هذا، وأودّ أن ألفت نظر قارئي الكريم إلى أنني وعدتُ في كتابي: قراءات في فكر حزب التحرير الإسلامي، بكتاب عن الدولة والسياسة في فكر حزب التحرير، غير أني رأيتُ أن أقتصر ها هنا على بحث فكرة الطريق إلى الدولة عند حزب التحرير ومناقشتها، لعلي في مناسبة أخرى أن أتحدّث متوسّعا في ذات الفهم التحريري للدولة والسياسة، ومدى انسجام فكرة الحزب مع أصول الشرع الشريف.

إن كتابي هذا هو الثاني الذي أُصدِره عن حزب التحرير، بعد كتابي الأول: قراءات في فكر حزب التحرير الإسلامي، وكان فضل الله علي كبيرا إذ شاع كتابي الأول شيوعا لم يبلغْه مؤلَّفٌ آخر في بلادنا، فلقد طُبعت منه ستة آلاف نسخة، و لم تكدْ تجد منه نسخةً بعد مضيّ أقل من عام على طباعته، وهذا فضل الله تعالى، والحمد لله رب العالمين.

غير أن موضوع كتابي هذا يختلف عن موضوع كتابي الأول من ناحيتين: **الأولى منهما**: أن الأول ليس خاصا بمسألة دون غيرها من تلك المسائل التي أخطأ حزب التحرير فيها، بل هو يتناول منثورا من أخطائه؛ بخلاف هذا الكتاب، الذي حصرْتُه في مسألة واحدة دون أن

أطرق باب غيرها، إلا ما كان بحثُه خادما لها من مسائل أخرى، وهي مسألة: الطريق إلى الدولة الإسلامية عند حزب التحرير؛ وأما **الناحية الثانية**: فطبيعة المسألة التي اخترْتُها ها هنا تختلف عن طبيعة المسائل التي ناقشْتُها في كتابي الأول، ذلك أن مسائل الكتاب الأول، وعلى أهمّيّتها، لا تصل إلى أهميّة مسألتنا هذه التي جعلْتُها موضوع هذا الكتاب؛ **إن مسألتنا ها هنا تدور حول ما يحسبُه حزب التحرير تخصّصَه الذي أبدع فيه دون غيره من الحركات، والذي أحسنَه دون من سواه**، إنه موضوع: طريق الدولة حسب تصوّر حزب التحرير.

ولا بد أن أبيّن أنني ها هنا كما كنت في كتابي الأول: أناقش الفكرة بعد إثباتها أولا من إصدارات حزب التحرير، لأبيّن ما فيها من خطأ أو صواب حسب ما يحتاج إليه سياق البحث.

سأقسّم هذه الدراسة إلى تمهيد، تتبعه الفصول التالية، ومع كل فصل مباحث وتفريعات تدور في أفقه:

تمهيد: حزب التحرير وتعامله مع منتقديه.

مدخل هامّ: وجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية.

الفصل الأول: مفهوم الطريقة بين الحزب والعلماء.

الفصل الثاني: حزب التحرير وإنكار مقام الآخرين.

الفصل الثالث: طريق الحزب للوصول إلى الدولة الإسلامية.

الفصل الرابع: أثر رؤية حزب التحرير لطريق الدولة على مسلكه الدعوي.

خاتمة.

تمهيد: عجزُ حزب التحرير عن التعامل مع منتقديه

لا شك أن هذه الدراسة من الدراسات الناقدة للحزب، وهي في الوقت ذاته من تلك الدراسات التي يحتاج إليها المثقف المسلم، والعامل للإسلام، سواء أكان تحريريا أم غير تحريري؛ والنقد الذي تحمله إن كان صوابا، فهو من توفيق الله تعالى، ويجب على المسلم الالتفات إليه والأخذ به؛ وإن كان خطأً، فهو لا يعدو كونَه اجتهادا بشريا، يدور أمره بين الأجر والأجرين، إذا خلصت النية لله سبحانه وتعالى.

وقد تبين لي على أثر دراستي السابقة عن حزب التحرير، أن الحزب عاجز عن التعامل مع منتقديه، وأنه يغطّي عجزه بوسائل شتى، منها حملة الاتهامات التي قام بها كثير من شبابه لمجرّد أن عرفوا أن فلانا انتقد الحزب، ولو لم يقرؤوا النقد!؛ ودلّني أنهم أسرعوا في الاتهامات دون قراءة منتقدِهم، أن التهجّم على كتابي الأول عن الحزب، وبأشنع الشتائم الموجّهة إليّ، قد جرى قبل أن ينزل الكتاب إلى السوق، وقبل نشره على الإنترنت[1]!

---

(١) رأى مصمّم غلاف كتابي قراءات في فكر حزب التحرير، أن يستشير عبر شبكة فلسطين للحوار www.paldf.net/forum، في

وقد أقرّ بعض شباب الحزب أن حزبهم منعهم من اقتناء الكتاب وقراءته، ومع ذلك، ورغم أن شباب الحزب ممنوعون من قراءته، فقد أسرع كثير منهم إلى اتهام صاحبه بأبشع التهم، لمجرّد أنه انتقد حزبا بشريا يخطئ ويصيب، ودون أن يعرفوا وجه النقد ودليله!

أولا: النقد مفيد لمن وُجِّه إليه

والذي أراه أن النقد مفيد للطرف الذي يقع تحت طائلته أكثر من فائدته لناقده، أو لمن يكتب فيه دراسة، وإذا تعامل الذي وقع تحت طائلة النقد بطريقة ذكية معه، فإنه يستطيع أن يوظّف النقد الذي وُجِّه إليه على شاكلة تفيده، **على الأقل بأن يُظهر للناس أنه لا يضيق به**

شكل الغلاف الذي صمّمه، ليرى إن كان لأحد اقتراح فيه، ليأخذ بما يناسب.

وأثناء سياق تلك الاستشارة، إذا بأحد شباب الحزب يقول ما يلي: "كتاب على درب كتاب صادق أمين والمخابرات الاردنية، ومبروك للانظمة الخائنة، ولا نامت أعين الجبناء"، وكتب ذلك الرجل كلامه ذاك في ٢٠٠٧/٥/٧م، والكتاب بعدُ لم يُنشر لا على الإنترنت، ولا في المكتبات، إذ كان لا يزال تحت التجميع في المطبعة! هكذا حكم عليه لمجرّد أنه شمّ منه نقدا لحزب التحرير.

وأرجو ملاحظة أن الكتاب نزل الأسواق، في ١٤، أو ٢٠٠٧/٥/١٥م، ونُشر على شبكة الإنترنت ابتداء من ٢٠٠٧/٥/١٦م، في موقع الألوكة؛ ونشره موقعا صيد الفوائد وأهل الحديث في ٢٠٠٧/٥/١٩م، ومن ثمّ نشرتْه مواقع أخرى.

صدرا، فهو إن لم ينفعْه، فلن يضرّه؛ هذا إن كان واثقا من نفسه! أو إن كانت ثقتُه بنفسه قائمة على أصول صحيحة، قادرة على مواجهة النقد بما يكافئه من الإجابة عما يتضمّنه، وكذلك إن كان واثقا من قدراته على تعاطيه مع النقد!! وعلى الأقلّ: يتسامح مع من انتقده من المسلمين، إن كان يتّسم بالتسامح مع النظرات الإسلامية الأخرى، المخالفة له، بعيدا عن توجيه سهام الاتهام بأشكاله إليها! **ومن أول ساعة، وقبل قراءة النقد!! بل لمجرّد أنه نقد للحزب!**

ثانيا: حزب التحرير لا يستفيد من النقد

غير أن حزب التحرير لم يَرْقَ إلى هذا المستوى من التعامل مع من ينتقد بعض أفكاره، وما أسرع أن يجري كثيرٌ من شبابه جريا حثيثا وراء اتّهام الكاتب الذي ينتقد الحزب بتهم شتّى، لا يستطيع أن يُثبت منها شيئا في ميزان التثبّت الشرعي؛ **والحزب لا ينطلق في هذه التهم إلا من وَهمٍ هيمن عليه، أو على الأكثر: لا ينطلق في توجيه هذه التهم إلا من ظنٍّ أسّست له نفسيةٌ تربّت على أن المنتقِد عدوّ، أو مُوالٍ لعدوٍّ، أو أنه خصمٌ لفكرة الدولة الإسلامية ذاتها! وربما تسامح الحزب أو بعض شبابه، فوصفوا بعض ناقديه بأنهم طيبون، لكنهم غير واعين؛ أو أنهم متأثرون بالمناهج التي وضعها المستعمر!**

وذكرْتُ قريبا أنني كنتُ قد نشرتُ في أيار من عام ٢٠٠٧م كتابي قراءات في فكر حزب التحرير الإسلامي، وقد لقي بفضل الله تعالى رواجا عظيما، لا تكاد تجد كتابا سلك مسلكه الطبيعي إلى القرّاء بهذا الكمّ وبهذه السرعة، وكنت أتوقع انتقادات شتى من الإخوة في حزب التحرير على مضمون الكتاب، وكان هذا بالنسبة لي شيئا طبيعيا، فلا يمكن أن ينشر كتاب يتضمن نقدا لحزب أو حركة، دون أن يلاقي نقدا له، قليلا أو كثيرا.

غير أن الذي لقيتُه من كثير من شباب الحزب لم يكن نقدا، بل لم يَمُتّ إلى النقد بِصِلة، فلقد ولغ بعضهم في عرضي واتّهمني بالكذب[1].

(١) لقد تفضّل الأستاذ الدكتور حسام الدين عفانة بتقديم كتابي قراءات في فكر حزب التحرير، فإذا بي بعد أقل من شهر من نشر الكتاب، أُفاجأ بحديث أحد شباب المستوى القيادي من الحزب، وهو قريب لي، فوجئت به يقول: أصلا المقدمة التي تقول إن الدكتور عفانة كتبها، لم يكتبها، وأضاف قريبي قائلا: وقد اتصل بعض الشباب بالدكتور عفانة، فأنكر أن يكون كتب المقدّمة، فلما أكّدتُ له أن الدكتور عفانة هو كاتبها، قال لي: سأبحث في الأمر مرة أخرى، ولم يتكلم معي في الأمر بعد ذلك! إنه يبدو لي أن قريبي هذا سمع هذا الكلام من بعض شباب الحزب، فوثق به!

ثالثا: مؤرّخ الحزب يكذب

وأحدهم من المستوى القيادي في الحزب، كتب دراسة في نشأة الحزب وتاريخه، هي أشبه بمذكّرات عاشها؛ وقد اتّخذ اسما مستعارا لنفسه هو طالب عوض الله؛ هذا الرجل قام بالكذب عليّ، وبنقل بعض الكذبات عليّ، على أحد المواقع الإلكترونية، وهو موقع ساندروز www.sandroses.com/abbs/showthread[1]، وجرت بيني وبينه مناقشات دافعْتُ فيها عن نفسي، وأَصرّ هو على فعلته، وتحدّيتُه باسمي الصريح أن يُثبت كلامه، فما كان منه إلا أن كرّر الكذبات مرة بعد أخرى، وبدون أدلّة إثباتية!

وكنت أحسب في البداية أنني أخاطب شابا بسيطا من شباب الحزب، فبدا لي بعد ذلك أنني أخاطب مفكّرا من مفكّريه، وقياديّاً من قياديّيه، ورجلا عاش فترة النشأة التحريرية، وإذا به معتَبرٌ عند الحزب، فلقد ألّف كتيبا في تاريخ الحزب سماه: أحباب الله، بزوغ نور من المسجد الأقصى، نشرَتْه بعض مواقع الحزب العنكبوتية، وتوجد عندي نسخة إلكترونية منه! أقول: فلما رأيتُ هذا المستوى القيادي عند

---

(١) وقرأتُ أخيرا تكريرا منه لبعض كذباته على موقع الناقد الإعلامي http://naqed.info/forums/، وهذا الموقع من تلك المواقع التي تحمل أفكار لحزب التحرير.

الحزب قد ولغ في عرضي، لم أملك نفسي أن أردّ عليه متحدّيا إياه أن يُثبت أقواله، و لم يُثبتها، وبقي مختبئا وراء اسمه المستعار!

إن المفكّر والمؤرّخ التحريري طالب عوض الله، وهو في الوقت ذاته أحد قيادات الحزب في مدينة الخليل، ولقد عرفْتُه فيما بعدُ جيدا، قد اتّهمني زورا وبهتانا بعدّة تُهَمٍ، والله يعلم أنني بريء منها، ولقد تحدّيْتُه على الموقع المذكور أن يُثبت شيئا منها، فلم يأتِ بشيء يُسنده الشرع الشريف؛ وأنقُل ها هنا نموذجا من حديثه عني وعن كتابي الأول، فهو يصف كتابي بأنه: ((**المنقول جملة وتفصيلا من كتب مخابراتية سابقة**))، وكلامه هذا كذبٌ أتحدّاه أن يثبته!! ويواصل زُورَه فيقول عني: ((فقد أتى في أحد أيام شهر رمضان سابق لأحد الشباب في مدينته مزهواً منتفخ الأوداج، وكان الشاب يقرأ القرآن، فأهمى القراءة ليرى ماذا يريد الرجل، فقال له: لقد أتيتك بالدليل؛ وعندما استفسر منه عن أي دليل يقصد، أجابه بالوقاحة والسفاهة المعهودتين به: **دليل فسق تقي الدين النبهاني، مما حمل الشاب على البصق عليه وطرده من محله**))، هكذا قال عني ذلك الكذاب في الموقع المذكور.

وواصل كلامه قائلا: ((هذه هي نفسية هذا البحر **المسند له تأليف الكتاب**، مما دعاني للطلب منكم أن لا نجعل **للتافهين السفهاء** قيمة

فنناقش **حثالات استوردوها من المستنقع المخابراتي** للزاعم زوراً وبهتاناً أنه الصادق الأمين؟)).

ويواصل قوله في نصيحته الحزبية التحريرية: ((مرة أخرى: **بالنعال أدعوكم لضرب كتب الحاقدين ومن يقف خلف كتبهم من المحافل المشبوهة**، ولا تجعلوا لكتاب **الحثالة** مكاناً في تفكيركم، وتأكدوا أنّ ترك الناس يدرسون ويقررون بدون تدخلكم، سيُكسب الدعوة الشيء الكثير، وسيولد الاحتقار لهؤلاء الذين **غلّفوا بالإسلام**، فأثاروا الفتن، وأقاموا في البلاد الفساد؛ واعلموا أن أول مقاصد الكتاب: **هو إبعاد العناصر المخلصة التي لا تزال تثق بحماس عن التفكير في خيانات كبرائهم، وتحويل أنظارهم عما يشغلهم عن التفكر في خيانات الكبراء**، فاتقوا الله ولا تعطوهم تلك الفرصة، وابحثوا مع الناس في الفتنة والخيانات، بدل إضاعة وقتكم في بحث **التوافه والحثالات** والرد عليها فتحققون لهؤلاء الكبار ما يصبون إليه))[1]؛ لاحظ أن هذا القيادي

(١) أعرف الكاتب تماما، وسأقاضيه إن شاء الله تعالى عند الحزب، أو عند أهله، وإلا ففي الآخرة قضاء لا يظلم أحدا؛ ولا أشاء ذكر اسمه هنا، لأنني سأكتفي بذكر اسمه المستعار الذي توارى متخفّيا من ورائه، ألا وهو: طالب عوض الله، صاحب كتيب: أحباب الله، بزوغ نور من المسجد الأقصى، ذلك الكتيب الذي نشره موقع العقاب على حلقات، تتضمن تعليقات وأسئلة وإجابات

التحريري يسمح لنفسه بتوجيه هذه الاتهامات الخطيرة لبعض العـــاملين للإسلام، مع كومة الشتائم الخطيرة التي أطلقها وعاؤه المليء من مثلها، وفيها كذبٌ وفُحش؛ **ثم هو في الوقت ذاته لا يصبر على نقد علمـــي لحزب التحرير**؛ إنه، ومثله بعض شباب الحزب ومواقعه على الشبكة، يرون لأنفسهم الحق في هذا المسلك الخطير من التخوين لبعض العاملين للإسلام، ويمنعون حق النقد العلمي لبعض أفكارهم.

لا يهمّني أن تصدر هذه الشتائم والاتهامات من شابّ غِرٍّ، لكـــنّ صدورها من المؤلِّف التحريري الوحيد فيما أحسب لدراسة في تـــاريخ حزب التحرير، وهو قيادي من قيادات الحزب، هذا مـــا أهمّـــني؛ إن سقوط الكبار إلى تفاهات الصغار والأغرار، هو ما أهمّني، **فأيّ مستوى إذن تستطيع أن تتصوّر إمكانيات سائر شباب حـــزب التحريـــر في مواجهة النقد، بعد رؤيتك لهذا المستوى الشائن من هذا القيادي؟!**.

إن هذا القيادي البارز في الحزب في مدينتي: الخليل، يـــتّهمني زورا وبهتانا بتفسيق الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعـــالى، ووالله، والله

عليها؛ وهذا هو رمز الحلقة الأولى في الموقع نفسه: www.alokab.info/forums/index.php?showtopic=36651&hl=%٢٠الله\أحباب&st=0، وتجد في العدد ٢٣٤-٢٣٥ من مجلة الوعي كامل الدراسة.

شهيد على ما أقول: ما صدر مني شيء من هذا ولا قريب منه بأشواط، ولم يخطر لي على بال، بل إني سليم الصدر نحو الشيخ النبهاني رحمه الله تعالى، وما عندي إلا أني أنتقده في بعض أفكاره، فإن كان البعض يعُدّ النقد تفسيقا، فقد لغا لسانُه، وألغى عقلَه!

هذا، وطالب عوض الله فوق ذلك يتّهم كتابي: قراءات في فكر حزب التحرير الإسلامي، بأنه منقول جملة وتفصيلا من مصادر مخابراتية، والله شهيد أن هذا كذبٌ وَزُورٌ، وكل قارئ لكتابي يعلم أنه منقول من مصادر حزب التحرير ذاته، فلقد أخذتُ كل ما نقلْتُه من أفكار الحزب، من كتب ونشرات الحزب نفسه، **ولا يصحّ اتهام إنسان نَقلَ معلوماته عن الحزب من مصادر الحزب مباشرة بأن مصادره مخابراتية، إلا في حالة واحدة، وهي إذا كان مؤلِّفو كتب الحزب ونشراته فريقا من المخابرات**، فهل يعني طالب عوض الله أن مصادر الحزب مخابراتية؟ سلوه، ثم قولوا مع الشاعر:

والدعاوى إن لم تقيموا عليها بيّناتٍ أصحابُها أدعياء!

وأما الردود على أفكار الحزب التي ذكرتها في كتابي، فهي من كتاب الله وسنة نبيه ومن مصادر العلم الشرعي واللغوي؛ فأين هذا كلُّه من المصادر المخابراتية؟

أما: من أين حصلْتُ على الكتب والنشرات التحريرية التي نقلتُ عنها؟ فيكفيني أن أقول: إنني حصلْتُ على أهمّها، وهو دوسية إزالة الأتربة عن الجذور، ودوسية النشرات الفقهية، وكتاب الشخصية الإسلامية، الطبعة المعتمدة، وكذا كتب أخرى للحزب؛ مِن أحد الكوادر التحريرية ذاتها؛ وحصلْتُ على غير هذه المصادر من مواقع الحزب على الإنترنت.

وأسأل هذا القيادي البارز في حزب التحرير قائلا: هل قرأتَ كتابي فحكمْتَ عليه بحكمك الجائر؟ فإن كنتَ قرأتَه، فأثبت أنه مأخوذ من مصادر مخابراتية، **وذلك من أجل أن تدافع عن نفسك!**، وإن لم تكن قرأتَه، فتكون بذلك قد حكمتَ على نفسك بأنك على الأقل: متسرّع، غير ذي رويّة.

ولقد قرأتُ الكثير الكثير من الردود على كتابي القراءات، وبعضُها كان ردّا متوازنا، وبعضها جعل الكذب والاتهام مركبَه، وبعضها جعل منتقد الحزب منتقدا للدولة الإسلامية ذاتها؛ وإنما اخترْتُ نموذج طالب عوض الله وكيفية تعامله مع النقد، لأجل أن صاحبه أحد قيادات

الحزب، وأنا أعرفه جيدا، وهو معدود عند الحزب في مرتبة القيادات المفكرة والفقيهة!، وكتابه: أحباب الله، بزوغ نور من المسجد الأقصى، الذي يتكلم فيه عن نشأة حزب التحرير، منشور على موقع العقاب الذي يحمل أفكار حزب التحرير؛ ولو كان صاحب هذا النموذج حزبيا عاديا، لَما كان لكذباته مِن شأن عندي، وربما لم أذكرْها أصلا!

وبالمناسبة: فأنا لا أستطيع أن أعتبر مضمون كتابه في تاريخ الحزب صادقا، ذلك أن هذا الرجل كذب عليّ ثلاث كذبات كبيرة، ذكرْتُ واحدةً منها فقط، ومَن كذَب مرة، فقد يكذب مرارا، ويكرّر كذباته تكرارا!!؛ على شباب الحزب إذن أن يستوثقوا من تاريخهم الذي كتبه فلانٌ الكذّاب!

رابعا: نهج مواجهة النقد

وهكذا يُصارَع النقد عند هذا القيادي التحريري بهذه الطريقة: كذبٌ على المنتقِد، واتّهام له بأنه يأخذ من مصادر مخابراتية، ودعوة إلى ضرْب كتب الناقدين بالنعال، بعد وصفهم بالحقد، واتهامهم بأنه تقف مِن ورائهم محافل مشبوهة، ثم اتهام بعض العاملين للإسلام بالخيانة، **وكأنه يقتُلهم معنويا، بعد أن تقاتلهم إسرائيل مادّيا**، فهل هو تبادل أدوار على أساس أن يعمل هذا المُدّعي طالب عوض الله ما يستطيع، لتعمل إسرائيل بدورها ما تستطيع؟!.

إن الجماعات التي تحترم نفسها وعقلها وعقول الآخرين، تستقبل النقد بردّ نزيه، أو بنقد نزيه، لا بالسباب والشتائم والاتهامات، كشأن تعامل كثير من شباب حزب التحرير مع كتابي، وعلى رأسهم القيادي التحريري البارز طالب عوض الله!

وربما يكون حزب التحرير قد فوجئ بالنصوص التي أوردْتُها في كتابي القراءات، وفوجئ أيضا بأني أنوي أن أكتب مزيدا من الكتب عنه، فرأى بعض شبابه، وبعض من هم من المستوى القيادي فيه، أن يزيدوا في عيار الاتهام والسباب والشتائم، بتسليط شباب الحزب في المواقع الإلكترونية عليّ، **ربما قصدا منهم أن أتوقّف عن مزيد من الكتابة عنه، خشيةً من أن أواجه مزيدا من سبابهم واتهاماتهم وشتائمهم.**

غير أني مصرٌّ على مواصلة العزيمة، وأنا أَعِد قارئي الكريم بكتاب آخر إن شاء الله تعالى، لم أكن قد وعدْتُ به سابقا، وهو كتاب عن أخطاء حزب التحرير في باب الاعتقاد؛ فبعض عقائد حزب التحرير محل نقد شديد!.

هل يقصد هذا الطالب عوض الله القيادي في حزب التحرير، أن يحول دون الدراسات الواعية عن حزب التحرير؟ أم هل يقصد بحبْل الكذب الذي أرسله أن يخاف منتقدو الحزب، فيُخفون ما يعلمون،

خشية هذه المواجهة الشائنة من مثله، ليلوذوا بالفرار من قول الحقّ؟!.

ألا فليعلم صاحب ذلك النهج البئيس أن كلمة الحق لا تغيب بتغييبها من قِبل الرافضين لها، وإنما تغيب إن غابت بتغييب صاحبها لها، ليأذن الله تعالى لغيره بإظهارها وبنصرها.

أرجو أن يكون كلامي المتقدّم، موجّها إلى طالب عوض الله، القيادي التحريري، فحسب، غير أنه إن كان من قيادات الحزب مَن يلوك ما لاك ذلك الرجل، فهذا شأن الحزب، إن رضي بذلك!

خامسا: تغييب الحزب في بعض مصادره

لقد شنّع علي بعض شباب الحزب بدعوى أنني أذكر مصادر ليست موجودة عند الحزب، كمجموعة النشرات التي جُمعت في مجلد ضخم اسمه: الدوسيتان؛ وذكروا أن من يشاء أن يعرف الحزب فليذهب إلى مواقعه على الإنترنت.

وأنا أقول: رويدكم يا شباب، لا تدَعوا العابثين يصلون إلى عقولكم بهذه الطريقة!

إنني ما رجَعْتُ إلا إلى مصادر الحزب ذاتها، ولقد استعرتُ كثيرا منها في تأليفي قراءات في فكر الحزب من بعض شباب الحزب أنفسهم؛

لكنّ الحزب يحاول أن يغطّي على بعض مصادره حين النقاش، واثقا أنه قادر على ذلك من خلال حديثه عن مصادره [المحصورة!!] في الإنترنت، أو في بعض الكتب والنشرات!

يا سادتي: **حزب التحرير لم ينشر عبر الإنترنت كلّ مصادره ونشراته**، وأرجو أن ينتبه القارئ العزيز إلى أن كثيرا من هذه النشرات صدر قبل عقود من تعامل الحزب مع الإنترنت، و لم يُدخلها فيه..

فدعوى من يقول: إن الإنترنت مرجع كافٍ لرؤى الحزب وأفكاره، دعوى مهيضة، تصلح في سوق الغافلين.

ومع ذلك، فأرجو أن ينتبه الذين يستندون على الإنترنت وحده، أني وجدتُ بعض التغييرات بين ما ينشره الحزب على الشبكة، وبين الموجود أصلا في مصادره القديمة؛ وعلى سبيل المثال: وجدتُ تغييرا بين طبعة التكتل الحزبي التي صدرت في حياة المؤسس الأستاذ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى، وبين الطبعة المنشورة على الإنترنت، والتي كُتب عليها: الطبعة المعتمدة!

قال الشيخ عن المرحلة الأولى من مراحل عمله: ((وما هي إلا فترة صراع قصيرة، حتى تتداعى جميع الأفكار والعقائد والطرق، ويبقى مبدأ

الحزب وحده في الأمة هو فكرها وهو عقيدتها»[1]، وقد غيّر الحزب في الطبعة الجديدة لكتيب التكتّل الحزبي قول النبهاني: «**وما هي إلا فترة قصيرة، حتى تتداعى جميع الأفكار**..»، إلى العبارة التالية: «**ويستمرّ هذا الصراع حتى تتداعى جميع الأفكار**..»[2]، كما هو واضح في كتيّب التكتّل الحزبي المنشور على موقع الحزب على الإنترنت www.hizb-ut-tahrir.org، الصفحة (٣٦)، وكَتَب الحزب على طبعة الإنترنت هذه: معتمدة؛ وتغيير العبارة أدى إلى تغيير المعنى، فقول الشيخ: ما هي إلا فترة قصيرة حتى تتداعى..إلخ، يتضمّن أن تداعي الأفكار الأخرى سيكون في فترة قصيرة، والحزب لما فشل في وعده! ذاك، غيّر عبارة الأستاذ النبهاني، وألغى فكرة قِصر فترة تداعي الأفكار الأخرى.

هذا، و لم يُشر الحزب في هامش الكتاب أو أوله إلى هذا التغيير!

وسيأتي استعراض فكرة البعد الزماني عند الحزب في محلّها من

---

(١) التكتل الحزبي، للنبهاني، (٢٧).

(٢) وضْع خطّ مستقيم تحت هذا النص، وتحت سائر النصوص التي أنقلها عن الحزب؛ وكذا تعريض الخطّ أحيانا لِما أنقله عن الحزب؛ كلّ هذا من تصرّفي أنا، لأجل إبراز بعض الأقوال الهامة في حدود الدراسة، وليس هذا التعريض وذلك الخطّ تحت بعض كلام الحزب من تصرف الحزب.

البحث، التي تراجع عنها الحزب بعد مرور الفترة المحدّدة؛ والتراجعُ عن الخطأ شيء حسن، لكنّ الحزب سمح لنفسه بنسبة هذا التغيير ذاته إلى الشيخ تقي الدين نفسه، حينما أبقى اسم الشيخ على غلاف الكتاب، و لم يُشر إلى أي تغيير! ماذا يعني هذا؟

إن الحزب الذي ينسب إلى مؤسّسه هنا كلاما لم يقلْه، يمكن أن ينكر كلاما قاله هو فعلا، أو قاله الحزب ذاته فعلا! وإن من يفعل هذا هنا، فإنه قد يفعله في أي كتاب آخر؛ وإن من يفعله في كتاب، يفعله في نشرة!.

رويدكم أيها الباحثون عن حقيقة مصادر الحزب، لأنني أريد أن أقول لكم: الإنترنت غير كافٍ، بل فيه تغيير للمنشور قبل عقود دونما إشارة.

ولو رجع إنسان إلى الطبعة الأصلية لكتيب التكتل الحزبي للشيخ تقي الدين، ونسب إليه ما قاله فيها، فلربما صاح الأغرار قائلين: انظروا إلى هذا الكذاب الذي نسب إلى الشيخ شيئا لم يقلْه؛ وارجعوا إلى موقع الحزب على الأنترنت لتعرفوا كذب الكذابين..!، فيوهمون الناس بهذا أن الذي نقله مؤلفٌ ما عن الطبعة الأصلية كذب!!.

أيصلح هذا في ميزان العقل والعدل والإنصاف؟!. اللهم لا!.

أما الدوسيتان، فهما مجموعة ضخمة من نشرات الحزب لأكثر من نصف قرن، وقد تعاطاهما الحزب نفسه بين كثير من أفراده، وكان بإمكاني أن أذكر عنوان النشرة فقط، وتاريخ إصدارها، إن كُتب عليها التاريخ، دون أن أشير إلى الدوسيتين، فماذا سيقول الحزب بعدها؟

إن الدوسيتين ليستا كتابا على شاكلة الكتب، بل هو تجميع قام به الحزب نفسه لمجموعة ضخمة من النشرات التي أصدرها هو.

وقبل بضعة عشر يوما من إرسال هذا الكتاب إلى المطبعة، أطلعْتُ أحد قادة حزب التحرير على الدوسيتين المجموعتين في مجلد واحد، ورآه بين يدي، وقرأتُ له ما فيه من إباحة الحزب سابقا لرؤية الصور الخلاعية، فلم ينفِ هذا المصدر!

سادسا: الخلط بين الحزب والدولة

هذا، وكثير من شباب الحزب يخلطون بين الدولة وبين الحزب ذاته، فالحديث عن الدولة هو حديث عن الحزب عندهم، إذ، وكما يرى هؤلاء، لا أحد يقوم بواجب العمل للدولة وعلى وفق الطريق الصحيح إلا هو، وفي مقايسة متسرّعة، يجعل شباب الحزب منتقدي الحزب منتقدين للدولة الإسلامية ذاتها، وهذا تسرّعٌ وإجحافٌ يثير في

الساحة ألوانا أخرى من النقد للحزب، الذي قد يثبت لي في نهاية دراستي هذه أنه من أبعد العاملين عن العمل الصحيح للدولة الإسلامية.

سابعا: خلفية ضيق الصدر بالنقد

وضِيقُ الصدر بالنقد قد يعبّر عن جهلٍ بالذات، إذ لا تحسن توظيف النقد لصالحها؛ وقد يعبّر عن غرور كامنٍ فيها، إذ ترى حالها فوق النقد؛ وقد يعبّر عن إحساس بالعصمة غير مدَّعى في النصوص الحزبية، غير أنه متّضح بالسلوك الحزبي..

وكنت قد قلتُ في مقدمة كتابي: قراءات في فكر حزب التحرير الإسلامي: ((**وما لم تسمحْ نفوسنا بالدراسة الناقدة لعملنا وفكرنا البشريّين، فإن ذلك تعبير عن إحساس بالعصمة لمسلكنا البشري، كامنٍ في نفوسنا، رغم أنه لا أحد يدّعي هذه العصمة؛ فلْيكن السلوك تجاه النقد إذن، متلاقيا مع عدم ادّعاء العصمة**))[1].

إن شباب حزب التحرير لم يستجيبوا للنقد الأشدّ الموجّه إليهم، والذي تضمّنته تلك الفقرة التي نقلْتُها عن كتابي القراءات، وحسِب كثير من شبابه أن رفض النقد سيكون في صالح الحزب، وحسبوا أن

(١) يُنظر: كتابي قراءات في فكر حزب التحرير الإسلامي، (٢٤).

اتهام المنتقِد لمجرّد أنه توجّه بالانتقاد، يُمَتّن كيانية الحزب، وأنه يُشكّل دفاعا ضروريا عن هيبته ومكانته، والأمر على غير ذلك تماما..

إننا بشر، وفهْمُنا يتأثّر بقصورنا البشري، وأفهامنا تتفاوت، فبينما يحسب الواحد منا أنه اهتدى لفهْم نصٍّ ما فَهْما قويما، إذا به بعد زمن يطول أو يقصر، يكتشف أن ثمة خللا في فهمه؛ وعمَلُنا كذلك خاضعٌ لطبيعتنا البشرية التي تخطئ وتصيب، لا فرق في ذلك بيننا كأفراد وكجماعات، كلُّنا ذلك الرجل الذي قال فيه الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه: "**كلٌّ يؤخذ من كلامه ويُرَدّ، إلا صاحب هذا المقام**"، مشيرا إلى قبر الرسول ﷺ.

إن رفْض فكرة النقد لمجرّدها، قد يوحي بأنه وقَر في النفس الداخلية للرافض أنه فوق ذلك المستوى البشري، وهو وإن لم يدّعِ هذه الفوقية، إلا أنه يمارسها من خلال رفض مجرّد النقد؛ وها هنا يكمن المأزق الخطير الذي أوقع حزب التحرير فيه نفسَه؛ **إنه من حيث لم ينتبه، وقع في مسلك الذين يدّعون العصمة لذاتهم، رغم أنه لا يدّعيها بكلامه وتصريحاته وكتبه ومواقعه على الشبكة.**

ثامنا: رؤية الحزب لنفسه تدفعه إلى رفض النقد

ولقد اكتشفتُ مشكلة أخرى تعشّش في عقول الإخوة في حزب التحرير، ولها أثرٌ بارزٌ في بعض تعاملهم مع كتابي: قراءات في فكر حزب التحرير الإسلامي؛ إن الحزب يرى نفسه الأولَ في الحديث عن الخلافة الإسلامية، وأنه لم يكن أحد يذكر الدولة الإسلامية قبل نشوء الحزب؛ ويرى نفسه كذلك الوحيد الذي يعرف طريق الدولة الإسلامية دون غيره من الأحزاب والحركات؛ والحزب يرى أن الخليفة يجب أن يكون تحريريا!! مما سيأتي تفصيله في مكانه من هذه الدراسة.

هذه طامّات فكرية، ونوعٌ من أنواع إسدال الستار على الحقيقة، بقصد أو بغير قصد، فلقد سُبق حزب التحرير بعاملين لإيجاد الخلافة الإسلامية؛ ودعواه أنه وحده العارف بالطريق إلى الدولة الإسلامية، دعوى معقورة، لا تقوم على ساق، **إذ ستُثبت هذه الدراسة أن حزب التحرير لم يعرف أصلا طريق الدولة الإسلامية، وأنه توهّم أوهاما حسبها الطريق اللازم دون غيره**، وأكثر ما في بعضها أنها أحد الخَيارات غير الملزمة، وبعضها الآخر أقرب إلى البدهيات التي يسلكها كثير من العاملين للإسلام وغيره، إذ النظر فيها ينشأ من دراسة الواقع ذاته، دون حاجة إلى أن تُلبس بلباس الاقتداء بالرسول ﷺ.

وليست دعوى الحزب بأن الخليفة يجب أن يكون تحريريا، إلا من تلك الدعاوى التي تنفر من النقل والعقل معا، ويصطاد بها الحزب جملة ممّن لا يعرفون، فيملؤهم بهذا الذي يحسبه معرِفَة، وما هـــو إلا رجـــمٌ بالغيب، وتعظيم للنفس، وإسدال للستار على جهود الآخرين.

إنني ها هنا أستطيع أن أؤكّد أن هذه الطامّات الفكرية التي أشرْتُ إليها، قد تركت أثرا بارزا في موقف الحزب من منتقديه، **فالحزب بهذه المواصفات التي أشرْتُ إليها، وهي قليل من كثير؛ يجعل نفسه والعمل للدولة والخليفة القادم شيئا واحدا!.**

إنه لو كانت هذه هي الحقيقة، فلربما كان من حـــق الحـــزب أن يعتبر منتقديه منتقدين للدولة الإسلامية ذاتها، ولفكرتها وللعمل لها!!.

لكن، للأسف، ليست هذه هي الحقيقة، فلا الحزب وحده يعمل للدولة الإسلامية، ولا هو عارف بالطريق الموصل إليها، فضلا عن أن يكون عارفا بها وحده؛ ولا دعوى أن الخليفة يجب أن يكون تحريريا تملك دليلا لإثباتها.

إن الحزب عظّم ذاته جدّا، فنظر إلى منتقديه بضيق صدر، مع كثرة اتهام من قِبل كثير من شبابه لمنتقديه.

إن شأن العظيم أن يوسّع صدره، على قدر عظمته، أما مَن تعاظم وهو ليس بعظيم، فشأنه ما تقدّم!.

وكاتب هذه السطور يُسَرّ بمن يفهمون معنى النقد، وهو ذاتُه يستشعر فائدة النقد إذا وُجّه إليه، وهو يُثني على مواقع إلكترونية أسّسها تيار فكري منبثق عن الإخوان المسلمين، وهي تنشر مقالات ودراسات ناقدة للإخوان، وقد علّقتُ باسمي على بعض هذه النقود، لا رفضا لها، بل ربما تأييدا، أو توجيها للنقد حتى يؤتي ثماره.

تاسعا: هل رجع حزب التحرير عن بعض أخطائه؟

الحقّ أحقّ أن يقال، ولو رجع حزب التحرير عن أخطائه التي انتقدتُه لأجلها في كتابي: قراءات في فكر حزب التحرير الإسلامي، لكان واجبا علي أن أشير إلى ذلك، وأبيّن رجوعه واهتداءه، غير أنه لم يقع لي رجوعه عن مسألة من تلك التي انتقدتُه عليها إلا مسألة واحدة، وهي مسألة رؤية الأفلام الإباحية، وليس في رجوعه ما يَضيرني، بل فيه ما يُسعدني، فلست أحبّ العنت لمسلم، بل إنني أكثر سعادة برجوع المخطئ عن خطئه من المخطئ نفسه، إذ إن رجوعه قد يكون على أثر نقدي له، وهو ما يمكن تفسيره على اعتباره نجاحا للنقد.

لقد أخبرني أحد الإخوة ممن كانوا في حزب التحرير فتركوه، أن الحزب رجع عن إباحته للأفلام الخلاعية، وطلبتُ منه كلاما للحـــزب نفسه، فأرسل إلي نشرة من بضع صفحات بعنوان: أجوبة أســئلة، وفي هذه النشرة ورَدَ السؤال التالي: هل يجوز دخول السينما لمشاهدة الأفلام العادية؟ ثم هل يجوز مشاهدة الأفلام المثيرة الإباحية، علما بأنها مشاهدة صور، وليست أجساما حقيقية؟ إلى آخر السؤال.

أجاب الحزب قائلا: "يجوز دخول السينما لمشاهدة الأفلام الجادّة النافعة، بشرط أن تكون صفوف النساء في القاعة مفصولة عن صفوف الرجال،...، لكن هذا الجائز بالشروط المذكورة، الأوْلى تركُه خـــشية وقوع العين على بعض عورات النساء الحاضرات في القاعة، وخـــشية سماع الأذن لأصوات غير مستقيمة من المشاهدين في القاعة.

أما مشاهدة الأفلام المثيرة الإباحية، فلا يجوز حتى وإن كانـــت صورا وليست أجساما حقيقية، وذلك لأن القاعدة الشرعية في هذا الباب هي: الوسيلة إلى الحرام حرام، ولا يُشترط في هذه القاعدة أن تؤدّي الوسيلة إلى الحرام قطعا، بل غلبة الظن تكفي؛ وهذه الأفـــلام

تقود غالبا من يحضرها إلى الحرام، ولذلك فإن القاعدة تنطبق عليها، ولذلك فلا يجوز حضورها ولا اقتناؤها»[1].

هذا، وتخلو النشرة المذكورة من أية إشارة إلى رأي الحزب السابق، والذي يقرّر فيه إباحة رؤية الأفلام الخلاعية، ولعلّ الأولى بالحزب أن يشير إلى أنه كان يرى إباحتها، ثم عدَل عن تلك الإباحة؛ إن هذا أقرب إلى إنصاف ذاته وإنصاف غيره!.

وأنا أهنّئ الحزب بهذا التحريم لتلك الأفلام التي تقضي على شباب الإسلام، لو سُمح لها بأن تهيمن عليهم، لا سمح الله.

إن الذي يقودني إلى الإشارة إلى ذلك التراجع عما كانوا يقولونه من إباحة الأفلام الخلاعية، هو الإنصاف الذي أدعو الحزب إلى التزامه!.

(١) نشرة: أجوبة أسئلة، بلا تاريخ.

مدخل هام: وجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية

هذا المدخل ضروري للبحث برُمّته، فإذا كان موضوع البحث برُمَّته هو الطريق إلى الدولة الإسلامية عند حزب التحرير، فموضوع هذا المدخل هو: تأكيد الحكم الشرعي المستقرّ بوجوب العمل لإقامة هذه الدولة، وهي المسألة التي يلجأ إليها كثير من الناس لتبرير وجودهم، ولعلّهم يحلمون بأنهم يملكون مفتاح الطريق إلى الدولة الإسلامية، والأمور بمقاصدها، وبخواتيمها[1].

العمل لإقامة الدولة الإسلامية **ليس صَفْقةَ كلام، ولا صَنعةَ نِيام؛ إنه جهدٌ دؤوب، يُذيب المِحَنَ ولا يذوب، يَعرف أصحابه ماذا يفعلون، وهم في الوقت ذاته لا ينقطعون عن واجبهم نحو قضايا الأمة، تنظيرا وتفكيرا وممارسةً، ولا يقعدون في دروب العاملين، ينهشون لحومهم، ويقعون في أعرضاهم**؛ يعرف الناس عن هؤلاء العاملين الجهد والعمل، لا القول والجدل، يفهمهم الناس عاملين، لا مدّعين للعمل.

---

(١) يكاد يكون هذا المدخل هو ذاته التمهيد الذي جعلْتُه قبل الفصل الأول من كتابي: المهدي عليه السلام مسبوق بخلافة إسلامية، والذي يُنشر في الوقت نفسه الذي أنشر فيه هذا الكتاب.

إن ثمة فروقا بين العامل فعلا لدولة الإسلام، وبين من يتوهّم أنه عامل: فالعامل فعلا يقتحم دروب العمل فيُجهده العمل، حتى يقع غالبا في محنة تَنتج عن العمل، لا في محنة تنتج عن السباب والشتائم واللعائن، كحال المتوهّم الذي يُقعده الوهم في قاع الكسل، ليطلق شعارات وصيحات، يحسب السامع أنه وحده مَن يعمل للدولة الإسلامية، فإذا ما اختبره، تبين له أنه يسمع جعجعة ولا يرى طحينا، **كل ما هنالك أن عاطفة ملأت نفسَه، فنفّسها غيرُه في جعجعته، وهو يحسب أنه يعمل للدولة، وما علم أنه لا يعمل إلا حجر عثرة في طريق العاملين، ولو اختبر نفسه لوجد أنه أقل الناس عملا للدولة، إن كان فعلا يعمل لها!**.

وعودة إلى الكلام عن وجوب العمل للمجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية..

أما وجوبه، فلأن طبيعة الإسلام في جانب هامٍّ منه، يعتبر تنظيما للحياة، وهو ينظّم حياة الأفراد والجماعات والعلاقات بين البشر، ويملك أصولا للحياة الراشدة في جوانبها الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والنفسية، مع ما تسمح به طبيعته من فتحٍ لِباب الفكر في إطار قطعياته التي حسمت ما يجب حسمُه من

شؤون الحياة؛ **إن دينا كهذا لا يتكامل أمره دونما دولة ترعى تنظيمه لشؤون الحياة..**

وإضافة إلى ذلك، فمن طبائع الأمور أن الجماعات البشرية تحتاج إلى راعٍ يرعاها، وإلى حامٍ يحميها، وإلى مدافعٍ عن حقوقها، وهذا جزءٌ لم ينفصل عن مفهوم الدولة قديما وحديثا، أنها تحمي المجتمع جماعاتٍ وأفرادا، والمسلمون من أولئك البشر الذين يتساوَون مع غيرهم في هذه الناحية، بل هم أكثر استحقاقا لهذه الحماية والرعاية من غيرهم، إذ هم الذين يتسلّط عليهم عدوان غيرهم أكثر من تسلُّط العدوان على مَن سواهم.

إن الدولة هي التي تحمي وترعى، وتمسك زمام تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية، تلك التي يلزم الأمةَ تحمّلها.

وإن من شأن الأمة أن تملك نظاما للعقوبات يحمي أنظمة الإسلام الداخلية ونسيج مجتمعه، فإذا ما شذّ خارجٌ عليه أو على قِيَمه، فمن واجب المجتمع وحقّه معاً، أن يملك نظاما للعقوبات، يحول دون شرّ ذلك الخارج على نظامه وقيمه.

ثم من شأن الأمة أنها تستحق الرعاية الصحية، للمحافظة على صحة أبنائها، وحيويتهم في هذه الحياة، حتى لا تضيع هذه الحيوية

سدى تحت ألوانٍ من الأمراض والعدوى والممارسات الصحية الخاطئة، وحتى لا يتلوّث صفاء بيئتها الطبيعية بالملوّثات القاتلة للبيئة والإنسان..

وكذلك من شأن الأمة أن تقود الإبداع العلمي بين الأمم الأخرى، لتكون معطاءةً خادمةً لإنسانية الإنسان، ولتكون بهذه الخدمة داعية إلى الإسلام، فتبدع في الصناعة في جميع مجالاتها، وتخترع وتكتشف، وتغوص في أعماق المادة، تستخرج منها قوانينها، لتسلك بها سبيل الخدمة البارّة للإنسان، والدعوة الرشيدة للإسلام.

من يرعى كل ذلك سوى الدولة؟ متعاونة مع طاقات أبنائها، وإبداعاتهم في كل سبيل؟ من يبعث الهمم، وينظّم الطاقات، بل مَن يثير الكامِنَ منْ هذه الطاقات، ومَن يبرمج للضرورات وللحاجات والأولويات، سوى الدولة القادرة الواعية؟

وبإيجاز معقول، نقول مع الإمام الشهيد حسن البنا، وهو من أوائل أولئك الذين لفتوا أنظار المسلمين إلى وجوب العمل لدولة الإسلام، نقول مع هذا الإمام في بيان واجبات الدولة الإسلامية: "ومن واجباتها: صِيانة الأمن، وإنفاذ القانون، ونشر التعليم، وإعداد القوة، وحفظ

الصحة، ورعاية المنافع العامة، وتنمية الثروة، وحراسة المال، وتقوية الأخلاق، ونشر الدعوة))[1].

هذه هي منطقية الأمور، فلا جماعة دونما تنظيم وحماية ورعاية، وهذا هو مفهوم الدولة.

وقبل كل هذه البدهيات المذكورة، **فلقد دلّ القرآن على وجوب إقامتها، رغم كفاية ما مضى من البدهيات في إثبات هذا الوجوب**؛ ذلك أن القرآن يحسم في كثير من الأمور ذات المقام القطعي، حتى لا يُختلف فيه..

قال تعالى: (**أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون**)، وقال: (**فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم**..)، (المائدة: ٥٠)؛ إن هذا يعني أن للإسلام أحكاما يجب تطبيقها، وحين النظر، تبين أن جانبا خطيرا منها لا يمكن أن تقوم به إلا الدولة، **فوجبت إقامتها**.

ونظام الخلافة جزء من حياة الإسلام[2]، والإسلام لا يعيش كما أنزله الله تعالى إلا بالخلافة الراشدة القويمة، ولا تحميه إلا الخلافة.

---

(١) رسالة التعاليم، للإمام الشهيد حسن البنا، (٣٦٠).

(٢) الإسلام والخلافة في العصر الحديث، محمد ضياء الدين الريّس، (٣٤٧).

وقد نقل إمام الحرمين أبو المعالي الجويني الإجماع على وجوب نصب الإمام، وبعد ذلك عبّر عن ضرورة نصب الإمام بكلمات جامعة، أقتطف منها قوله: ((ولا يرتاب من معه مُسكَة من عقل أن الذّبّ عن الحوزة، والنضال دون حفظ البيضة، محتوم شرعا، ولو تُرك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع، ولا يردعهم عن اتباع خطوات الشيطان رادع، مع تفنن الآراء، وتفرّق الأهواء، لانْتَشَر النظام، وهلك العظام، وتوثّبت الطّغام والعوامّ، وتحزّبت الآراء المتناقضة..))[1].

ويقول الدكتور محمد ضياء الدين الريّس بعد أن نقل إجماع علماء الإسلام على فرضية العمل لإقامة الخلافة: ((**بل هو الفرض الأول أو الأهمّ، لأنه يتوقف عليه سائر الفروض وتحقيق المصالح العامة للمسلمين**، ولذا أسَمَوْا هذا المنصب: الإمامة العظمى، في مقابل إمامة الصلاة، التي سميت الإمامةَ الصغرى))[2].

ومسألة الدولة عند الماضين محسومة، وأما عند كثير من المُحْدَثين فقد غابت أيما غياب، وقلّ من الناس من تنبّه لها، بل أُسدل عليها ستار النسيان، ولكن أذِن الله تعالى أن تُثار مسألتُها أخيرا في الثلث الأول من القرن العشرين، حتى تعود بثقلها إلى واجهة الفكر والعمل الإسلاميَّين؛

---

(١) الغياثي، غياث الأمم في التياث الظُّلَم، للجويني، (٢٣-٢٤).

(٢) الإسلام والخلافة في العصر الحديث، محمد ضياء الدين الريّس، (٣٤١).

وكان من أوائل من تنبّهوا لها حقّ التنبّه: الإمام الشهيد حسن البنا، الذي لم يكن صاحب رؤية لوجوب العمل لإقامتها فحسب، بل كان صاحب ممارسة مشهودة في سبيل الوصول إليها، **وهو، فيما أحسب، أول من قرّر أن يكون العمل لإقامتها على رأس الأولويات**، مع التفاته إلى نصرة قضايا الأمة الأخرى.

إن الإمام البنّا يجعل القاعدين عن العمل لدولة الإسلام آثمين، وهو يقول في ذلك: «**وما لم تقم هذه الدولة، فإن المسلمين جميعا آثمون، مسؤولون بين يدي الله العلي الكبير عن تقصيرهم في إقامتها، وقعودهم عن إيجادها**»[1].

ولا أودّ الخوض في هذا المدخل في بيان الدور السابق للإمام البنا في العمل لإقامة الدولة الإسلامية، إذ سيكون هذا هو موضوع المبحث الثاني من الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

(١) رسالة بين الأمس واليوم، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (١٠٧).

الفصل الأول: مفهوم الطريقة بين الحزب والعلماء

هذا الفصل ضروري لما سيأتي بعده من فصولِ ومباحثِ هذا الكتاب، فهو يدور في صلب موضوعه الذي يبحث الطريقة الموصلة إلى الدولة الإسلامية عند حزب التحرير، فكان لا بد من بحث معنى الطريق، أو الطريقة.

وكان لا بد أن يتضمن هذا الفصل مبحثا يدور حول المعاني اللغوية والاصطلاحية عموما، ثم مبحثا عن معنى الطريقة والأسلوب والوسيلة عند العلماء، ثم أثلّث بمبحث لمعنى هذه المفردات عند حزب التحرير، لأختم بعد ذلك بمقارنة بين رؤية الحزب ورؤية العلماء لمعاني هذه المفردات؛ ولا بد من الرجوع إلى مصادر البحث الأساسية لتحديد مفهوم الطريق، ولن يضيرَني بعد ذلك: أيَلتقي مفهوم الطريق الذي سأصل إليه مع المفهوم المقرّر عند حزب التحرير، أم لا يلتقي؟

وهذا الفصل ينقسم إلى مباحث ثلاثة مختومة بالمقارنة المشار إليها:

المبحث الأول: بين اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: مفهوم الطريقة والأسلوب والوسيلة عند الحزب.

المبحث الثالث: مفهوم الطريقة والأسلوب والوسيلة عند العلماء.

وأخيرا: مقارنة بين الفهمين.

المبحث الأول: بين اللغة والاصطلاح

أودّ أن أقرّر أولا أن كلمة: الطريق ليست من الأسماء التي جاء الشرع لها بمضمون خاص، كما فعل في معنى الصلاة والزكاة وغيرها مما أُطلق عليه: الأسماء الإسلامية أو الحقائق الشرعية، أي تلك التي جعل لها الإسلام في أصليه القرآن والسنة معنى محدّدا التزم به التراث الإسلامي عموما فيما بعد، فلم يَرِد في نصّ من نصوص الوحي الشريف استخدامُ لفظ الطريق على معنى خاصٍّ يخدمه التحديد الشرعي أكثر مما يخدمه التحديد اللغوي، وحكمُ الكلمات التي لم يستخدمها الشرع استخداما خاصا، هو بقاؤها على ما قرّرتْه اللغة، وما يتبع الدراسة اللغوية للنصّ من نظر في الحقيقة والمجاز والسياق وما شابه ذلك..

إلا ما يكون من حق العلوم الشرعية وغيرها في استعمال كثير من الكلمات على معانٍ محدودة، حدّدها عُرف الاستعمال في كل فنّ من فنون العلم، وبعضها حدّدَتْه الاجتهادات المذهبية؛ وكذا ما يكون من حقّ فئة من الفئات في استعمال كلمة على معنى تصطلح عليه، حتى إذا ذكرتْه عُرف أنها تعني به المعنى الذي قرّرتْه لهذا المصطلح؛ وهو ما يطلق عليه: الحقائق العرفية، وهي ذاتها المعاني الاصطلاحية التي يقال فيها: لا مشاحة في الاصطلاح، أي لا مجادلة في استخدام لفظة على معنى محدّد، ذلك أنها تُستخدم في كل فنّ أو مذهب على معنى خاصّ بهذا الفن أو

ذلك المذهب، فإذا أطلَق أصحاب فنّ من فنون العلم مثلا لفظة من تلك التي اصطلحوا عليها، دلّ إطلاقهم لهذا اللفظ على المعنى الذي تعارفوا عليه هم دون غيرهم من أهل فنٍّ آخر.

غير أن عدم المشاححة المذكورة، إنما يقتصر أمرها على مجرّد إطلاق لفظٍ على معنى معين، لتبقى المشاححة قائمة على ما إذا كان المفهوم متضمنا معنى خاضعا للأخذ والردّ، فها هنا مكمن فسيح للمناقشة، أو للمشاححة.

فلم يُسلّم كثير من العلماء لمفهوم التصوّف مثلا، لأجل أنه غير مقبول عند من رفضه منهم، إذ رأوْه مجافيا لأصول الشرع، فلم تَعُدْ القضية مصطلحا اختلفوا على جواز إطلاقه أو منع إطلاقه، بل رجعت إلى المفهوم ذاته، ذلك الذي أباه جماعة من العلماء، فأبَوْا على أثر رفضهم له عنوانَه.

ولهذا، فإذا لم يُناقش المصطلح لأجل مجرّد إطلاقه على مفهوم ما، وذلك عائد لا ريب إلى قبول المفهوم ذاته؛ فإن النقاش سيبقى قائما حول المفهوم ذاته، فيما إذا كانت أصول الشرع تأباه.

وعليه، فقد رفض علماء العصر العلمانية مفهوما واصطلاحا، ولم يقتصرْ قولهم فيها على رفض المصطلح، بل كان معظم بحثهم يدور حول رفض المفهوم بِرُمَّتِه؛ وعليه أيضا، لا يقتصر البحث في

المصطلحات على العنوان، بل لا بد من بحث المفهوم، ليستقرّ أمره بعد ذلك قَبولا أو رفضا.

هذا، وكمثال لاختلاف الإطلاق المصطلحي الذي لا مشاححة فيه: كلمةُ السنة، تلك التي تُعرّف إجمالا بأنها ما ورد عن رسول الله ﷺ، فأهل أصول الفقه يجعلون مفهومها محصورا فيما ورد عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير؛ غير أن علماء الحديث يجعلون الصفة الخِلْقيّة والخُلُقية جزءا من مفهوم السنة، ذلك أن مهمة الأصوليين تكمن في بحث ما يُستنبط منه حكمٌ شرعي، فلم يُدخلوا الصفةَ النبويةَ الخِلْقيةَ والخُلُقية في مفهوم السنة عندهم، لأنه لا يُستنبط من الصفة النبوية حكم شرعي، إذ هي في جانب منها خارج دائرة الإرادة البشرية، وفي جانب آخر خارج دائرة الحكم الشرعي بمعناه الأصولي؛ وهذا كلُّه بخلاف مهمة المحدّثين، فهم لا يحصرون بحثهم فيما يُستنبط منه حكم شرعي، بل موضوع بحثهم هو كلّ ما ورد عن رسول الله ﷺ بغضّ النظر عما إذا كان يُستنبط منه حكم شرعي أم لا؛ وعليه، فتدخل الصفة الخِلْقية والخُلُقية في مباحثهم، إذ وظيفتهم التي انتدبوا أنفسهم إليها هي نقل كل ما ورد عن رسول الله ﷺ دون التفريق بين ما يُستنبط منه حكم شرعي وما لا يُستنبط منه حكم شرعي[1].

(١) يُنظر في هذا: مصادر التشريع الإسلامي، لمحمد أديب صالح، (١٠٩).

غير أن السنة عند الفقهاء، تخرج عن موضوع المنقول عن رسول الله ﷺ، بغضّ النظر عن غاية النقل، لتدخل في مفهوم آخر يختلف أيما اختلاف، ألا وهو التعبير عن مرتبة من مراتب الحكم الشرعي، الذي تُعورِف أنه يدور بين الفرض في أقصى طرفه، وبين الحرام في أقصى طرفه المقابل، وبينهما مراتب تتفاوت؛ قال العلاّمة الدكتور محمد أديب صالح معرّفا السنة عند الفقهاء: إنها ((ما يثاب المكلّف على فعله، ولا يعاقب على تركه، مما فعله النبي ﷺ وواظب عليه من غير افتراض ولا وجوب))[1].

إن السنة مثال فصيح للمصطلح الذي يختلف معناه حسب اختلاف النظر والتخصّص؛ إنه على أثر اختلاف مهمة البحث وموضوعه، اختلف تعريف السنة بعض الاختلاف، فيما بين الأصوليين والمحدّثين.

والاستعمال الشرعي ملزمٌ دائما إلا حين إتيان قَيد يتبين من خلاله أن هذا الاستعمال جاء على أصل معناه اللغوي مثلا، سواء بالتصريح أم بدلالة السياق؛ والاستخدام الاصطلاحي غير ملزم، غير أن أهل الفن الواحد، أو المذهب الواحد، تعارفوا على استخدام لفظة ما من تلك

---

(١) يُنظر في هذا: مصادر التشريع الإسلامي، لمحمد أديب صالح، (١١١-١١٢).

الألفاظ على معنى يتعارفونه بينهم، فبقي أنه لا بد من دلالة السياق فيما إذا استخدم أحدهم لفظة من تلك الاصطلاحيات على غير المعنى المتعارف عليه عندهم، أو لا بد من التنبيه على ذلك الخروج عن المعنى الاصطلاحي.

إنني ها هنا أفرّق تماما بين ترك المشاححة على إطلاق اصطلاح معين على مفهوم معين، فلا أشاحح فيه[1]؛ وبين المفهوم ذاته وما يدور حوله من حكمٍ شرعي يُناط به، فهو ما يخضع للبحث الذي يتبعه قَبولٌ أو رفض.

(١) غير أن هذا الذي مضى تقريره، لا يعني أنه لا يصحّ مناقشة مصطلح ما بإطلاق، فلقد يصحّ مناقشتُه من جهة اختياره للتعبير به عن معنى ما، كأن يُسأل عن مدى صلة هذا المصطلح من حيث معناه في اللغة، بموضوعه الذي وُضع له في عرفٍ ما، كأن يسمّي أحد الناس السيارة حجرا، فيقول: لا مشاححة في الاصطلاح، إنه ها هنا يكون قد فتح على نفسه السؤال حول مناسبة الحجر لمفهوم تلك المركبة التي تسمّى في العرف سيارة، فهو ها هنا مكابِر!.

المبحث الثاني: مفهوم الطريقة والأسلوب والوسيلة عند الحزب

الذي يمكن أن يُفهم من إصدارات الحزب في معنى الطريقة، هو ذاتُه ما يمكن أن نفهمه من معنى كلمة المنهج، فالمنهج والطريقة كلاهما بمعنى واحد، غير أنه يكثر في كلام الحزب الحديث عن الطريقة كثرة ظاهرة.

وهي بالشاكلة التي يفهمها حزب التحرير ذات أهمية خاصة عنده، فهو لا يدّخر جهدا في بيان أهميتها على حسب فهمه لها، حتى كانت عنده أحد ثلاثة جوانب تتقاسم المبدأ، فالمبدأ عند الحزب هو ما يجمع العقيدة والنظام والطريقة معاً، قال الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى: ((والمبدأ: عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام))[1]، والطريقة عنده جزء من النظام نفسه، الذي يعتبر الحزب أنه يتضمن كيفية التنفيذ والمحافظة وحمل الدعوة؛ يقول النبهاني: ((وأما النظام المنبثق عن هذه العقيدة، فهو معالجات لمشاكل الإنسان، وبيان لكيفية تنفيذ المعالجات، والمحافظةِ على العقيدة، وحملِ المبدأ؛ **فكان بيان الكيفية للتنفيذ وللمحافظة وحمل الدعوة طريقةً**، وما عدا ذلك، وهو العقيدة والمعالجات فكرةً، **ومن هنا**

(١) نظام الإسلام، لتقي الدين النبهاني، (٢٤).

كان المبدأ فكرة وطريقةً»[1]، فالطريقة إذن جزء من ذات المبدأ، وهو مع الفكرة سيان في كونهما جزئَي المبدأ.

هذا، والحزب يرى أن الطريقة والفكرة محدودتان، وأن الطبيعة الفلسفية للفكرة هي أنها ذات طريقة تنبثق عنها، يقول الحزب: «إننا نعتقد أن الفلسفة الحقيقية للنهضة هي مبدأ يجمع الفكرة والطريقة معا، وأن هذا المبدأ هو الإسلام، لأنه عقيدة ينبثق عنها نظام لجميع شؤون الدولة والأمة، ومعالجة جميع مشاكل الحياة؛ ومع كونه نظاما عالميا، ليس من طريقته أن يعمل له من البدء بشكل عالمي، بل لا بد أن يدعى له عالميا، وأن يجعل مجال العمل له في قطر أو أقطار حتى يتمركز فيها، فتقوم الدولة الإسلامية التي تنمو نموا طبيعيا، حتى تشمل جميع البلاد الإسلامية أولا، ثم تحمله الدولة الإسلامية لباقي أنحاء العالم»[2].

وباختصار: ينبثق عن العقيدة نظام، والنظام يجمع شيئين: **الأول**: معالجات مشاكل الإنسان؛ **والثاني**: كيفية تنفيذ هذه المعالجات، وكيفية المحافظة على العقيدة، وكيفية حمل الدعوة والمبدأ؛ وأخيرا: المبدأ فكرةٌ وطريقةٌ.

---

(١) نظام الإسلام، لتقي الدين النبهاني، (٢٤).

(٢) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٦).

هذا، ويجعل النبهانيُّ الطريقةَ أمرا لازما للفكرة حتى يوجَد المبدأ، يقول رحمه الله تعالى: ((**وكانت الطريقة التي تجعلُ المبدأ موجودا منفَّذا في معترك الحياة، أمرا لازما لهذه الفكرة حتى يوجد المبدأ**))[1]، وهذا يعني أن المبدأ لا يكون موجودا ما لم توجد الطريقة مع الفكرة سواءً بسواءٍ؛ ويعلّل النبهاني هذا اللزوم بقوله: ((فإن النظام الذي ينبثق عن العقيدة، إذا لم يتضمن بيانَ كيفية التنفيذ للمعالجات، وبيان كيفية المحافظة على العقيدة، وبيان كيفية حمل الدعوة للمبدأ، **كانت الفكرة فلسفية خياليّة فرْضيةً، تبقى في بطون الكتب مسجّلةً دون أن يكون لها أثر في الحياة الدنيا**، ولذلك كان لا بد من العقيدة، ولا بد من معالجات المشاكل، ولا بد من الطريقة، حتى يكون المبدأ))[2].

إن تعميم هذه النتيجة التي قرّرها الأستاذ النبهاني رحمه الله تعالى، والتي تقتضي أن النظام إذا لم يتضمّن كيفية تنفيذ المعالجات، وكيفية المحافظة على العقيدة، وكيفية حمل المبدأ، فإنه سيغدو فكرة فلسفية خيالية فرْضية، دونما أثر لها في الحياة؛ إن تعميم هذه النتيجة خالٍ من الدليل إلا ما قام في وهْم الشيخ النبهاني رحمه الله تعالى، وربما يكون هذا التعميم لهذه النتيجة هو ما أوحى إليه بفهم مسلك الرسول ﷺ نحو

(١) نظام الإسلام، لتقي الدين النبهاني، (٢٥).

(٢) نظام الإسلام، لتقي الدين النبهاني، (٢٥).

الدولة الإسلامية على الشاكلة التي سنشرحها فيما بعدُ إن شاء الله تعالى، حتى قيّد الحزب نفسه بذلك الفهم، وسدّ على نفسه أبوابا لا يمنع الشرع منها أصلا.

وكوْن تعميم هذه النتيجة خاليا من الدليل، هو ما يجب أن أتحدّث عنه بإيجاز، لأبين أين تكون الطريقة محدّدة، وأين تكون غير محدّدة..

إن ثمّة أمورا هي من الشرع، وقد جعل لها الشرع طريقا لا بد من سلوكه لأجل الوصول إليها؛ وإن ثمة أمورا لم يُلزم الشرع بسلوك طريق محدّد لأجلها، فمثلا: الوضوء طريق للصلاة لا بد من سلوكه، ووفق ما قرّره الشرع لها، وذلك بنصوص من الشرع ذاته، يعرفها كثير من الناس؛ وعليه، فالأمر بالصلاة أمر بالوضوء، إذ الوضوء هو الطريق إلى الصلاة؛ وللتعامل مع جرائم الحدود طريق لا بد من سلوكه لإثباتها، وهي مقرّرة شرعا، لا يجوز أبدا تجاوزُها، تبدأ بالإقرار، وتنتهي بالشهادة، أو بمعنى أوسع: بالدليل الذي تُعتبر الشهادة جزءا منه؛ فإذا لم تثبت بهذه الطرق، فلا حدّ يقام؛ وطريقة إيقاع القصاص ثابتة على اختلاف عند العلماء، فمنهم من اقتصر على إيقاعه بالسيف، كما هو مذهب أبي حنيفة، ومنهم من جعله وفقا للطريقة التي نُفّذت فيها الجريمة.. وهكذا.

إن هذه الأمثلة التي تقدّم ذكرها، يقرّر الشرع لها طريقتها، وإنما عُرفت طريقتها بنصوص الشرع ذاته، أي أن نصوص الشرع هي التي قرّرت كيفية التنفيذ ها هنا، وبكلام الشرع الواضح فيها؛ أعني أنه لولا وجود نصوص تتضمن طريقة التنفيذ فيما مضى ذكره، لما كان ذلك الطريق المذكور في كل شأن مضى ذكره، اعتبار خاصّ.

أما ما لم يجعل له الشرع طريقةً بنصوصه، أو باجتهادات صحيحة قائمة على النصوص، فإنه لا يصحّ إلزام أحدٍ بطريقة ما توصل إليه، وذلك كحال أداء زكاة الأموال الباطنة، كالذهب والفضة، فلم يُلزم الشرعُ الأمة بأدائها عن طريق الدولة مثلا، بل ترك طريقة أدائها لصاحبها، إن شاء أداها عن طريق الدولة، فله هذا، وإلا أداها بنفسه؛ وهذا بخلاف زكاة الأموال الظاهرة، كالزروع والثمار، فقد أوجب الشرع أن يكون أداؤها عن طريق الدولة.

إن ما يجب أن نبحث عنه في مسألة الطريق إلى إقامة الدولة الإسلامية، هو الإجابة عن السؤال التالي: هل ثمة نصوص تدل على طريق لا بد من سلوكه لإقامة الدولة الإسلامية؟

ونحن لا مشكلة لدينا في أن يصطلح الحزب لنفسه اصطلاحات يراها، حتى إذا ذكرها عرفنا أنه يقصد المعنى الذي حدّده لها،إنما المشكلة لدينا هو إلباس بعض مفاهيمه لباس الوجوب الشرعي، بحيث يجعل ما

يسميه طريقةً: واجبَ الاعتبار، ويوجب سلوكَه للوصول إلى الغاية دون سواه، ويخفّف وطأته عما وراء الطريقة من الأسلوب والوسيلة!

فالحزب مثلا لا يقتصر على التفريق بين الطريقة والأسلوب والوسيلة تفريقا لا تشهد له اللغة، ولا تُسعفه فيه المصطلحات؛ وهو لا يقتصر على إعطاء كلٍّ من هذه الألفاظ الثلاثة مفاهيم تخصّ الحزب وحده؛ بل هو فوق كل ذلك، يعطي هذه المفاهيم أحكاما تفرّق بينها تفريقا يفتقر إلى الدليل، ويُلبس معانيها والتفريق فيما بينها لباس الشرع.

ففي نشرة بعنوان: الفكرة الإسلامية، وهي من إصدارات الحزب، وليس فيها ما يدلّ على تاريخ إصدارها؛ ورد في هذه النشرة تحت البند (٢١) ما يلي: ((هناك فرق بين الطريقة والوسيلة والأسلوب، إذ **الطريقة تكون حسب وجهة النظر في الحياة، وتختلف باختلافها، ويُلتزم بها، ولا تتغير إلا إذا تغيّرت وجهة النظر**))[١]، وهذا يعني أن حكمها هو ذاته حكم الشرع، بل لقد نصّ النبهاني رحمه الله تعالى على أن المبدأ ((**فكرة وطريقةً**))[٢]، على ما مضى نقله، مما يعني أن الطريقة جزء من المبدأ، فلا تتغير أبدا.

---

(١) ملفّ للنشرات، من جمع حزب التحرير، (٤١).

(٢) نظام الإسلام، لتقي الدين النبهاني، (٢٤).

وفي مقال نشره موقع العقاب الذي يبثّ أفكار حزب التحرير، كتبه من سمّى نفسه الشيخ أبا الحارث التميمي، ورد تعريف الطريقة بما يلي: ((**هي الكيفية الدائمة للقيام بالعمل، وهي منهج ثابت لا يتغير**))[1]، وذكر أن الدليل على الطريقة هو النصّ الشرعي، وأنها في الإسلام من الله تعالى، وأنها لا تتغير ولا تتبدل[2]؛ وذكر أن الخلط في أحكام الطريقة يشبه الخطأ الناتج عن استخدام دفتر إرشادات جهازٍ ما لأجل التعرّف على كيفية استخدام جهازٍ آخر، ومثّل بالدُّعاء معتبرا أنه لا يصحّ أن يكون طريقا لاستئناف الحياة الإسلامية أو لإخراج اليهود من فلسطين[3]،وليس في الطريقة عنده إبداع بشري،بل هي عنده ((فوق الإبداع البشري))[4]،بخلاف الأساليب التي تحتاج إلى الإبداع البشري.

فالطريقة إذن ذات أوصاف، لا تُسمّى طريقة بغير هذه الأوصاف: **أولا**: أن يكون منصوصا عليها؛ **وثانيا**: أنها ثابتة وغير قابلة للتغيّر؛ **وثالثا**: غير خاضعة للإبداع البشري.

---

(١) الطريقة والوسيلة والأسلوب، لأبي الحارث التميمي، نشره موقع العقاب: alokab.org.maqalat.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

ثم إن الأسلوب غير الطريقة عند حزب التحرير، تقول نشرة الفكرة الإسلامية المذكورة قريبا تحت البند (٢١): ((أما الوسيلة والأسلوب، فإن كلا منهما يكون حسبما يتطلب العمل، ولا يختلف باختلاف وجهة النظر، ولا يُلتزم بها، بل تتغير، فالجهاد في نظر الإسلام من الطريقة، ولكن الأدوات التي تستعمل مثل السيف والمدفع والقنبلة الذّرّيّة وكيفية استعمالها ... .))[١]، ويذكر التميمي السابق ذكْرُه أن الأسلوب هو ((كيفية معينة غير دائمة لتحقيق العمل))[٢]، وهو غير دائم، ويمكن تغييره، ودليله يختلف عن دليل الطريقة، فالطريقة جاء بها الدليل العام، وأما الأسلوب فهو ((فرع لها، أي مما يُحتاج إليه للقيام به، فاندرج تحت دليلها))[٣].

قال الشيخ النبهاني رحمه الله تعالى: ((أما القوانين والأنظمة التي تتعلق بغير الفكرة والطريقة، والتي لا تعبّر عن وجهة نظر، مثل القوانين

---

(١) ملفّ للنشرات، من جمع حزب التحرير، (٤١)، ومحل النقاط فراغ في الأصل، والسياق يُلزم بأن يكون محله الكلمات التالية: ((هي من الوسيلة والأسلوب))، أو كلمات نحوها؛ ويبدو أن الحزب حينما صوّر هذه النشرة ليضعها في الملفّ المذكور، فاته توضيح محلّ الفراغ.

(٢) الطريقة والوسيلة والأسلوب، لأبي الحارث التميمي، موقع العقاب، alokab.org.maqalat.

(٣) المرجع نفسه.

الإدارية، وترتيب الدوائر، وما شاكل ذلك، فإنها تعتبر من الوسيلة والأسلوب»[1]، ويقرّر التميمي أن الوسائل هي «الأدوات المادية التي تُستخدم عند تحقّق الأساليب»[2]، فصندوق الانتخاب وسيلة الانتخاب، والورقة أو المنشور وسيلة نشر الثقافة.

هل تلتقي تلك التفريقات مع ما يقوله العلماء في هذا الشأن؟ من أهل اللغة والتفسير والعلم الاصطلاحي، وغيرهم من أصحاب الشأن في تراثنا الإسلامي؟ الجواب: لا، فلقد جعل العلماء الطريقة والأسلوب بمعنى واحد، كما سيأتي في المبحث التالي إن شاء الله تعالى[3].

والشرع لم يأتِ بتخصيص الطريقة بمعنى ما، تختلف به عن الأسلوب؛ فيكون ما مضى من كلام الأستاذ النبهاني وحزبه في التفريق بين الطريقة والأسلوب والوسيلة، وهما لا دليل عليه؟!.

ونقول مرّةً أخرى: من حق الحزب أن يصطلح لنفسه اصطلاحا يفرّق به بين الطريقة والأسلوب، لكن، ليس من حقّه إلباس ما اختاره

---

(١) نظام الإسلام، لتقي الدين النبهاني، (٨٨).

(٢) الطريقة والوسيلة والأسلوب، لأبي الحارث التميمي، موقع العقاب، alokab.org.maqalat.

(٣) يُنْظَر: لسان العرب، لابن منظور، (٢٠٥٨/٣)، وأساس البلاغة، للزمخشري، (٣٠٤)، والكليات، لأبي البقاء الكفوي، (٨٣).

من التفريق بينهما لباس الوجوب الشرعي لصالح الطريق، ولباس عـــدم الوجوب، بالنسبة للأسلوب.

ونتابع الأمر مع أحد كتّاب الحزب..

قال أبو الحارث التميمي المذكور سابقا بعد كل ما مـــضى مـــن التعريفات والتفريقات: ((إذن، فلا يقال: إن لإقامة الخلافة وسيلة، بل لها طريقة؛ **ولا يقال إن طلب النصرة طريقة لإقامة الخلافة، فهي ليست كذلك، بل إن طلب النصرة حكمٌ من أحكام الطريقة، وليس مرحلة من مراحلها، وهو من أحكام الطريقة لأخذ الحكم** بعد القيـــام بمـــا أوجبه الله على الكتلة من القيام به من أعمال، بدءً بالتأسيس والتثقيف، وانتهاءً بأعمال الارتكاز))[1].

إن السؤال الذي يجب أن يتوجّه إلى حزب التحرير هو: من أيـــن هذه التفريقات، ومن أين هذه الأحكام التي نتجت عنها؛ إنه لـــيس في اللغة ما يفرّق بين الأسلوب والطريقة، وليس في نصوص الـــشرع مـــا يجعل لهذه حكما ولتلك حكما آخر! فمن أين جاء الحزب بهذه المفاهيم والأفكار والأحكام؟.

---

(١) الطريقة والوسيلة والأسلوب، لأبي الحارث التميمي، موقع العقاب، alokab.org.maqalat.

وأعود لأذكّر بشيء مما تقدّم: بإمكان حزب التحرير وغـــيره أن يصطلح ما يشاء من المصطلحات والعناوين، وبإمكانه أن يَزُجّ فيها مـــا يشاء من المعاني، غير أنه ليس بإمكانه أن يدّعي أن معنى ما من تلـــك المعاني لتلك التي جعلها عناوين لمفاهيمه، ذو أصل شرعي بغير دليل!.

المبحث الثالث: مفهوم الطريقة والأسلوب والوسيلة عند العلماء

ما دام الشرع لم يستعمل كلمة الطريق على وفق مفهوم شـــرعي خاص، كما تقدّم بيانه، فيبقى البحث في معنى الطريق عائدا إلى اللغة، مع الالتفات إلى ما تقوله كتب المصطلحات، وأيضا مع ملاحظة أنه لا بد من علاقة بين المصطلح والمعنى اللغوي، وإلا يكون اختياره في مقابلة المعنى الذي وُضع له تحكّما غير مفهوم؛ ذكر الدكتور علي جمعة جملـــةً من شروط وضع المصطلح، ومنها ما قال إنه ((وجود ثمة علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي))[1].

فإذن، لا بد من النظر في كتب اللغة وكتب الاصطلاح، لرؤية ما يدور فيها حول مفهوم الطريقة، وأيضا لرؤية مدى التوفيق أو الخلل في فَهْم حزب التحرير لها، الذي هو في حقيقته وَهْمٌ، وليس فهما!..

أولا: معنى الطريق

قال الراغب الأصفهاني معرِّفا الطريق إنه: ((السبيل الذي يُطـــرق بالأرجل، أي يُضرب،...، وعنه استعير كل مسلك يسلكُه الإنسان في

---

(١) المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، لعلي جمعة، (١٨)، ويُنظر الكتاب نفسه (٤٠).

فعل، محمودا كان أو مذموما»[1]، ثم ذكر قوله تعالى على لسان فرعون واصفا ما جاء به موسى وهارون عليهما السلام: (**ويذهبا بطريقتكم المُثلى**)، (طه: ٦٣)، فعلى هذا، فالمسلك الذي يسلكه إنسانٌ ما، هو طريقة له، من غير تفريق بين أن يكون طريقة على مفهوم حزب التحرير، أو أسلوبا.

ويقول الزمخشري: «سَمَّوْا مذهبَهم الطريقة»[2]، وقال أبو حيان الأندلسي: «والطريقة: السيرة والمملكة والحال التي هم عليها»[3]، قال القرطبي: «ويقال فلان حسن الطريقة، أي: حسن المذهب؛ وقيل: طريقةُ القوم أفضل القول، وهذا الذي ينبغي أن يسلكوا طريقته ويقتدوا به»[4].

ويدخل في معناها على هذا ما يذكره الأصوليون في التفريق بين منهجين من مناهج علماء أصول الفقه، فيقولون: طريقة الحنفية، وطريقة المتكلمين، **فيعرّفون الأولى** بأنها التي تحرّر القواعد الأصولية على ضَوْء ما نُقل من الفروع عن أئمتهم، مما ظنّوا أن أئمتهم بنَوا تلك الفروع عليه

---

(١) مفردات القرآن، للراغب الأصفهاني، (٥١٨).

(٢) تفسير الكشاف، للزمخشري، (٥٤٣/٢).

(٣) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، (٢٣٨/٦).

(٤) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (٢٢٠/١١).

من قواعد قائمة في أذهانهم؛ **ويعرّفون الثانية** بأنها تحرّر مسائل الأصول وقضاياه مائلةً إلى الاستدلال العقلي ما أمكن، بغض النظر عن أقوال أئمتهم في الفروع[1].

هذا مجمل ما هنالك حول معنى الطريق بين اللغة والاصطلاح، إنه لم يُطرق في كلامهم ضرورة أن تكون الطريقة منصوصا عليها، أو أن تكون ثابتة لا تتغير؛ بل إن منهج كل من الحنفية والمتكلمين سُمّي طريقةً، رغم أن كلا منهما اجتهاد في كيفية التعامل مع النصوص، واستخراج الأحكام الشرعية منها.

ثانيا: الوسيلة والأسلوب

والبحث في معناهما كالبحث في معنى الطريق، أي لا بد من الرجوع إلى مصادر البحث الأساسية الدالة على معناهما، فلم يأت في الشرع ما يجعل معناهما محدودا بحدّ ما، فبقيت اللغة هي الحاكم في شأنهما.

---

(١) يُنظر في التفريق بين تعريف الطريقتين: إضافات الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي على تعريفات الجرجاني، (٢١٥-٢١٦)، وهي مطبوعة معها، وتتميز عنها بحاصرتين [ ]، فما كان بين الحاصرتين، فهو من كلام المرعشلي المضاف على أصل التعريفات.

ورد ذكر الوسيلة في القرآن الكريم في أكثر من آية، منها قوله تعالى: (**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة، وجاهدوا في سبيله لعلكم تفلحون**)، (المائدة: ٣٥)، قال القرطبي في معنى الوسيلة الوارد ذكرها في الآية الكريمة: ((وهي فعيلةٌ من توسّلتُ إليه، أي تقرّبت))[١]، قال القرطبي أيضا: ((فالأصل: الطلبُ؛ والوسيلة: القربة التي ينبغي أن يطلب بها))[٢]؛ وقال الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: ((فالوسيلة أُريدَ بها ما يبلغ به إلى الله، وقد علم المسلمون أن البلوغ إلى الله ليس بلوغ مسافة، ولكنه بلوغ زلفى ورضى،...، أي كل ما تعلمون أنه يقرّبكم إلى الله، أي يُنيلُكم رضاه وقَبول أعمالكم لديه، فالوسيلة: ما يقرّب العبد من الله بالعمل بأوامره ونواهيه))[٣]، وقال الجرجاني في تعريفاته: ((هي ما يُتقرّب به إلى الغير))[٤]، وقال أبو البقاء الكفوي: ((التوسّل إلى الشيء برغبة))[٥]، فيمكن أن يدخل في معنى الوسيلة على ما تقدّم ما يوصل المرء إلى ربه، فكأنها طريق خاصّ فيما

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (١٥٩/٦).

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (١٥٩/٦).

(٣) التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، (١٨٧/٦).

(٤) التعريفات، للجرجاني، (٢٧٢).

(٥) الكليات، لأبي البقاء الكفوي، (٩٤٦).

يبلغ به المرء رضوان الله تعالى؛ وبالإمكان تعميم معنى الوسيلة على ضَوء ما تقدّم، لتشمل كل ما يوصل إلى أي أمر مطلوب مرغوب.

والأسلوب على ما يقول ابن منظور: ((الطريق والوجه والمذهب، يقال: أنتم في أسلوبِ سوءٍ، ويُجمع: أساليبَ، والأسلوب: الطريق تأخذ فيه))[1]، فالأسلوب عند ابن منظور إمام اللغة، هو ذاتُه الطريق، وكذلك هو عند إمام اللغة والتفسير الزمخشري، القائل: ((وسلكْتُ أسلوب فلان: طريقتَه))[2]، ويقول إمام العلم بالاصطلاح أبو البقاء الكفوي في أحد أشهر كتب هذا العلم: ((وهو الفنّ والطريقة، والجمع أساليب))[3]؛ ويقول الإمام ابن تيمية: ((إن الداعي الذي يدعو غيره إلى أمر، لا بد فيما يدعو إليه من أمرين: **أحدهما**: المقصود والمراد، **والثاني**: **الوسيلة والطريق الموصل إلى المقصود**))[4]، فهو يجعل الطريق والوسيلة شيئا واحدا، وقوله: والثاني، ثم ذكرُه للوسيلة والطريق، يعني أنهما معا يمثّلان هذا الأمر الثاني، إذ هما بمعنى واحد عنده.

---

(١) لسان العرب، لابن منظور، (٢٠٥٨/٣).

(٢) أساس البلاغة، للزمخشري، (٣٠٤).

(٣) الكليات، لأبي البقاء الكفوي، (٨٣).

(٤) مجموعة الفتاوى، لابن تيمية، (٩٣/١٥).

وأخيرا: مقارنة بين الفهمين

بعد ما مضى من توضيح الطريق والوسيلة والأسلوب في اللغة والاصطلاح، وبعد توضيح كل ذلك عند حزب التحرير، فلا بد من عقد مقارنة بين ما لدى العلماء وما لدى حزب التحرير..

١- إن حزب التحرير فرّق بين الأسلوب والطريقة، وجعل الطريقة كيفية دائمة غير خاضعة للتغيير، ورآها منصوصا عليها في مصادر الشرع، وجعلها فرضا لا يجوز التأخّر عنه؛ بينما جعل العلماء الأسلوبَ والطريقة شيئا واحدا، دون أن يضمّنوا الطريقة معنى كذلك المعنى الذي ضمّنه حزب التحرير.

٢- بما أنه ليس في الاصطلاح مشاححة، كما قد مضى تقريره، فإنه لا ضير على الحزب أن يكون له اصطلاحه الخاصّ، على معناه الذي رآه مناسبا، غير أن الضير يأتيه من خلال إعطاء اصطلاحه الخاصّ حكما شرعيا لا تعرفه الأصول، ولا تُسنده النصوص، رغم قوله إن دليل الطريقة هي النصوص.

٣- جعل الحزب الوسيلة بمعنى الأداة، واللغة لا تعرف هذا المعنى لها.

إن الطريق والأسلوب كليهما يكونان ملزمين للمسلمين لو كان ثمة نصٌّ على لزومهما، كما هو الشأن في النصوص الآمرة بشرط

الطهارة للصلاة، فقد عُرف إذن منها أن الطريق إلى الصلاة لا بد أن يمرّ عبر الطهارة، وهكذا مثيلات هذه المسألة؛ وأيّ أمرٍ نصّ الشرع على وجوب طريقة خاصّة به، فسلوكها واجب، لأجل نصّ الشرع على وجوبها، لا لمجرّد أن حزب التحرير رآها طريقة موصلة، أو الطريقة الموصلة دون غيرها؛ فإذا خلت الطريقة أو الأسلوب من نصّ أو أصل يدلّ على وجوبهما، فلا معنى لإيجابهما شرعا.

الفصل الثاني: حزب التحرير وإنكار مقام الآخرين

الذي أراه أنه يمكن لحزب التحرير أن يعمل لإقامة الخلافة الإسلامية بمبرّرات الفرضية الشرعية التي تلزم المسلمين بالعمل لإعادة حكم الله تعالى على الأرض، فهذا مبرّرٌ كافٍ لتأسيس الأحزاب والجماعات، وآيات القرآن الآمرة بالحكم بما أنزل الله تعالى كافية لتبرير قيام أي حزب يدعو إلى ما تدعو إليه، بشرط أن يكون راشدا[1].

أعني أنه لا يلزم لأجل إنشاء حركة إسلامية بعد نشوء أختٍ لها من قبلها، أن يتمّ البحث عن مبرّر إنشاء الثانية بطَمْس مقام الأولى، ذلك أنه يمكن أن تنشأ جماعة بمبرّر محدود، ثم تنشأ أخرى بنفس المبرّر، دون حاجة الأخرى إلى مبرّر من شأنه طمسُ وجود الأولى.

ولعل حزب التحرير يحسب أن مبرّر إنشائه تقتضي إسدال ستارٍ كثيف على العاملين للإسلام، بإغفال دوْرهم، أو بوصفهم تارة بعدم

---

(١) قد تُطرح ها هنا مسألة تعدّدية الحركات والجماعات والأحزاب التي تحمل همّا واحدا وغاية واحدة، وهي تتضمن مسألة مبرّرات التعدّدية في المكان والزمان الواحد؛ والذي أراه أن التعدّدية على هذه الشاكلة لا تخالف الشرع، وإنما الذي يخالفه هو التراع الذي ينشأ عن التعدّدية، فإن كان التراع أمرا لازما للتعدّدية، فتكون التعدّدية حينها في دائرة المحظور الشرعي، لا لذاتها، بل لما تؤدّي إليه لزوما من نزاع وشقاق ينهى عنه الشرع.

الفهم الصحيح للإسلام، وتارة بالإخفاق في الوصول إلى الغاية، وتارة بأنهم لم يكونوا يذكرون أهمّ ما يتحدّث به الحزب من العمل لإقامة الدولة؛ والحزب يوهم شبابه بهذه الأوهام ليوقع في نفوسهم أنه وحده دون غيره الذي فهم الإسلام، وعرف طريقة عودة الخلافة، وأنه أول من ذكرها من المسلمين المعاصرين، وكأنه بذلك يقصد أن يؤسّس في نفوس أبنائه مبرّرات إنشائه، وقد قدّمتُ أنه لا يُحتاج إلى هذا المسلك.

ومن الطبيعي لحزب قدِم إلى ساحة تدور فيها نشاطات عديدة لأحزاب وحركات أخرى، أن يبرّر وجوده كحزب آخر في الساحة، فالساحة التي فيها حركات إسلامية عديدة تبقى تتساءل: ما هو مبرّر وجود حركة جديدة؟ ويظهر لي أنه من ها هنا طرح الحزب رؤيته للآخرين، تلك الرؤية التي تتضمن اتهامهم بالإخفاق، أو بعدم فهم الطريقة، وبالتالي: عدم السير على الطريقة؛ وأنهم لم يكونوا ينتبهون إلى الغاية الأساس الذي جاء الحزب لأجلها، وهي: الخلافة الإسلامية، مما يعني تبرير تأسيس الحزب، استجابة لهذه الحاجة؛ إن الحزب لا يرى إلا نفسه، وإن رأى غيره، فبمنظار التشكيك وإثارة الشبهات عليه.

هذا، وسأجعل هذا الفصل إن شاء الله تعالى في مبحثين اثنين:

المبحث الأول: من مظاهر إنكار الحزب لدور الآخرين.

المبحث الثاني: عاملون لإقامة الدولة الإسلامية غير حزب التحرير.

المبحث الأول: من مظاهر إنكار الحزب لدور الآخرين

وأنت إذا راقبت خطابات شباب الحزب، لا تكاد ترى للآخرين من الإسلاميين وجودا عندهم، فكأنهم وحدهم في الساحة، وكأنهم دون غيرهم من يرفع راية الإسلام، ويعمل في سبيلها، ولن أتحدّث هنا عن جميع مظاهر إنكار دور الآخرين عند الحزب، إذ سيُخرجني هذا عن الإطار الذي حدّدْتُه للكتاب، بل سأتحدّث عن بعض مظاهر هذا الإنكار، مما له صلة بالعمل لإيجاد الدولة الإسلامية.

أولا: حزب التحرير يتهم غيره بالإخفاق

وهذه التهمة موجودة من أول إنشاء حزب التحرير، وهي في أوائل إصداراته، فقد ذكرها الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى في التكتل الحزبي الصادر عام ١٩٥٣م قائلا: ((ومن هنا جاء **إخفاق جميع التكتلات على أساس الجمعيات في إحداث نهضة أو إصلاح، كما جاء إخفاق جميع التكتلات على أساس التسمية الحزبية**، التي لم تُبنَ على مبدأ معين، ولم تُسبق بتفهم ما، ولم تجعل رابطتها مبنية على جامع صحيح بين الأفراد))[1]، وأصرح منه قوله في التكتّل أيضا: ((ولهذا نستطيع أن نقول بعد الدراسة والتفكر والاستقراء: **إن البلاد الإسلامية**

---

(١) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٢٠).

جميعها لم ينشأ فيها خلال القرن الفائت أي تكتل صحيح يؤدي إلى النهضة، وجميع التكتلات التي حصلت أخفقت، لقيامها على أساس مغلوط، مع أن الأمة لا تنهض إلا بالتكتل»[1]؛ ويكرّر الحزب هذا الحكم الجائر على الحركات الإسلامية الأخرى بعد أكثر من ثلاثين عاما من تأسيسه، فيقول في كتيّب تعريفي عنوانه: حزب التحرير، أصدره الحزب عام ١٩٨٥م: «لقد قامت محاولات عديدة، وحركات متعدّدة، إسلامية وغير إسلامية، لإنهاض المسلمين، **لكنها قد أخفقت جميعها**، ولم تستطع أن تنهض المسلمين، ولا أن تحول دون الانحدار الفظيع»[2]، وينشر الحزب هذا الكتيب في مواقعه الإلكترونية، مما يعني أن هذا الحكم الجائر معتمد إلى الآن[3].

إن الحكم بالإخفاق على السابقين لحزب التحرير قد صدر عن الحزب من أيام نشأته الأولى، وبالتحديد ابتداء من عام ١٩٥٣م كما قد اتّضح، وهو مستمرٌّ إلى الآن، كما سبق ذكره، وهذا ما يستدعي

---

(١) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٢١).

(٢) حزب التحرير، كتيّب تعريفي بالحزب، أصدره في ٢٠ شعبان ١٤٠٥هـ، الموافق ١٩٨٥/٥/٩م، (١٤).

(٣) سيأتي إن شاء الله تعالى في المبحث الرابع من الفصل الثالث إقرار الحزب أنه هو ذاته أخفق في تحقيق المراد.

سؤالا هاما: ما هو المقياس الذي طُبّق على هؤلاء السابقين للحـــزب، حتى اعتُبروا مخفقين حسب رأي الحزب؟ وهذا السؤال يستدعي سؤالا ثانيا أيضا: **هل يستطيع حزب التحرير أن يطبّق هذا المقيـــاس علـــى ذاته؟**

إن المقياس عند الحزب فيما يبدو لي هو مقياس زمني، والدليل على ذلك هو قول مؤسّسه الأستاذ النبهاني في كتابه التفكير، يقول رحمه الله تعالى: ((فالغاية يجب أن تكون محدودة، **وأن تكون ممكنة التحقيق على يد من يسعى إليها، لا على يد الأجيال الآتية**، وأن تكون وســائلها متيسّرة، أو يمكن أن تُيسّر إمكانا واقعيا عمليا، أي أن تكــون ممكنــة التحقيق على يد من يسعَون إليها))[1]، ويقول الأستاذ النبهاني رحمه الله تعالى أيضا: ((**ولذلك لا تحتاج الأمة إلى أجيال، ولا إلى مئات السنين، بل تحتاج كل فكرة وكل عمل لأن يُثمر في الأمة إلى ما لا يقلّ عــن عقد، فإن في العَقد الواحد يجري تحويل الأمة، وإذا كانــت الأمــة خاضعة لعدوّها، فإنها تحتاج إلى أكثر من عَقد، ولكنها لا تحتــاج إلى أكثر من ثلاثة عقود** مع المقاومة، ولذلك لا بد أن تُثمــر الحركــة أو العمل أو الفكرة في الأمة على يد الناس الذين يسعَوْن إلى تحقيق هــذه

(١) التفكير، للشيخ تقي الدين النبهاني، (١٠٣).

الفكرة أو هذا العمل، لا على يد الأجيال التي تأتي بعدهم"[1]!؛ هذا كلام الأستاذ النبهاني، الذي حكم بالإخفاق على حركات إسلامية سبقته؛ إن المقياس الزمني أسهم أكثر من غيره في ذلك الحكم بالإخفاق!

وليقل حزب التحرير بعد ذلك: إن كتاب التفكير للنبهاني غير مُتبنّى، وهذا لا يضير المسألة في شيء، لأمرين اثنين: **الأول**: أن هذا الكلام هو كلام النبهاني ذاته، صاحب الحكم الأول بإخفاق الحركات الإسلامية، وسواء تبناه الحزب، أم لم ينل كلامه مرتبة التبني، فإنه رأي المؤسّس الذي حكم على غيره بالإخفاق، ولا شكّ أنه أسهم في رؤيته للحركات الأخرى؛ **والثاني**: سيأتي في المبحث الثالث من الفصل الرابع مناقشة حقيقة رؤية الحزب للمسألة، ليظهر أنهم قالوا بالعامل الزمني في يوم من الأيام، لولا عدم انطباقه على الواقع القائم، على حدّ تعبير الحزب نفسه، وسيأتي تفصيل المسألة في محلها المشار إليه إن شاء الله.

هذا، والحركة الأكثر بروزا قبل حزب التحرير هي حركة الإخوان المسلمين، وعموم الحكم التحريري يجعل حركة الإخوان مشمولة به، وكانت حركة الإخوان قد سبقت حزب التحرير بربع قرن من الزمان، فهل يعني هذا أن مضيّ خمسة وعشرين عاما على تأسيس حركة الإخوان المسلمين عندما تأسّس الحزب، دون أن تستطيع إنجاز الغاية

(١) التفكير، للشيخ تقي الدين النبهاني، (١٠٤).

التي من أجلها نشأت، وهو إقامة الخلافة الإسلامية؛ هل يعني هـــذا أن تلك الفترة الزمنية هي المقياس الذي دعا حزبَ التحرير إلى الحكم على سابقيه بالإخفاق؟! هذا ما يبدو لي!.

والحزب انتبه بعد أكثر من ثلاثين عاما من تأسُّسه إلى أن العامـــل الزمني غير ذي اعتبار في مسألة استلام الحكم، يقول عن استلام الحكم في دوسية إعادة النظر[1] التي أصدرها عام ١٩٨٥م: ((أما متى سيتحقق ذلك، فعلمه عند الله وحده، في الوقت الذي يحدّده ويريده))[2].

هنالك حكم على غيره بالإخفاق، وهنا لم يحكم على نفسه بـــه، رغم أن الحال واحد؛ إنه مرور الزمن الذي يفترض الحزب أول إنشائه

---

(١) رأيتُ للحزب نشرتين، كلٌّ منهما تحمل عنوان: إعادة النظر، إحداهما أصدرها الحزب عام ١٩٨٥م، وهي التي أنقل عنها في هذه الدراسة، وهي نشرة طويلة على شكل أوراق غير مجلّدة وغير مغلّفة، عدد صفحاتها سبعة عشر صفحة، وقد حصلْتُ عليها من أحد كوادر الحزب السابقين، الذين تركوا الحزب.

أما النشرة الأخرى، فقد أصدرها، بل ألّفها أحد كبرائه في الخليل بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٣م، وهي مكوّنة من تسع وأربعين صفحة، وفي عنوانها إضافة على العنوان المذكور، أي أن عنوانها هو: إعادة النظر، في إرهاصات وبشائر ومعوّقات النصر، والنسخة التي عندي مغلّفة بغلاف نايلون مقوّى، ونالت هذه النشرة حظا وافرا من شتم بعض العلماء، واتهامهم؛ لكنني لا أنقل عنها في كتابي هذا حرفا.

(٢) إعادة النظر، (٩).

ضرورة حصول الثمرة في وقت لا يتجاوز عقودا ثلاثة! فلماذا إذن لم يحكم على نفسه بالإخفاق، رغم أن الحال واحد؟!.

هو وصل إلى هذه النتيجة بعد أن رأى أنه لم يصل إلى الحكم بفترة هي أكثر ببضع سنوات من الفترة بين نشوء حركة الإخوان وبين نشوئه، فأعاد النظر في مسألة الوقت، غير أنه لم يغير حكمه الجائر على من سبقوه!.

على كل حال، فهذا الذي تقدّم هو الإجابة عن السؤال الأول، فبقي إذن الجواب عن السؤال الثاني، وهو: **هل يستطيع حزب التحرير أن يطبّق هذا المقياس على نفسه؟**.

لقد ذكرْت قبل سطور أن الحزب أعاد النظر في مسألة الوقت لما رأى نفسه قد أخفق في الوصول إلى الحكم في حدود الوقت الذي كان يرجوه، بالتالي قد يكون الأليق طرح هذا السؤال في تلك الفترة التي أصدر فيها حكمه الجائر على غيره، غير أن هذا الأليق ليس ذا أهمية قصوى، إذ لا زال الحزب يعرض حكمه الجائر على الآخرين إلى الآن! وعليه، اقتضى الدخول في الجواب.

إنه لئن كان مضي ربع قرن من الزمان أو ثلاثة عقود على حركةٍ ما، كافيا للحكم عليها بالإخفاق في رأي حزب التحرير أول إنشائه، فإن هذا المقياس نفسه يطبق على الحزب، ويقال له: ها قد مرّ على

تأسُّسك بضعة وخمسون عاما؛ فهل بالإمكان تطبيق المقياس الزمني على حزب التحرير نفسه، وهو قد مضى من عمره الآن بضعة وخمسون عاما؟

يقول الحزب في نشرة إعادة النظر: ((إنه بالرغم من أن الحزب **كان جادّا في الوصول للحكم ابتداء من النصف الثاني من الستينات حتى هذه الساعة**، وبذل في سبيل ذلك كل ما يستطيع أن يبذله، وكان أمله بالله أن يستلم الحكم منذ تلك الفترة، غير أن الله سبحانه لم يُرِد ذلك لحكمة يعلمها ولا نعلمها))[1].

فإذا كان الحزب جادّاً في الوصول إلى الحكم في تلك الفترة، فهل يمكن أن يعتبر نفسه من المخفقين، إذ لم يصل إلى ما كان جادّا فيه؟ وهل يمكن أن يطبّق الحزب على نفسه قول النبهاني رحمه الله تعالى: ((ولذلك لا بد أن تُثمر الحركة أو العمل أو الفكرة في الأمة على يد الناس الذين يسعَوْن إلى تحقيق هذه الفكرة أو هذا العمل))[2]، وهل يمكن للحزب أن يطبّق على نفسه أيضا قول النبهاني، وهو ما ذكرناه سابقا: ((**ولذلك لا تحتاج الأمة إلى أجيال، ولا إلى مئات السنين، بل تحتاج كل فكرة وكل عمل لأن يُثمر في الأمة إلى ما لا يقلّ عن عقد،**

(١) إعادة النظر، (١٠).

(٢) التفكير، للشيخ تقي الدين النبهاني، (١٠٤).

فإن في العَقد الواحد يجري تحويل الأمة، وإذا كانت الأمة خاضعة لعدوّها، فإنها تحتاج إلى أكثر من عَقد، ولكنها لا تحتاج إلى أكثر من ثلاثة عقود»[1]!؛ وحول هذا القول من الأستاذ النبهاني رحمه الله تعالى، كما في نشرة أسئلة وأجوبة صدرت بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٣م، ارتفع إلى الحزب السؤال التالي: «هل معنى العبارة أنه إذا قامت جماعة تدعو لإقامة الخلافة، فلا بدّ أن تقوم الخلافة قبل ثلاثين سنة؟»، فكان مما أجابت به النشرة قولها: «نعم، هذا ما تعنيه العبارة»، وذكرت النشرة ذاتها أمورا أخرى في الجواب عن نفس السؤال، منها: أن هذه العبارة ليست قرآنا ولا سنة.

وكذا ارتفع إلى الحزب السؤال التالي حول العبارة ذاتها: «هل ما زال الحزب على تبنّيه لهذه العبارة؟»، ومما أجابت به النشرة ذاتها قولها: «لم تنطبق هذه العبارة على الواقع القائم، لذلك أصبحت غير ذات موضوع»، إن صيغة السؤال الوارد هي كما يلي: «هل ما زال الحزب على تبنّيه لهذه العبارة؟»، وهي صيغة تعني أنه كان قد تبنّى العبارة التي توقّت لقيام الخلافة الإسلامية، ودار السؤال حول ما إذا كانت لا زالت متبنّاة، وفي الإجابة عنه إقرار ضمني بصحة السؤال وبصحة مضمونه،

(١) التفكير، للشيخ تقي الدين النبهاني، (١٠٤).

الذي يعني أن العبارة فعلا كانت متبنّاة! إذ لم يَرِدْ في النشرة ما يدلّ على خطأٍ في السؤال حول تبنّيها سابقا.

ومع ذلك، فقد يكون حكم حزب التحرير على من سبقوه بالإخفاق، ناتجا عن حكم الحزب نفسه بخطأ الآخرين في فهم الطريق الموصل، وهو ما أبحثه في الفقرات التالية..

ثانيا: حزب التحرير يتهم غيره بعدم فهم الفكرة والطريقة

للحزب رؤية خاصة تتعلق بالطريق الموصل إلى الدولة الإسلامية، سيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى، وهو يرى أن كل من سبقوه في القرنين التاسع عشر والعشرين، لا يعرفون طريقة لتنفيذ أفكارهم، قال الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى واصفا الحركات والمحاولات التي سبقت حزب التحرير في كتيّبه: التكتل الحزبي: ((وثانيها: إنها لم تكن تعرف طريقة لتنفيذ فكرها، بل كانت الفكرة تسير بوسائل مرتجلة وملتوية، فضلا عن أنه كان يكتنفها الغموض والإبهام))[1]، والحزب يرى أن الحركات الإسلامية الأخرى قد أخفقت في وصولها إلى النهضة، وأن من أسباب إخفاقها عدم معرفتها للطريقة المستقيمة، يقول

(١) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٣).

الشيخ النبهاني: ((وكان إخفاق جميع هذه الحركات طبيعيا، لأنها لم تقم على فكرة صحيحة واضحة محدّدة، ولم تعرف طريقة مستقيمة، ولم تقم على أشخاصٍ واعين، ولا على رابطة صحيحة))[1].

وفي كتيب تعريفي عنوانه: حزب التحرير، أصدره الحزب عام ١٩٨٥م، يعزو الحزب ما ادّعاه من إخفاق الحركات الإسلامية في مسعاها لإنهاض المسلمين، إلى عدّة أمور، غير أنه لم يذكر إلا أمرين اثنين، **أحدهما**: ((عدم فهم الفكرة الإسلامية من قِبل القائمين على إنهاض المسلمين فهما دقيقا لتأثّرهم بعوامل التغشية))[2]، ووصفهم بأنهم لم يكونوا يحدّدون الأفكار والأحكام التي يريدون إنهاض المسلمين بها، ثم قال الكتيب في وصفهم: ((وجعلوا الواقع مصدرا لتفكيرهم، يستمدّون منه تفكيرهم، وحاولوا أن يؤوّلوا الإسلام ويفسّروه بما لا تحتمله نصوصه، حتى يتفق مع/ الواقع القائم، مع أنه مناقض للإسلام؛ ولم يجعلوا الواقع موضع تفكيرهم، ليغيّروه حسب الإسلام وأحكامه؛ لذلك نادَوْا بالحرّيات والديمقراطيات، وبالنظام الرأسمالي والاشتراكي،

(١) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٤).

(٢) حزب التحرير، كتيّب تعريفي بالحزب، أصدره في ٢٠ شعبان ١٤٠٥هـ، الموافق ١٩٨٥/٥/٩م، (١٤).

واعتبروها من الإسلام، مع أنها تتناقض مع الإسلام تناقضا كليا»[1]؛ **والأمر الثاني** الذي ذكر الحزب أنه سبب إخفاق المحاولات الحركات الإسلامية التي قامت لإنهاض المسلمين بالإسلام هو: «عدمُ وضوح طريقة الإسلام لديهم في تنفيذ فكرة الإسلام وأحكامه، وضوحا تاما؛ فحملوا الفكرة الإسلامية بوسائل مرتجلة»[2].

والحزب يقرّر أنه وحده الذي فهم الطريقة، والتزم سيرة الرسول ﷺ دون غيره، يقول الحزب في كتيبه المذكور مبررا دعوة المسلمين لاحتضانه: «لأنه الحزب الوحيد الهاضم لفكرته، المبصر لطريقته، الفاهم لقضيته، الملتزم بترسّم سيرة الرسول ﷺ دون حيد عنها، ودون أن يَثنيه ثانٍ عن تحقيق غايته»[3].

وهذا من الحزب فوق التجاوز للحقيقة، ذلك أنه يتضمن قفزا عن الحقيقة لمرّتين وليس لمرّة واحدة..

فهو **أولا** يتضمن دعوى أن غيره لم يفهم الطريقة؛ وهو **ثانيا** يتضمن أنه هو دون مَن سواه قد فهمها؛ فكيف إذا تبيّن أن الحزب

---

(١) حزب التحرير، كتيّب تعريفي بالحزب، أصدره في ٢٠ شعبان ١٤٠٥هـ، الموافق ١٩٨٥/٥/٩م، (١٤-١٥).

(٢) المرجع نفسه، (١٥).

(٣) المرجع نفسه، (٢٠).

الذي نسب إلى غيره عدم فهم الطريقة، هو ذاته لم يفهمها، وأنه حين لاح له شيء من فهمها، قفز عما هداه الله إليه من فَهْمها، وأصرّ على تجاوز ما قد فَهِمه؟

يكفيني ها هنا أن أذكِّر بإضافة الحزب طلبَ النصرة إلى أعماله في الطريق إلى الدولة الإسلامية، رغم إقراره أن الرسول ﷺ لم يفعل ذلك لأجل الإيصال إلى الحكم، وإنما لأجل حمايته وحماية دعوته.

وأما إقرار الحزب أن الرسول ﷺ لم يطلب النصرة لأجل إيصاله إلى الحكم، وإنما لأجل حمايته وحماية دعوته، فهو ما ورد في دوسية إعادة النظر التي أصدرها في ١٩ جمادى الأول سنة ١٤٠٥هـ، الموافق للعاشر من شباط ١٩٨٥م، في هذه الدوسية ورد ما يلي: ((إن الذي كان يطلبه الرسول ﷺ من القبائل التي كان يعرض نفسه عليها بعد طلبه منها أن يؤمنوا به ويصدّقوه، هو أن يحموه حتى يبلّغ عن الله ما أرسله به؛ وجميع النصوص التي وردت في عرض نفسِه على القبائل، تَذْكر بأنه كان يطلب منهم الحماية لنفسه ولدعوته، **ولم يرِد أي نصّ يطلب فيه من الذين عرض نفسَه عليهم أن يمكّنوه من أن يقيم حكما بينهم، وإنما كان كل ما يطلبه منهم قاصرا على طلب الحماية مع طلب أن يؤمنوا به ويصدّقوه**))[1]، فالحزب يُقرّ إذن أن طلب النصرة لم يكن

(١) إعادة النظر، (٢).

بهدف الوصول إلى الحكم، فكيف جعلها الحزب حكما من أحكام الطريقة، ثم يُباري غيره بفهمه وحده للطريقة، وباتباعه وحده لها؟

إن الحزب ها هنا يقرّر شيئا من الطريقة، رغم إقراره أن النبي ﷺ لم يتّبع هذا الجزء، ثم هو يدّعي أنه وحده فهم الطريقة وسار عليها متّبعا سيرة المصطفى ﷺ، وينطلق بعد ذلك للحكم على الحركات الإسلامية بذلك الحكم الجائر: أنها لم تفهم الطريقة!

هذا، وستأتي مناقشة مسألة طلب النصرة في الفصل الثالث من هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

ثالثا: حزب التحرير يدّعي أن الخلافة لم تكن تُذكر قبله

يقول الحزب في نشرة أسئلة وأجوبة صدرت في الثامن من محرّم سنة ١٤٠٤هـ، الموافق ١٤ تشرين أول ١٩٨٣م: ((مع أن فكرة الخلافة لم يكن لها ذِكْر قبل حزب التحرير، لا عند الأمّة، ولا عند من يعملون للإسلام، ولم توجد إلا بعد حزب التحرير، حتى أصبحت أملا عند الأمة، ومطلبا عند الحركات الإسلامية، **ولم يبق إلا إعلانها**؛ ولولا هذه الظروف غير الطبيعية التي وُضعت فيها الأمة والمنطقة، لأصبحت الخلافة ملء الأسماع والأبصار))، وفي دوسية أو نشرة إعادة النظر يقول الحزب مبينا بعض نجاحاته: ((كما نجح في إيجاد فكرة الخلافة ووجوب

إقامتها لتطبيق الإسلام..»[1]، ومعنى إيجاده لفكرة الخلافة، أنها كانت معدومة الوجود عند الأمة وعند الحركات الإسلامية، وإنما أنعم عليها بنعمة الوجود جُهْد حزب التحرير في إيجادها!.

وفي مقابلة ذكرتْها مجلّة الوعي في عدديها ٢٣٤-٢٣٥، والصادرين معا في آب وأيلول ٢٠٠٦م، وهي مع أحد شباب الحزب، من الرعيل الأول، كما وصفتْه الوعي، وكنيتُه أبو مأمون؛ قالت المجلة: «المقابلة الثانية مع الشيخ أبي مأمون (٧٠ عاماً):

سؤال: المسلمون اليوم يتُوقُون لعودة الخلافة الإسلامية، **هل يمكننا القول إن فكرة الخلافة وترسيخها في أذهان المسلمين منشؤها حزب التحرير؟**، جواب: **لم يسبق حزبَ التحرير أحدٌ في هذا الطرح، وكانت هذه الفكرة نتيجة بحث طويل وتفكير مستنير في التوصل لعلاج مشكلة الأمة، وهو استئناف الحياة الإسلامية بإعادة الخلافة، نعم إن فكرة عودة الخلافة منشؤها حزب التحرير**».

هل هذا الكلام صحيح؟ وهل صحيح أن الخلافة لم يكن لها ذكر إلا بعد حزب التحرير؟.

---

(١) إعادة النظر، (١٠).

حزب التحرير ينقل هذا الكلام لشبابه، لعلمه أن غالبيتهم لا تستوثق من حقيقة الأمر، إذ مصدرُهم الوحيد هو الحزب!، فإذا كان الحزب يخطئ الحقيقة ها هنا، ففي سواه لا يبعُد عن الخطأ أيضا!.

وللرّدّ على الحزب، سأُسرع إلى ذكر كلام للإمام البنا رحمه الله تعالى قبل مناسبته في محلّه من هذا الكتاب، لأدع التفصيل إلى ذلك المحل، وأعني بذلك قوله عام ١٩٣٧م بعد عشرة أعوام من تأسيس حركة الإخوان المسلمين: «**والإخوان لهذا يجعلون فكرةَ الخلافة، والعملَ لإعادتها، في رأس مناهجهم**»[(١)]؛ إذن كانت الخلافة تُذكر قبل حزب التحرير، مما يعني أن الحزب حين ادّعى في نشرته خلاف هذا يكون قد وقع في أحد أمرين:

١- إما أنه ادّعى بغير علم.

٢- أو أنه يعلم، لكنّه أخفى الحقيقة.

أما لماذا أخفاها إن كان يعلم، فهذا ما لا داعي لبحثه ها هنا!.

والأغرب من هذا أن الخلافة كانت تُطرحُ في الدراسات الأكاديمية، فقد قدّم الدكتور عبد الرزّاق أحمد السنهوري أطروحته للدكتوراه، والتي طبعت سنة ١٩٢٦م، وعنوانها: فقه الخلافة وتطوُّرُها

---

(١) رسالة المؤتمر الخامس، الذي انعقد عام ١٩٣٧م بمناسبة مرور عشرة أعوام على تأسيس الحركة، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (١٤٤).

لتصبح عصبة أمم شرقية، وفيها يقرّر السنهوري وجوب العمل لإعادة الخلافة الإسلامية، ويدافع عنها دفاع العالِم بها وبفقهها.

يقول الدكتور السنهوري رحمه الله تعالى: ((فالنبي حامل الرسالة الإسلامية كان مؤسس الدولة الإسلامية، أيضا فقد أوجد الوحدة الدينية للأمة العربية، وأوجد إلى جانبها الوَحدة السياسية للجزيرة العربية، بل يمكن القول بأنه أنشأ حكومة مركزية في المدينة، وعيّن حكاما للأقاليم خاضعين لتلك الحكومة، كما حدث في اليمن وغيرها من الأقاليم، **والصحابة بعد وفاة النبي ﷺ لم يُنشئوا دولة، وإنما وسّعوا رقعة الدولة التي أنشأها، والتي كان يتوقّع لها هذا الاتساع، وتنبّأ به قبل وفاته، ولم يفعل الصحابة رضي الله عنهم أكثر من السير على الخطة التي بدأها، وتحقيق نبوءاته**))[1]، ويقول أيضا: ((لقد أثبتنا بوضوح أن الاعتراف بمبدأ وجوب إقامة الخلافة لم يتزعزعْ بسبب ما أثاره البعض من خلافات؛ **ينتج عن هذا المبدأ أن هناك واجبا على المسلمين يُلزمهم بالسهر على إقامة الخلافة، واستمرارها دائما، نتيجة لمبدأ وجوب إقامة الخلافة**))[2]، وكان الدكتور السنهوري رحمه الله تعالى قد قال هذا الكلام الذي نقلْتُه عنه أخيرا، بعد أن أثبت وجوب

(١) فقه الخلافة، لعبد الرزّاق السنهوري، (٩٥).

(٢) فقه الخلافة، لعبد الرزّاق السنهوري، (٩٧).

إقامة الخلافة في مذاهب أهل السنة والمعتزلة، وبعد أن رفض رأي الخوارج القاضي بعدم وجوب إقامة الخلافة، وبعد أن ناقش دعوى الشيخ علي عبد الرازق التي وصفها بالشذوذ، والتي قامت على اعتبار أن الإسلام نظامٌ ديني بحتٌ، ولا شأن له بالحكم، فصدّ دعوته بأدلة من السيرة وإجماع الصحابة، ونقض استناد الشيخ علي عبد الرازق على ما صادف الخلافة الإسلامية بعد الخلفاء الراشدين من انحراف، إذ اعتبر، أي علي عبد الرازق، أن استبداد الخلفاء دليل على أن نظام الخلافة غير مفروض؛ ردّ عليه الدكتور السنهوري بقوله: ((أما قوله بأن خلفاء السيطرة والقوة قد استغلوا الصفة الدينية للخلافة، **فإن هذا الاستغلال لا يعيب النظام في ذاته، وليس الإسلام مسؤولا عنه**، وإنما تقع تبعتُه على الشعوب التي سكتت على هذه الحكومات الاستبدادية، التي أخلّت بالنظم الإسلامية، وخالفت الشريعة مخالفة صريحة))[1].

وكان السنهوري يسمي الخلافة التي تحمل العنوان، ولا تلتزم بكامل المضمون، خلافة ناقصة، يقول السنهوري رحمه الله تعالى: ((هذا النظام الإسلامي الناقص يجب اعتباره نظاما مؤقتا، وهدفُنا الأمثل هو

(١) فقه الخلافة، لعبد الرزّاق السنهوري، (٩٦).

السعي إلى العودة مستقبلا للخلافة الراشدة، أي للحكم الإسلامي الكامل الشامل»[1].

ومن أول يوم بعد إلغاء الخلافة، تداعى كثير من المسلمين علماء وزعماء وقادة إلى محاولة تدبير أمر إرجاع الخلافة، فعلى سبيل المثال قامت جماعة الخلافة الإسلامية في القاهرة برئاسة الشيخ محمد ماضي أبي العزايم[2]، وكان هذا من أبي العزائم على أثر إلغاء الخلافة الإسلامية في استنبول، وكان يُشكل مع جماعة من علماء الأزهر جبهة تواجه رأي جماعة أخرى كانت تحاول تنصيب الملك فؤاد خليفة للمسلمين بعد إلغاء أتاتورك للخلافة[3]، واستجوبت الحكومة المصرية في تلك الأثناء

---

(١) فقه الخلافة، لعبد الرزّاق السنهوري، (٣٣٩).

(٢) مات الشيخ محمد ماضي أبو العزايم عام ١٩٣٧، وترجَمَتُه في الأعلام، للزركلي، (١٦/٧).

(٣) صدر في عام ١٩٢٥م كتاب باسم الإسلام وأصول الحكم، ألفه أزهري اسمه علي عبد الرازق، أنكر فيه جانب الحكم والسياسة في الإسلام، وردّ عليه كثير من العلماء، وهو أمر في غاية الشهرة.

غير أن الذي يجب لفت النظر إليه ها هنا، هو أن ثمة جماعة من العلمانيين تحاول أن تجعل ردود فعل العلماء صادرة من جهة تأييدهم لترشيح الملك فؤاد خليفة للمسلمين، ورأى هؤلاء أن كتاب علي عبد الرازق جاء مضادّا لترشيح فؤاد هذا، غير أن الحقيقة أن سبب رفض العلماء لهذا الكتاب عائد إلى رفضهم ما

حوالي أربعين عالما أزهريا لرفضهم أن تكون مصر دارا للخلافة، إذ كانت، حسب قولهم، واقعة تحت تصرّف الإنجليز[1].

وفي العدد ٢٤٢ من مجلة الوعي التي يوزّعها شباب حزب التحرير، والذي صدر في ربيع الأول ١٤٢٨هـ، الموافق نيسان ٢٠٠٧م، موضوع بعنوان: الخلافة وشبه القارة الهندية، ورد فيه: «في الذكرى السنوية للقضاء على دولة الخلافة، يهمنا أن نفكّر مليّاً في تاريخها، وفي ردّ فعل المسلمين تجاه زوالها والقضاء الفعلي عليها؛ يظن البعض أن المسلمين وعلماءهم لم يعترضوا على الدعوة للقضاء عليها، أو أنهم لم يدركوا أهميتها؛ وهذا ظن خاطئ، لأن التاريخ شاهد على ردة فعل المسلمين تجاه ذلك، وعلى صراعهم من أجل الحفاظ عليها، وعلى ألمهم لزوالها، صحيح أن ردود الفعل لم تكن على مستوى هذا الزلزال الكبير الذي حدث بزوال الخلافة، ولكن الصحيح أيضاً أن هناك من تألم وتحرك وانتفض».

قرّره من إلغاء الجانب السياسي في الإسلام، وأنه جاء مؤيدا لخطوة مصطفى كمال التي أدت إلى إلغاء الخلافة، يؤيد هذا تماما أن المؤلف عبد الرازق يذكر في مقدمة كتابه أنه بدأ تأليفه للكتاب في عام ١٩١٥م، أي قبل إلغاء الخلافة رسميا، وقبل توجّه من توجّه إلى تنصيب الملك فؤاد خليفة للمسلمين؛ يُنظر في تفصيل هذا: الإسلام والخلافة في العصر الحديث، لمحمد ضياء الدين الريس، (١١٣).

(١) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، لمحمد محمد حسين، (٥٢/٢).

وفي العدد التالي ورد ما يلي: ((حركة الخلافة: بدأ في سبتمبر ١٩١٩م مولانا محمد علي وأخوه شوكت علي بالمشاركة مع أبي الكلام أزاد، ودكتور مختار أحمد أنصاري وحسرت مهاني، بدأوا منظمة جديدة باسم: حركة الخلافة، في الفترة ١٩١٩م - ١٩٢٤م؛ كان هدفهم المعلن عملَ كل ما يمكن عمله من أجل حماية الخلافة، فنظموا مؤتمرات خلافة في عدة مدن شمال الهند))، غير أن موقع مؤتمر العالم الإسلامي على النتّ يسمي هذه الحركة باسم: جمعية الخلافة الهندية، ويشير إلى حضورها مؤتمرا بمشاركة شوكت علي ومحمد علي في مكة المكرمة عام ١٩٢٦م[١]، مما يعني بقاء هذه الجمعية إلى ما بعد زوال الخلافة، لا كما قالت الوعي إنها انتهت في اليوم التالي لإلغاء الخلافة.

العجيب أن مجلة الوعي المحسوبة على حزب التحرير، تذكر هذا الكلام المخالف لما يقرّره الحزب فيما ذكرْتُه سابقا؛ فهل يعلم حزب التحرير كل ذلك؟ أغلب الأمر أنه يعلم بعضه! والسؤال: إن كان يعلم، فكيفّ يدّعي خلاف ما يعلم؟ وإن كان لا يعلم، فكيف يحكم بلا علم؟ كيف يدّعي الحزب أنه لم يكن للخلافة ذكر قبل تأسّسه مع كل تلك الحقائق؟! وعلى كلا الحالين، كيف يقرّر حزب أنه أولى الناس بالخلافة والعمل لها، وهو على ما تقدّم وصْفُه؟!.

---

(١) موقع مؤتمر العالم الإسلامي/www.wmc.org.sa.

رابعا: حزب التحرير يرى أن الخليفة يجب أن يكون تحريريا

يقول الحزب في نشرة أجوبة أسئلة، صادرة عنه في الثامن من جمادى الأولى ١٣٨٧هـ، الموافق للرابع عشر من آب ١٩٦٧م: "فالذي يصل إلى الحكم هو الفكرة التي يقوم عليها الحزب، بشكلها التفصيلي كما تبناه، وليس أفراد الحزب، فالحزب يعمل لإيصال فكرته للحكم، لا لإيصال أفراده؛ **إنه لّما كانت فكرة الحزب لا يمكن أن يُحسن تطبيقها إلا من تبنّاها وعاش عليها ومن أجلها، كان لا بد أن يتولى الحكمَ أفرادٌ من الحزب يتولَّوْن تطبيق فكرته**، فكان هذا هو المظهر المادّيّ لإيصال فكرة الحزب إلى الحكم، وكان هذا هو معنى وصول الحزب إلى الحكم، فوصول الحزب إلى الحكم هو تسَلُّم بعض أفراده زمام السلطة، من أجل تطبيق أفكار الحزب، **فالذي وصل إلى الحكم هو فكرة الحزب لا أفراده، وما تَسَلُّمُ بعض الأفراد للحكم إلا المظهر المادّيّ لهذه الفكرة، والضمان لإحسان تطبيقها**، ولذلك لا بد أن يقتصر فيها على أقلّ عدد يكفي لتطبيق فكرة الحزب، ويضمن إحسان تطبيقها، **فكان لا بد أن يكون الخليفة من الحزب، ولا بد أن يكون المعاونون من الحزب، ولا بد أن يكون أمير الجهاد من الحزب،** فهذه الجهات الثلاثة من جهاز الحكم لا بدّ أن تكون من الحزب، ليتأتّى

تطبيق الفكرة، وليضمن إحسان تطبيقها، أما ما عدا ذلك من أجهزة الحكم، فإنه يجوز أن تكون من الحزب، ويجوز أن تكون من غير الحزب، والخطّ العريض هو التأكّد من تطبيق فكرة الحزب، وضمان إحسان تطبيقها، فما يلزم لذلك يؤخذ، وما لا يلزم لذلك يستوي فيه أفراد الحزب مع غيرهم من الناس، فالهدف الذي يجب تحقيقه هو وصول فكرة الحزب إلى الحكم، وتصريف شؤون الناس بها)).

ومن جميل ما ذكرَتْه النشرة ذاتها، تحذيرها من أن يحمل شباب الحزب على رقاب الناس، تقول النشرة عن واجب الخليفة: ((فلا يصحّ أن يحملهم على رقاب الناس، ولذلك لا يكتفى بالاقتصار على الأقل الأقلّ من الأفراد الذين يلزمون لتطبيق الفكرة، ولإحسان تطبيقها، بل يُبعَد شباب الحزب عن الحكم، ويحاذر أن يحملهم على رقاب الناس)).

وتقول نشرة إعادة النظر: ((وليس قصدنا أن نأخذ الحكم أوّلاً ثم نحاول حمل الأمة على حمل ما نحمله، وإنما نريد أن نجعل الأمة تحمل الدعوة كما نحملها، بحيث تكون الأمة كلها هي الحزب، وبحيث يكون الحزب وإن لم يكن بعد هو الحاكم، ولكن وضعه الحقيقي يكون بارزا أنه هو القوة الحقيقية، تماما كما كان الحال في المدينة مع الرسول

والصحابة حين ذهب من مكة إلى المدينة ليتسلم السلطة فيها، وفي هذه الحال يتسلم الحزب السلطة ويبدأ التطبيق...»[1].

إذا عرفت أن حزب التحرير يفارق المعرفة الصحيحة للسنة النبوية، على ما فصّلتُه في كتابي قراءات في فكر حزب التحرير؛ وأنه يُخطئ أخطاءً جارحة في العديد من الفتاوى، دون أن تعرف مرجعيته العلمية التي تقرّر تلك الفتاوى؛ وأنه يخطئ أخطاء جارحة في الحكم على المسلمين الذين سبقوه في العمل لإقامة الخلافة الإسلامية؛ إذا عرفتَ كلّ ذلك، فلك أن تتصوّر مقدار الخلل الذي سيصيب المسلمين، لو تولّى الحزب الخلافة، وكان الخليفة والمعاونون وأمير الجهاد من الحزب!.

(١) إعادة النظر، (٣).

المبحث الثاني: عاملون لإقامة الدولة الإسلامية غير حزب التحرير

لم تخل الأرض من قائم لله لأجل إعلاء كلمته تعالى؛ والاعتـــرافُ بدور العاملين سِمةُ المسلم الملتزم بمفاهيم الإسلام الصحيحة.

كان كثير من الناس يحسبون الإسلام صلواتٍ وأذكارا، وينـــسون أنه فوق ذلك نظامٌ وتشريع ودولة، فبيّن البنّا في كثير من كلامه حقيقة الإسلام، فهو يقول: ((لقد جاء الإسلام نظاما وإماما، دينـــا ودولـــة، تشريعا وتنفيذا))[1]، ولَمح البنّا ما يفعله كثير من المتحدّثين من الفـــصل بين الإسلام والسياسة، فقال: ((**قلما تجد إنسانا يتحدث إليـــك عـــن السياسة والإسلام، إلا وجدتَه يفصل بينهما فصلا، ويضع كل واحد من المعنيَيْن في جانب**..))[2]، وبعد هذا الالتفات إلى ذلـــك الخلـــل في التفكير الفاصل بين الإسلام والسياسة قال: ((**أســـتطيع أن أجهـــر في صراحة بأن المسلم لن يتم إسلامه إلا إذا كان سياسيا يُعيد النظر في شؤون أمته، مهتما بها غيورا عليها**..))[3].

---

(١) رسالة المؤتمر السادس، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (٢٠٦).

(٢) رسالة مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين، الذي انعقد عام ١٩٣٧م، من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (١٥٨).

(٣) رسالة مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين، الذي انعقد عام ١٩٣٧م، من

ومن كلماته النيّرة الباكرة قبل التفاف كثير من الإسلاميين إلى ما تتضمّنُه من المعاني قوله: ((..وهذا الإسلام الذي يؤمن بـه الإخـوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من أركانه، ويعتمد على التنفيـذ كمـا يعتمد على الإرشاد،...، **والحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول، لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ، كمـا هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء**))[1].

إن الإمام البنا بناءً على تصوّره للإسلام، قام يرسم غاية حركتـه، فقال عام ١٩٣٧م، أي بعد عشرة أعـوام مـن تأسـيس حركتـه: ((**والإخوان لهذا يجعلون فكرةَ الخلافة، والعمـلَ لإعادتهـا، في رأس مناهجهم**))[2]؛ وهكذا أدّى حسن فهم البنا للإسلام إلى جعل الخلافـة على رأس أولويات عمل حركته، وسيّدة غاياتها.

وحينما نظر إلى زهد العاملين للإسلام في العمـل للوصـول إلى الحكم، انتقدهم قائلا: ((وأما والحال كما نرى: التشريع الإسـلامي في

مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (١٥٩).

(١) رسالة المؤتمر الخامس، الذي انعقد عام ١٩٣٧م بمناسبة مرور عشرة أعوام على تأسيس الحركة، من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (٣٦)(١). رسالة المؤتمر الخامس، الذي انعقد عام ١٩٣٧م بمناسبة مرور عشرة أعوام على تأسيس الحركة، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (١٤٤).

واد، والتشريع الفعلي والتنفيذي في واد آخر، **فإن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية، لا يكفِّرها إلا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الإسلام الحنيف**»[1].

ويمزج البنا بين العمل لتحرير الأوطان والعمل لدولة الإسلام، إذ لا تناقض بين العملين في الحقيقة، فيقول موجها خطابه للإخوان: «ولكن اذكروا دائما أن لكم هدفين أساسيَّين:

١- أن يتحرَّر الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي، وذلك حق طبيعي لكل إنسان، لا ينكره إلا ظالم جائر، أو مستبد قاهر.

٢- **أن تقوم في هذا الوطن الحر دولة إسلامية حرة، تعمل بأحكام الإسلام، وتطبق نظامه الاجتماعي، وتُعلن مبادئه القويمة، وتُبلّغ دعوته الحكيمة للناس**»[2].

وفي تأكيد لم يسبقْه إليه أحد من المعاصرين، يجعل البنا القاعدين عن العمل لدولة الإسلام آثمين، فيقول: «**وما لم تقم هذه الدولة، فإن**

(١) رسالة المؤتمر الخامس، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (١٣٧).

(٢) رسالة بين الأمس واليوم، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (١٠٧).

المسلمين جميعا آثمون، مسؤولون بين يدي الله العلي الكبير عن تقصيرهم في إقامتها، وقعودهم عن إيجادها»[1].

كلّ هذا أدى به إلى جَعل البيعة لإقامة دولة الإسلام ركنا من أركان دعوته، حتى شمل بذلك النساء، اللاتي اشتهرت منهن الحاجة زينب الغزالي، تلك التي بايعت الإمام الشهيد حسن البنا عام ١٩٤٨م بقولها له: «**أُبايعُك على الموت في سبيل الله، وقيام دولة الإسلام الحاكمة**»[2].

إنه سَبقٌ يشهد له به المنصفون فحسْب، فهلاّ كنّا منصفين؟

(١) رسالة بين الأمس واليوم، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (١٠٧).

(٢) الفكر السياسي للإمام حسن البنا، لإبراهيم البيومي غانم، (٣٦٠).

الفصل الثالث: طريق الحزب إلى الدولة الإسلامية

نصّ حزب التحرير في كثير من كتبه على فرضية إقامة الدولة الإسلامية، وعلى أن التقصير في القيام بهذا الفرض من أكبر المعاصي، وكان مما قاله في ذلك: "**لذلك كان العمل لإعادة الخلافة، وإعادة الحكم بما أنزل الله إلى الوجود فرضا حتميا**"[1]، وهذا حقٌّ قرّر فيه حزب التحرير ما تقرّره أصول الشرع؛ وحزب التحرير يعلن عادة أن غايته هي استئناف الحياة الإسلامية، بما يحمله معناها من حمل الدعوة وإقامة الدولة الإسلامية، ومبايعة الخليفة[2]؛ وهي مسألة لا تحتاج إلى كثير بيان، فالحزب مشهور بذلك كلّه.

إن هذا الفصل سيدور حول ما يراه حزب التحرير الطريقَةَ الموصِلَةَ دون غيرها إلى الدولة الإسلامية، معتبرا نفسه في هذا متّبعا سيرة الرسول ﷺ؛ وهو يقرّر قبل ذلك كله أن أي حزب لا ينال صفة الإسلامية بحق إلا أن تكون طريقة سَيْره هي طريقة سَير رسول الله ﷺ، ففي كتيب

---

(١) حزب التحرير، كتيّب تعريفي بالحزب، أصدره في ٢٠ شعبان ١٤٠٥هـ، الموافق ١٩٨٥/٥/٩م، (١٩).

(٢) يُنظر: حزب التحرير، كتيّب تعريفي بالحزب، أصدره في ٢٠ شعبان ١٤٠٥هـ، الموافق ١٩٨٥/٥/٩م، (٢١)، ويُنظر كذلك: منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات حزب التحرير، بلا مؤلف، (١٦)، و(٢٨).

تعريفي بحزب التحرير أصدره الحزب بعنوان: حـــزب التحريـــر، وَرَدَ تعريفُ ما يمكن أن يسمّى حزبا إسلاميا بقوله: ((الحزب الإسلامي هو الذي يقوم على العقيدة الإسلامية، ويتبنى الأفكار والأحكام والمعالجات الإسلامية، **وتكون طريقة سَيْره هي طريقة الرسول** ﷺ))[1].

هذه هي غاية الحزب، وهذا كذلك تصوّرُه المجمل لمعنى إســـلامية الحزب، إذ إن جزءا هامّا من معنى إسلامية أي حزب هو الالتزام بطريقة الرسول ﷺ..

غير أنني، وللأسف، لست أرى حزب التحرير ســـالكا مـــسلكا يوصله إلى الدولة، ولستُ أدخل في عالَم النوايا، فعلمها عند الله تعالى؛ أما أسفي على مسلك حزب التحرير، فهو عائد إلى أنه حزب إسلامي، ومن واجبي أن أُشفِق على شبابه من أوهام فهمه الخاطئ للطريق الموصل إلى الدولة الإسلامية، ولأنه حزب يعلن تبنّي العمل لإقامة دولة الإسلام، تلك التي إقامتُها أعظم الفرائض بعد الإيمان والإسلام، فإنني أشفق على الصادقين من أوهام الحزب، ففهْمُه أشبه بفهم من يريد أن يقيم شركةً عملاقةً بوسائل لا تصلح لأكثر من بناء حانوت صغير؛ وأكثـــر مـــن

(١) حزب التحرير، كتيّب تعريفي بالحزب، أصدره في ٢٠ شعبان ١٤٠٥هـــ، الموافق ١٩٨٥/٥/٩م، (٩).

ذلك، أَلصَقَ بالسيرة النبوية ما يعترف هو أنه ليس منها، وهو بهذا يسمح لنفسه بالسير في الطريق غير الموصِل.

وهو حين يتبنى العمل لأجل هذه الفريضة، يسلك لها مسلكا جمَعَه له فهمه الخاطئ للسيرة النبوية، وفهمه الخاطئ للواقع، بل قصور فهمه للواقع والسيرة معاً.

إن العمل لأعظم الفرائض لا يكون بالوهم التحريري، ولا بالفهم الغائر في ظلمات الوهم العاثر.

إن حزب التحرير يُعلن إعلانات أكبر منه بكثير، لكن بوسائل قاصرة، وهو ينتظر بفارغ الصبر من يُكرمه من ذوي القوة والشأن بتسليمه الحكم، أو إيصاله إليه، عبر طريقته الواجبة حسب وهمه، والتي جعل طلب النصرة جزءا من أحكامها!

هذا، وسيتضمن هذا الفصل تمهيدا وأربعة مباحث:

التمهيد: تحديد الطريق بين الواقع والنصوص.

المبحث الأول: الطريق إلى الدولة بين بداهة الواقع ودعوى احتكار معرفته.

المبحث الثاني: عرْض رؤية حزب التحرير للوصول إلى الدولة.

المبحث الثالث: من أوهام الحزب في تصوّره للطريقة.

المبحث الرابع: طلب النصرة لاستلام الحكم.

تمهيد: تحديد الطريق بين الواقع والنصوص

ليس لشيء صلاحية في تحديد طريق ما في عرف المسلمين إلا أن يكون نصّا من النصوص، أو فهما صحيحا يدور في فضائها؛ أو أن يكون واقعا تنطلق عبره الجهود، يستفيد السالكون فيه مما تسمح به معطياته، دون أن يكون فيه مخالفة للنصوص وما يُستفاد منها.

إن أي طريق لا يعبر على هذين الجسرين، أو على أحدهما، طريق مقطوع الصلة بالله، أو بالواقع؛ أو ربما يكون مقطوع الصلة بالله وبالواقع معا، فيكون طريقا مهلكا، أو غير موصِل على الأقلّ.

في هذا التمهيد أبحث مسألتين في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: جدوى حصر الطريق.

المطلب الثاني: الطريق إلى الدولة الإسلامية.

المطلب الأول: جدوى حصر الطريق

ها هنا أناقش فكرة حصر الوصول إلى الدولة في طريق مـــا دون غيره، ومدى جدواها، ومدى إمكانية انطباقها على مفاهيم السيرة.

إنه لو كان ثمة نصٌّ يُلزم بسلوك طريق مخصوص من أجل الوصول إلى الدولة الإسلامية، لكان هذا النصّ حاكما للمسألة حكمـــا يجـــب اتباعه، غير أن المسألة خالية من النصّ إطلاقا، وإنما فيها ما يتوهّم حزب التحرير أنه دلالة السيرة النبوية على طريق مخصوص للوصول إلى الدولة، والذي أراه أن السيرة جزء من السنة، بل هي الجانب التطبيقي للـــسنة والقرآن معاً، غير أن الادّعاء بأن في السيرة ما يُلزم بطريق مخصوص، هو ما لا سبيل إلى إثباته؛ وسيأتي في صفحات تالية تفصيل في معنى الاقتداء بالرسول ﷺ، أذكر فيه فيما أذكر: بعض كلام الأستاذ النبهاني.

إن تغيّرات الواقع من جيل إلى جيل، ومن مكان إلى آخر، يُلزمان المسلم بالتفكير فيما يملكُه من القدرات في مواجهة كل تغيّر، وكل واقع جديد، وهي سِمَةٌ معروفة للنبي ﷺ ولصحابته الكرام، والأدلة على هذه السمة كثيرة؛ وقد يسمح الواقع في مكان ما، أو في زمان ما، بطرائـــق محدّدة للوصول إلى غايةٍ أمَرَ الشرعُ بالوصول إليها، وقـــد لا يـــسمح الواقع بهذه الطرائق، إذ تغيُّرُه يُلزم بفتح الباب لطرائق أخرى، يسمح بها الواقع.

وعليه يبدو الأمر واضحا؛ إن الإلزام بطريق محدّد، دون أن يأتي من الشرع ما يأمر به بذاته، سوف يصادف في أحوال معينة واقعا لا يمكن أن يسمح بهذا الطريق، فإذا بقي الإلزام بهذا الطريق دون سواه، رغم انغلاق الواقع عنه، ورغم أن هذا الانغلاق طويل الأمد إلى ما لا نهاية ظاهرة له، فإن هذا الإلزام والحال على ما وصفتُ، يساوي تماما أحد أمور ثلاثة: **الأمر الأول**: قرارا نفسيا ذاتيا بعدم نية بلوغ تلك الغاية المقصودة أو المعلنة؛ **والأمر الثاني**: تخلّف النفس عن قدرة تصوّر ذلك التغيّر، وعن قدرة الاستفادة منه؛ **والأمر الثالث**: الغياب عن الواقع.

وفي مسألتنا التي نحن بصددها، وهي الطريق إلى الدولة الإسلامية، يبدو الأمر في غاية الوضوح؛ إن الواقع المتغير تغيرا شديدا من عصر إلى عصر، ومن مكان إلى مكان، ومن حال إلى حال؛ إن كل ذلك يجعل من الإلزام بطريق معين دون سواه لبلوغ الغاية أمرا كارثيا فيما يتعلق بالغاية ذاتها، إذ سيعني تلقائيا أن الدولة لن تقوم، إذا كان واقع البشر مسلمين وغير مسلمين، لا يسمح بسلوك هذا الطريق، و لم يكشف النظر إلى المستقبل عن إمكانيته، فيكون الإصرار عليه ضربا من الخيال، وتكون دعوى أنه الموصل وحده، دعوى مهيضة، بحكم البداهة والنصّ.

وأرجو ألا يفسّر عدم السماح هنا بما يعني عدم إعطاء الإذن من الجهات الرسمية، فالدولة الإسلامية فريضة شرعية كبيرة، لا تحتاج في

السبيل إلى إقامتها إلى إذن من أحد؛ وإنما المقصود أن معطيات الواقع لا تمكّن العاملين لبلوغ الدولة الإسلامية، فيحتاج الأمر حينئذ إلى تغيّر الواقع حتى يسمح؛ فإذا علمنا أن الواقع هنا هو واقع الحكام، كما سيأتي نصّ الحزب عليه في محلّه من هذا الكتاب، أي عند بحث طلب النصرة التي يقول بها الحزب؛ إذا علمنا كل هذا، فقد علمنا لا محالة أن مثل هذا الواقع لا يتغير إلا نحو مزيد من الحيلولة دون بلوغ الغاية!.

وفي الباب التطبيقي لموضوع الكتاب برُمّته يأتي ذكر طلب النصرة، كطريق لا بد من السير عليه وسلوكه لأجل بلوغ الغاية، وهو ما قرّره حزب التحرير، وجعله الطريق الملزم الوحيد لبلوغ الغاية.

إن الإلزام به وحده دون غيره، يعني ما يلي:

١- إغلاق باب العقل عن التفكير المتواصل، وحصره في ناحية واحدة لا يتعدّاها، وإغلاق أبواب أخرى من العمل قد تكون ذات جدوى.

٢- إغلاق باب الأمل في الوصول إلى الدولة الإسلامية، إذ سيكتشف العاملُ اليوم أو غدا أو بعده، أن هذا الطريق لا يوصل في مثل هذا الواقع أبدا، مع لزومه المتوهّم دون غيره.

٣- الاضطرار إلى العبث بعواطف الناس ومشاعرها، إذ سيُربط القائلون بهذه الرؤية بذلك الطريق، وسيحتاجون إلى من يقول لهم دائما: إنه

هو وحده الموصل للغاية دون سواه، مما يدعو بعضهم إلى إعلان شيء غير موجود إطلاقا، فحواه أن ما بقي بالنسبة إلى الدولة الإسلامية هو إعلانها فحسبُ؛ ويقول الحزب في نشرة أسئلة وأجوبة صدرت في الثامن من محرّم سنة ١٤٠٤هـ، الموافق ١٤ تشرين أول ١٩٨٣م، وذلك في سياق دعواه أنه لم يكن للخلافة ذِكْرٌ قبل حزب التحرير؛ يقول الحزب في النشرة المذكورة عن الخلافة: ((**ولم يبق إلا إعلانها**))؛ ولقد رأيتُ بعيني وسمعتُ بأذني كلام أحد الإخوة من حزب التحرير يُسأل سؤالا، ويجيب عنه بما ذكرْت؛ ففي محاضرة لأحد أقطاب الحزب في مدينة الخليل بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٦م، سئل هذا الأخ السؤال التالي: تقولون إن الحزب موجود في أماكن كثيرة، ولكن أين وصلتم؟ أجاب الأخ المحاضر: ((نحن الآن في المرحلة الأخيرة، **ونحن بانتظار إعلان الخلافة الإسلامية**))، أو ربما قال: ((بانتظار إعلان الدولة الإسلامية))؛ هكذا بدت الصورة لهذا المحاضر من حزب التحرير، في محاضرة دعا إليها الحزبُ، ودُعيت إليها من قبَلهم، فحضرت معظمها إلا أولها.

٤- اتهام الآخرين بجهل ما ادُّعي أنه وحده الطريق.

ولو تفحّص دارسٌ الأمرَ لتبين له أكثر مما تبين لي.

المطلب الثاني: الطريق إلى الدولة الإسلامية

ولن آتي في بيان هذا الطريق بما يغيب عن العقول، ولا تدركه الأبصار؛ ولا بما يفوق الواقع، أو يلوذ في عالم الخيال! وكذلك لن آتي بذكر طريق يجافي شرع الله تعالى؛ ويضاف إلى كلّ ذلك أنني لن آتي بشيء من المفاجآت!.

إنني أعلم علم اليقين أن الوصول إلى الدولة الإسلامية في غاية الصعوبة في عصرنا الحديث؛ إن أعين العالَم ستكون متربّصة لإزهاق أية محاولة في هذا الباب في مهدها؛ وإن أصحاب المصالح سيكونون على أهبة الاستعداد للتعامل مع الأعداء، لأجل إزهاق أية محاولة؛ بل إن أعداء الإسلام سيحاولون دوما اختراق أية محاولة ناجحة، لعلّهم يحرفونها عن مسارها؛ فالمشروع الإسلامي بِرُمَّته مرفوض رفضا مطلقا عند العالم، وعند كثير من أبناء المسلمين أنفسهم.

واستسهال أي طريق يُرى أنه قد يوصل إلى الدولة الإسلامية، يدلّ على غياب عن الواقع بشكل مثير؛ فالتحدّي كبير للغاية، وإن الغفلة عنه أشبه بإغماض العين عن كمّ هائل من الحقائق المحسوسة التي يراها عامة الناس، صغارا وكبارا.

ومع ذلك، فاستحضار هذا التحدّي يجب أن يوضع في مقابل حقائق أخرى، وهي أن الصعب ليس مستحيلا، وأن ما كان حلما

أمس، فهو حقيقة اليوم؛ إن توصيف صعوبة هذا الواقع ينبغي ألا تقود إلى الحكم باستحالة العمل لتغييره، للوصول إلى الدولة الإسلامية، فالله الذي وعد المسلمين بالنصر المبين، لا يكذب فيما وعد؛ والرسول ﷺ أخبر المسلمين بمراحل مسيرة الأمة الإسلامية في مستقبلها، والتي منها: خلافة راشدة بعد ما يلاقيه المسلمون من انهيارات في تاريخهم.

ففيما رواه الإمام أحمد[1] عن حذيفة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (**تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكا عاضّا فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكا جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة**)، قال حذيفة: ثم سكت.

إن الخلافة لا محالة قادمة بإذن الله تعالى، وهو ما يبعث المسلمين إلى العمل لإقامتها، لا على اعتبار أن إقامتها من باب الخيال، بل على اعتبار إقامتها حقا شهدت له النصوص، وتشهد له إمكانات البشر.

لكنّ هذا شيء، والنظر إليه بالسذاجة المعهودة عن بعض العوامّ شيء آخر؛ التحدّيات ضخمة، نعم؛ ولكنّ الوعد صحيح لا يكذب.

---

(١)مسند أحمد،(١٤/١٦٣،ح:١٨١٣٩)،قال محققه حمزة أحمدالزين:إسناده صحيح.

ولا بد للعودة إلى حديث المراحل..

فلسوف يأتي في مبحث تالٍ من هذا الكتاب أن ثمة أعمالا بدهية لا بد أن يعملها من يبتغي التغيير في أي مجتمع، ومن ذلك: تعريف هذا المجتمع بالفكرة التي يريد قاصد التغيير أن يصل بالناس إليها، ونشرها بين أبناء هذا المجتمع، مع اختيار من يصلحون لتحمل مسؤولية في هذا السبيل، حتى إذا وجد هؤلاء فكرتهم قد شاعت شيوعا يسمح بأن يقال على أثره: إن المجتمع صار حاملا لها على الحقيقة، فإن أرباب الأمر بعد ذلك، وليس قبله، يبدؤون بتدبير أمورهم، وبالتخطيط على حسب معطيات مجتمعهم..

يصحّ في أذهان العقلاء أن تُحدّد خطوط عريضة، فيقال: ننشر فكرتنا، وندعو الناس إليها، ونؤسس لها في مجتمعاتهم وجودا اعتباريا عظيما، ثم بعد ذلك، نتفحّص الواقع، ونحدّد شكل الخطوات التالية؛ أما انتهاج الأمر على الشاكلة التحريرية، والسعي إلى استلام الحكم بعد مرور بضع سنوات على التأسيس، فهذا تبسيط لما هو في غاية الصعوبة، وتسطيح للمعقّد من القضايا، وهو دلالة على سطحية الفكر بشكل مثير، رغم دعوى العمق والاستنارة.

إن تحديد المراحل لإقامة الدولة من بداية تشكيل نواة العاملين، أمرٌ خاطئ جدا، يدمغهم بعدم فهم الواقع وتعقيداته؛ إن الواجب أولا هو

تأسيس النفس والقلب والفكر على حكم الإسلام في إقامة دولته، وعلى أنها ممكنة الوجود، وأن الإسلام نفسه يبشّر بها، وأنه هو القادر دون غيره على إسعاد حياة الناس، وما إلى ذلك من أمور؛ فإذا غلبت هذه المعاني على نفوس الناس، ورأى العاملون أن الوضع يسمح بالتخطيط الفعلي للوصول إلى الدولة الإسلامية، فحينها يبدؤون التخطيط، ويقرّرون الطريق، وهو يختلف بين مكان ومكان، وبين زمان وزمان.

إن من يخطّطون قد يرون أن طريق الانتخابات في مجتمع ما، هو ما سيوصلهم إلى مبتغاهم، فيكون هذا المسلك ضروريا لأجل الوصول إلى المبتغى؛ وقد يرون أن طلب النصرة هو الممكن المقرّب للأمر، فيقرّرونه حين الحاجة إليه، إن سمح الواقع به؛ وقد يرون دعوة الناس إلى استفتاء يُلزم الحاكم بما يرون أنه ممكن في وقت من الأوقات، فيلجأون إلى اعتباره، وهكذا، والفكر البشري ثريّ بما يمكن أن يقود إلى المبتغى.

إن الحال الذي يكون عليه الأمر قبل الوصول إلى الحكم، هو الأقدر على إضاءة كيفية العمل لاستلامه، وبالطريقة التي تسمح بها معطيات الواقع، ودون مجابهة الواقع بما لا يسمح به الإسلام مما قد يبغّض للناس فكرة الدولة الإسلامية ذاتها، أو يسمح للعابثين أن يستغلوا خطأ العاملين، فيسعون لتشويه صورة الدولة الإسلامية.

المبحث الأول: الطريق إلى الدولة بين بداهة الواقع ودعوى احتكار معرفته

الطريق إلى الدولة الإسلامية يوجّه إليه أمران اثنان: **الأول**: كونه لا يتنافى مع نصوص الشرع وأصوله؛ **والثاني**: كون الواقع يسمح بـــه، بمعنى أن معطيات الواقع لا تغلق الباب أمامه.

ولو تصوّرنا مجتمعا في يوم ما، انتشرت فيه كلمة الإسلام، وفَهِـــم ضرورةَ إقامة دولة إسلامية بل وجوب إقامتها، ثم وجد الأمور مواتيـــة لإقامتها، باتفاق يعقده أهل هذا المجتمع فيما بينهم، اختاروا على أساسه من بينهم من يحكمهم بالإسلام؛ لو تصوّرنا مجتمعا فيه هذه الـــسِّمات، لَما احتاج الأمر إلى أكثر من إعلان هذه الدولة، دون الحاجة إلى لزوم طريق معيّن غير ذلك الاتفاق المشار إليه؛ غاية ما حصل هنالـــك هـــو النظر إلى الواقع، ومدى إقرار الشرع له؛ غير أن هذا المسلك البـــسيط المذكور، لا يُتصوّر غالبا من الناحية الواقعية، لغلبة عدوان الطغاة علـــى واقع الحياة ذاتها، فيحتاج الأمر إذن إلى طريق يواجه حالة هذا الواقـــع، ولا يخالف الشرع.

إن العقل البشري يفكّر في الأمر كما يلي:

إن الشرط الأساسي أوّلا هو توفّر أرض تملك مقومات الحياة، فإذا لم يتوفّر هذا الشرط في مكان ما، فلا معنى للسعي إلى إقامـــة الدولـــة

الإسلامية فيه، إذ ستذهب الجهود سدى، وستسقط آمال الناس بالفشل المرتقب؛ أما إذا توفّر هذا الشرط، فثمّةَ أمورٌ أساسية لا بد من فهمها:

إن جميع مريدي التغيير غير القسريّ وغير العنفي، يبدءون أعمالهم للوصول إلى غاياتهم الكبرى، عبر تأسيس نواة بشريّة تتكثّف فيها رؤيتهم الثقافية، ثم ينطلقون لتعريف الناس بما لديهم، فتتفاعل أفكارهم في مجتمعاتهم تلقائيا، إن صادفت سببا من أسباب ذلك التفاعل، ثم ينتظرون الفرصة السانحة لاقتطاف الثمرة التي تتمثّل فيها غايتهم، دونما عنف أو قسْر[1]؛ وإن لم تتفاعل أفكارُهم تفاعلا تلقائيا، فلربما سعَى بعضهم بكل سبيل، وبحسب جدّيّتهم، لبلوغ مآربهم من استلام الحكم، مما يقرّه الشرع ومما لا يقرّه.

هذا هو دأَب كثير من الحركات، سواء كانت ماركسية أو قومية وما سوى ذلك، وهذا هو دأَب الإعلام الموجّه في عصرنا، فهو ينشر ثقافة ما من تلك الثقافات التي يبغي أصحابها تغيير واقع ما، ثم يترك الإعلامُ الأمرَ لصُوَر كثيرة من صور التنظيمات، سواء كانت على شكل

(١) إنما أؤكّد على التغيير غير العنفي لإقامة الدولة الإسلامية، لأن العنف المنضبط بضوابط الشرع، والذي يعبّر عنه بالجهاد، إنما يُحتاج إليه لحماية كيانٍ إسلامي قائم، وليس لتأسيس كيان غير قائم؛ أما تأسيس كيان غير موجود، فهو موضوع البحث أعلاه.

أحزاب أو جمعيات أو نقابات وغيرها، لتُسهم في تفعيل تلك الثقافة الموجّهة الصادرة عن إعلام موجّه، ولتقوم بدورها في تنظيم الناس، ومن ثم في انتظار الفرصة السانحة.

وإنما يكمن معظم الاختلاف عند ذوي الرؤى التغييرية في بعض المسلكيات التي يقوم بها بعضهم، فالحركات ذات الطابع الماركسي معروفة بدمويّتها غالبا، فهي لأجل أهدافها تسفك الدماء وتقتل وتغتال، وتستعمل العنف والقسْر، وهو مسلك قد تسلكه بعض التنظيمات الإسلامية؛ غير أن ثمة من يرفض هذا المسلك، ولا يراه متناغما مع فكرته؛ ورفض هذا المسلك يمنع الفتنة التي اكتوى المسلمون بنارها أزمانا طويلة؛ وبعض أصحاب التنظيمات يستخدمون المرأة والإسقاط الجنسي والكذب والتزوير لأجل بلوغ أهدافهم، وأما الرؤية الإسلامية فتَحُولُ دون هذا المسلك، فالغاية الشرعية لا تبرّر الوسيلة المحرّمة.

إذا قام صاحب فكرة وتجنّب هذه المسلكيات الدموية والعنفية والهابطة والمنحرفة، فلا تكاد تجد فرقا بين طريق ما، وبين ما يراه حزب التحرير طريقا موصلا إلى الدولة الإسلامية، ذلك أن ما تبقّى بعد تجنّب تلك المسلكيات يكاد يكون بدهيا تتفق عليه أصحاب الرؤى التغييرية.

إلا ما تختلف فيه وجهات نظر بعض الحركات الإسلامية عن بعض، مما يدخل في باب الخلافيات الشرعية أصلا، كسلوك سبيل

دخول الحكومات والمجالس النيابية، كطريقة للتغيير، وهي مسألة تأتي متأخّرة عن مرحلة التثقيف والتكوين (التكتيل) البدهيتين.

أريد أن أخلص من هذا الذي تقدّم، إلى أن المراحل الأولى تتشابه منطقيا عند معظم أصحاب الأفكار التغييرية، ما عدا ما ذكرْتُ من ممارسات لا يقرّها الشرع، وقد تقرّها بعض الحركات التغييرية..

وإلباسُ المراحل الأولى لباسَ الوجوب الشرعي، لم يسلكْه أحدٌ إلا حزب التحرير، رغم بداهتها المشار إليها؛ إن هذا الإلباس هو شكل من أشكال مكابرة الواقع، وهو تصويرٌ للأمر كما لو كان اكتشافا ضخما، غاب عن فكر الحركات التغييرية الإسلامية، لولا حزب التحرير الذي عرفه دون سواه، فاعتبره الطريق الموصِل إلى الدولة الإسلامية، مع أنه من البداهة بمكان، لا يقدر عاقل على دعوى أنه لم يعرفْه أحدٌ قبله!

إن حزب التحرير يتحدّث عن تأسيس التكتّل الذي يقوم على ثقافة مكثفة مركّزة تصهر الأمة، وتأسيس التكتّل هو عمل المرحلة الأولى، وصهر الأمة بالثقافة المركّزة هو عمل المرحلة الثانية، كما سيأتي، وهو يشبه بهذا مجمل عمل الحركات التغييرية، فهو قائم على هذا الأساس: تكتّل يقوم على أفكار؛ وإن حزب التحرير يسعى في المرحلة الثانية إلى تفعيل هذه الثقافة التي يبغي جعلها رأيا عاما، وهذا مجمل عمل الحركات التغييرية، إسلامية كانت أو غير إسلامية؛ ثم بعد ذلك

يستلم الحزب زمام الحكم[1]! فهل ما جاء به حزب التحرير جديد على ساحة الفكر البشري، أو على ساحة الفكر الإسلامي في العصر الحديث[2]؟.

الجواب: لا؛ وإن شئت عزيزي القارئ الكريم، فاقرأ مثلا للإمام الشهيد حسن البنا ﷺ مراحلَ الدعوة، وهي حسب قوله ثلاث مراحل: "١- التعريف : بنشر الفكرة العامة بين الناس،...؛ وكل شُعَب الإخوان القائمة الآن تمثل هذه المرحلة من حياة الدعوة، وينظمها: القانون الأساسي، وتشرحها وسائل الإخوان وجريدتهم، والدعوة في هذه المرحلة عامة؛...، ٢- التكوين،...؛ ٣- التنفيذ"[3]؛ وهذا الذي قاله الإمام البنا ﷺ، قاله في رسالة المؤتمر الخامس بصيغة أخرى، يهمّنا أمرها تماما في هذا البحث..

---

(١) يُنْظَر: التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٣٧-٣٨)، ومنهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات حزب التحرير، بلا مؤلف، (٣٨).

(٢) أما مسألة طلب النصرة لاستلام الحكم، وهي جزء من أحكام الطريقة عند الحزب، فهي طامّة الحزب التي لا يشهد لها مسلك نبوي ولا واقع بشري، وهي وحدها المفارقة للبدهيات، رغم إلباس الحزب لها لباسا من اتباع السيرة النبوية، كما سيأتي من مناقشة لهذه المسألة.

(٣) رسالة التعاليم، من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (٣٦٢).

فقد ذكر الإمام البنا في رسالة المؤتمر الخامس أن الإخوان المسلمين «اعتقدوا **أن كل دعوة لا بد لها من مراحل ثلاث**: مرحلة الدعاية والتعريف والتبشير بالفكرة، وإيصالها إلى الجماهير من طبقات الشعب؛ ثم مرحلة التكوين وتخيّر الأنصار وإعداد الجنود وتعبئة الصفوف من بين هؤلاء المدعوّين؛ ثم بعد ذلك كله مرحلة التنفيذ والعمل والإنتاج؛ **وكثيرا ما تسير هذه المراحل جنبا إلى جنب**، نظرا لوَحدة الدعوة، وقوة الارتباط بينها جميعا، فالداعي يدعو، وهو في الوقت نفسه يتخير ويربي، وهو في الوقت عينه يعمل وينفّذ كذلك؛ **ولكن لا شك في أن الغاية الأخيرة، أو النتيجة الكاملة، لا تظهر إلا بعد عموم الدعاية وكثرة الأنصار ومتانة التكوين**»[1].

يهمّنا في كلام الأستاذ البنا ها هنا قوله عن الإخوان المسلمين إنهم: «اعتقدوا **أن كل دعوة لا بد لها من مراحل ثلاث**»، مما يعني أن البنا رحمه الله تعالى لا يدّعي أنه أتى بما لم تعرفْه الأوائل!، ولا يدّعي أنه عرفها دون غيره من الناس، إذ هي بدهيات الدعوات جميعها، فلا بد من التعريف، ولا بد من التكوين، ولا بد من التنفيذ بعد ذلك، وكلٌّ يُنفّذ حسب فكره وتصوّراته، وقد تستخدم حركة طريقةً في التنفيذ، لا

(١) رسالة المؤتمر الخامس، من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (١٢٥-١٢٦).

تقرّها عليها حركة أخرى؛ فليست المسألة أن الأستاذ البنا اكتشف أمرا غاب عن البشر، ثم قام ليدّعي أن هذا الغائب عن الفكر البشري قد فاض إليه من فهمه العميق للسيرة النبوية، بل مرجعية الأمر عند البنا تلك البدهية التي يعرفها كل مريدي التغيير، وهي ذاتها التي سار عليها رسول الله ﷺ، لأنه سيّد من يحسنون التعامل مع البدهيات والواقع.

ألا يرى عزيزي القارئ الكريم أن ما ذكره الأستاذ النبهاني من مرحلتي تكتيل العناصر وفق ثقافة معينة، ثم تفاعل تلك الثقافة، يُنبئ عنه كلام الأستاذ البنا تحت عنوانَي: التعريف والتكوين؟

وفي رسالة بين الأمس واليوم يقول الإمام الشهيد حسن البنا رضي الله عنه: "والوسائل العامة للدعوات لا تتغير ولا تتبدّل، ولا تعدو هذه الأمور الثلاثة: ١- الإيمان العميق، ٢- التكوين الدقيق، ٣- العمل المتواصل؛ وتلك هي وسائلكم العامة أيها الإخوان، فآمنوا بفكرتكم، وتجمّعوا حولها، واعملوا لها، واثبتوا عليها"[1].

إن كل صاحب دعوة لا بد له من مثل هذا المسلك، وبعد ذلك تختلف السبل والمسالك في طريقة التنفيذ ووسائله، وفي بعض تفصيلات مراحل الدعوات!

---

(١) رسالة بين الأمس واليوم، من مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، (١٠٨).

والرسول ﷺ نفسه اتّبع الطريق الطبيعي البدهي، فقد عرّف الناس بدعوته، وانتقى منهم من أقبَلَ عليه وعلى دعوته، فكوّن من ذلك ما يمكن أن تسميه تكتلا أو تنظيما أو جماعة؛ ثم بعد ظروف عديدة، سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى، أقام دولته.

إنني أَخْلُصُ من ذلك كلّه أن الرسول ﷺ لم يسرْ مسيرا و لم يسلكْ سبيلا إلا نَبَعَ هذا المسير وذلك المسلك من شيئين معا: **الأول**: كون الواقع سمح به أو دفع إليه؛ **والثاني**: كونُه متناغما مع أصول الشرع الحنيف.

أعني أن ما سُمِّي طريقة منبثقة عن الفكرة في مفهوم حزب التحرير، ليست أكثر من بدهية من البدهيات التي يلجأ إليها كثير من مريدي التغيير في المجتمعات، ما خلا طلب النصرة لاستلام الحكم! فالحزب تحدّث في بعض الأمور البدهية التي يتّبعها كثير من الناس حينما يقصدون التغيير الشامل في مجتمعاتهم، إذ هي من البداهة بمكان، واتّبعها رسول الله ﷺ في طريقه لإبلاغ رسالة ربه سبحانه وتعالى، مما أدى به ﷺ في النهاية إلى إنشاء الدولة الإسلامية؛ غير أن المفارقة أن الحزب ادّعى أن من سبقوه لم يعرفوا ما عرفه هو، يقول الشيخ النبهاني: "وكان إخفاق جميع هذه الحركات طبيعيا، لأنها لم تقم على فكرة صحيحة واضحة محدّدة، **ولم تعرف طريقة مستقيمة**، و لم

تقم على أشخاصٍ واعين، ولا على رابطة صحيحة»[1]؛ إن هذا يعني أن حزب التحرير يتحدّث في أمر الطريقة، كما لو كان شأنا خاصّا به، لم يسبقْه إليه أحد! بل كان غياب معرفته أحد أسباب إخفاق غير حزب التحرير في الوصول إلى الغاية! وقد ناقشتُ مسألة الإخفاق من قبل.

إن الرسول ﷺ في بعض حلقات سَيْره، ما كان ليسلكها لو كان الواقع يُغنيه عنها، مما يعني أن عدم اتّخاذه مسلكا ما من المسالك في سَيْره، لا يعني بالضرورة أنه تجنّبه لكَوْنه غيرَ صائب شرعا، بل لكَوْنه لم تدفعْه إليه وقائع الأمور في عهده ﷺ.

فعلى سبيل المثال: ومع لفت النظر إلى تلك المفارقة بين غاية الرسول ﷺ في طلبه النصرةَ، وبين غاية حزب التحرير في طلبها؛ فإنه لا يمكن تصوّر طلَب الرسول ﷺ النصرةَ من القبائل، لولا أن حال مجتمعه في مكة أدّاه إليه؛ وكذا مسألة طلبه النصرة من الأنصار عند العقبة، لم يكن ليكون لو جاءوه بأنفسهم وعرضوا عليه أن يتولّى أمرهم؛ بل ورد في السيرة أن أهل يثرب هم من جاء إلى الرسول ﷺ عارضين عليه ما عندهم من دعوته إليهم، دون أن يبدأهم الرسول ﷺ بدعوتهم إلى استقباله، كما سيأتي تفصيله!

---

(١) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٤).

وأخيرا: المرحلتان الأوليان عند النبهاني والبنا، متفقتان إجمالا، بل هما من بدهيات أي عمل تغييري، ولا يقدر أحدٌ أن يدّعي أن هاتين المرحلتين غابتا عن غيره من أصحاب الحركات التغييرية؛ **فلماذا يؤسّس النبهاني حزبَه، إن كان مسبوقا بمن يعرف تلك البدهيات؟!**

أما التخطيط الذي تختلف فيه حركات التغيير اختلافا بيّنا، فهو مرحلة استلام الحكم؛ إنه إذا تهيّأ الناس لقبول أن يحكمهم الشرع، فإن التخطيط للوصول إلى الحكم بابٌ تختلط فيه الأمور أيما اختلاط، وتختلف فيه البلاد والأماكن والأزمان عن بعضها، ويَتْبَعُ كلَّ ذلك اختلافُ العاملين ذاتهم؛ **فإلزام الأحوال والأزمان والأماكن كلها بنفس الطريقة لاستلام الحكم، أقلّ ما يوصف أنه تسرّع جاء نتيجة فهم غير صحيح للسيرة ذاتها، وللواقع البشري برُمَّته، ولنفوس البشر ذاتها**؛ وهي سقطة الحزب الثانية، بعد سقطته الأولى التي شرحتُها حينما فصّلْتُ إلباسهم البَدهيات لباس المكتشَف الذي غاب عن غيرهم!

إن حزب التحرير جعل من أحكام الطريقة طلبَ النصرة لاستلام الحكم، وهذا المسلك يُنبئ عن سقطة فكرية كارثية، غابت عن وعي الحزب للحياة برُمَّتها، وغابت عن ضخامة مرحلة استلام الحكم ذاتها، حتى أدّت به إلى التسطيح الذي وقع فيه الحزب ذاته؛ غير أن بحث مسألة طلب النصرة، سيكون لصفحات تالية إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني: عرْض رؤية حزب التحرير للوصول إلى الدولة الإسلامية

سأضْطَرّ ها هنا إلى بعض التعليقات أثناء استعراض طريقة حزب التحرير، مكتفيا في بعض ما يحتاج إلى النقد بما كنتُ ذكرْتُه في المبحث السابق الذي أكّدْتُ فيه أن الطريق إلى الدولة آتٍ من جهتين: **إحداهما**: دَفْعُ الواقع أو إتاحتُه لطريق دون طريق؛ **والثانية**: إباحة الشرع لِما يتيحه الواقع، لأنه تقرّر في ذلك المبحث، أن المرحلتين الأوليين التي جعلهما الحزب سابقتين لاستلام زمام الحكم، ليستا أكثر مما تحدّثتُ عنه من سماح الواقع والشرع بهما؛ بل هما من بدهيات العمل التغييري لأي صاحب فكرة.

ثم إنني تركْتُ تفصيل دراسة مسألة طلب النصرة ونقدها إلى مبحث تالٍ، غير أني جعلت قبل مبحث طلب النصرة مبحثا لبعض أوهام الحزب في تصوّره لمسيرة الطريق نحو الدولة الإسلامية.

إنني بهذا أكون قد عرضْتُ طريقة حزب التحرير من مصادرها، ودرسْتُها بما يكفي، والله تعالى وليّ التوفيق.

إن الحزب يرى أن الطريق الموصل إلى الدولة أو إلى استلام الحكم يبدأ بمرحلتين، تنتهيان إلى استلام الحكم، لتكون المراحل الثلاثة طريقا للوصول إلى تطبيق المبدأ؛ وسيأتي فيما بعدُ أن الحزب أضاف فيما بعد

طلب النصرة، ليجعلها في خاتمة المرحلة الثانية، ولتكون جزءا من تلك المرحلة، وهي التي تسبق استلامه للحكم مباشرة عند الحزب.

إن هذا الإجمال يحتاج إلى بيان، وهو ما سأقوم به فيما يلي..

أولا: عرض المراحل الثلاث بإيجاز

يطيل الأستاذ النبهاني الكلام عن التكتل والحلقة الأولى فيه، ونواته التي تتسع لتَكثُر خلاياها، ثم هي بعد ذلك كله تقوم بخوض الحياة العملية في طريق استئناف الحياة الإسلامية، وثمة طريق لا بد لهذا التكتل من سلوكه لأجل تلك الغاية، وهي عند الحزب منبثقة من السيرة النبوية، فلا يجوز إغفالها..

وأترك الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى يعرض هذه الطريقة بنفسه، وذلك حين استعراضه لسَير الحزب المبدئي، ولا شكّ أن الشيخ يرى حزبه على قمة المبدئية، فيكون كلامه هنا كلاما عن حزب التحرير ذاته، يقول الشيخ: "يسير الحزب المبدئي في ثلاث مراحل، حتى يبدأ في تطبيق مبدئه في مجتمعه:

أولا: مرحلة الدراسة والتعلم لإيجاد الثقافة الحزبية.

ثانيا: مرحلة التفاعل مع المجتمع الذي يعيش فيه، حتى يصبح المبدأ عرفا عاما ناتجا عن وعي، وتعتبره الجماعة كلها مبدأها، حتى تدافع عنه

جماعيا؛ وفي هذه المرحلة يبدأ الكفاح بين الأمة وبين من يقفون حائلا دون تطبيق المبدأ، من الاستعمار ومن يضعهم أمامه من الفئات الحاكمة، والظلاميين والمضبوعين بالثقافة الأجنبية، لأنها تعتبر المبدأ مبدأها، والحزب قائدا لها.

ثالثا: مرحلة تسلّم زمام الحكم عن طريق الأمة تسلُّما كاملا، حتى يتخذ الحكم طريقة لتطبيق المبدأ على الأمة؛ ومن هذه المرحلة تبدأ الناحية العملية في الحزب في معترك الحياة، وتظل ناحية الدعوة للمبدأ العملَ الأصليَّ للدولة والحزب، لأن المبدأ هو الرسالة التي تحملها الأمة والدولة»[1].

إنني آثرْتُ هنا نقل كلام الأستاذ النبهاني رحمه الله تعالى كاملا، دونما اختزال أو اختصار، وغايتي أن أتركه يعبّر عما عنده بكلامه هو، ودونما أي تدخّل بما قد يوسّع المعنى أكثر مما يريد، أو يضيّقه أكثر مما يبتغي.

هذا، واستمرّ الحزب في رؤيته تلك التي تحدّث عنها الأستاذ النبهاني، وهو يعتبرها طريقة رسول الله ﷺ الملزمة، ففي كُتَيِّبه: منهج

(١) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٣٧-٣٨)، وينظر: منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات حزب التحرير، بلا مؤلف، (٣٨).

حزب التحرير في التغيير، الذي هو في أصله خطاب ألقاه مندوب الحزب في مؤتمر رابطة الطلبة المسلمين المنعقد في ولاية ميسوري بأمريكا عام ١٩٨٩م، ونشرها الحزب في بعض مواقعه الإلكترونية، يقول الحزب في ذلك الكتيّب: ((بناء على سيرة الرسول ﷺ في سَيْره منذ البعثة لإقامة الدولة، ولتحويل دار الكفر إلى دار الإسلام، وتحويل المجتمع الجاهلي إلى مجتمع إسلامي، حدّد الحزب طريق سيره بثلاث مراحل: **الأولى**: مرحلة التثقيف لإيجاد أشخاص مؤمنين بفكرة الحزب وطريقته لتكوين الكتلة الحزبية؛ **الثانية**: مرحلة التفاعل مع الأمة لتحميلها الإسلام، حتى تتّخذه قضية لها، كي تعمل على إيجاده في واقع الحياة والدولة والمجتمع؛ **الثالثة**: مرحلة استلام الحكم، وتطبيق الإسلام تطبيقا عاما شاملا، وحمله رسالة إلى العالم))[1].

والهامّ في الموضوع أن الحزب يرى هذه الطريقة هي ذاتها طريقة الرسول ﷺ، مع اعتباره فيما نقلْتُه عنه سابقا، أن الحركات الإسلامية الأخرى لم تعرف الطريق.

ثم، إن الحزب لم يعتبر المرحلتين الأوليين منها بدهيتين آتيتين من جهة دَفْع الواقع أو سماحه بهما، وأن الرسول ﷺ إنما سلكهما لأجل

---

(١) منهج حزب التحرير في الغيير، (٣٨)، وبمعناه يُنْظَر: حزب التحرير، من إصدارات الحزب، (٣٢-٣٣).

بدهيتهما هذه، ولأجل أن الواقع لم يكن ليسمح له بسواهما، شريطة أن الشرع يسمح بالسير فيها؛ أما استلام الحكم، فلا ينبغي أن يُجعل مرحلةً، إذ هو توجُّهٌ يخضع لتخطيط خاصٍّ حينما تكون له أرض خصبة تصلح له، من حيث الحركة الحاملة لهمّه، والرأي العامّ الراغب في الدولة، ومن حيث القدرات القادرة على الإيصال إليها، ومن حيث القدرات الحامية لها بعد إنشائها.

إنه لو صحّ أن الواقع لا يحتاج إلى المرحلتين اللتين ذكرهما الحزب، لَما سلكهما رسول الله ﷺ، فلو تصوّرنا واقعا لم تبلغ فيه الدعوة مبلغ الرأي العامّ، غير أن لهذا الواقع عرفا يسمح فيه لأهل الأغلبية أن يتولّوا الحكم، دون مؤامرات ومنازعات مانعة من استلامه، فهل يمكن أن يقال إن سلوك هذا المسلك من باب الحرام، استنادا على أن الرسول ﷺ لم يسلكْه؟

إنني أعلم أن الحزب ينفر أيما نفور مما أذكره ها هنا، مستندا على أن الرسول ﷺ لم يسلك هذا السبيل، وعلى أن الأنظمة لا تسمح بمثل هذا التحوّل في أي بلد إسلامي؛ ولكن، أوليس طلب النصرة التي أضافه الحزب إلى أحكام الطريقة كما سيأتي؛ أليس طلب النصرة ذاته سيقال فيه الكلام نفسه؟ فالرسول ﷺ لم يطلب النصرة لأجل إيصاله إلى الحكم، كما يقرّره حزب التحرير ذاته أحيانا، كما سيأتي تفصيله إن

شاء الله تعالى؟ وكذلك فالواقع لا يسمح بطلب النصرة أيضا، فالتقت مسألة طلب النصرة هذه بما ذكرْتُه من إمكان تصوّر وجود واقع عرفي يقوم على قبول حكم الأغلبية، وذلك من حيث إمكان تصوّر وجوده، ومن حيث عدم سلوك الرسول ﷺ لهما، فصارا متفقين.

إنني أريد أن أقول: إن الواقع هو الذي يملي ذاته في تحديد طريق دون طريق، فإذا سمح الواقع بسبيل ما، وكان هذا السبيل مما يسمح به الشرع ذاته، فهو إذن سبيل الوصول إلى الدولة الإسلامية، **ويكون الإلزام بطريق ما غير ما يمكن واقعيا، ليس أكثر من غفلة مخجلة عن الحقيقة، وربما كانت من باب سدّ الطريق نحو الدولة الإسلامية، وإن كان سدّا غير مقصود!**

ثانيا: تفصيل المرحلة الأولى

المرحلة الأولى تتّسم بأنها تشكيل للتّكتّل الذي يحمل ثقافة محدّدة، ويصفها النبهاني عندما يدخل في تفصيل المراحل الثلاث بقوله عنها: ((فهي المرحلة التأسيسية))[1]؛ وتقوم رؤية النبهاني في هذه المرحلة على ((اعتبار جميع أفراد الأمة سواء في أنهم خالونَ من كل ثقافة))[2]؛ وفي

(١) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٣٨).

(٢) التكتل الحزبي، لتقي الدين النبهاني، (٣٨)، وفي طبعة موقع حزب

الحقيقة هذا حكمٌ جائرٌ على الأمة، فكيف يكون جميع أفرادها خالين من كل ثقافة وكان فيها أثناء كتابة الشيخ النبهاني لكتابه هذا أمثال الأستاذ الشهيد سيد قطب والأستاذ الشهيد عبد القادر عودة والعلامة محمد عبد الله دراز والعلامة أبي الحسن الندوي والعلامة أبي الأعلى المودودي رحمهم الله تعالى، وغيرهم ممن تفخر بهم الثقافة الإسلامية المعاصرة؟ **ولعل القارئ الكريم يذكر ما تقدّم في الفصل الثاني من حديث طويل عن إنكار حزب التحرير لغيره، فهذا من ذاك!**

هذا، ويتحدّث الشيخ النبهاني رحمه الله تعالى عن التكتّل الصحيح الذي يكون واجب المرحلة الأولى، وكيف ينشأ وكيف يتلاقى مع الأمة، وكيف يؤدّي حين تأسُّسه إلى «بوتقة تصهر الأمة، فينقّيها من الأدران والمفاسد التي أدّت إلى انحطاطها، أو تولّدت عندها أثناء انحطاطها؛ وهذه العملية الصهرية يتولاها الحزب في الأمة، وهي التي تسبّب النهضة، وهي عملية شاقة، ولذلك لا يقدر عليها إلا الحزب الذي يعيش بفكرها، ويجعل حياته وقفا عليها، ويدرك كل خطوة من خطواته»[1].

التحرير www.hizb-ut-tahrir.org، الصفحة

(٣٧) إضافة كلمة (صحيحة)، بعد كلمة (ثقافة).

(١) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٢٦).

وهذه العملية الصهرية تؤدي إلى توحيد الأفكار والآراء والمعتقدات عند الأمة، وعلى حسَب دوسية أو نشرة إعادة النظر، فهذه الأفكار والآراء والمعتقدات التي تتوحّد هي «التي يتبناها الحزب، والهدف الذي توحد عند الأمة وصار هو هدفها كلها هو هدف الحزب في شقّيه: استئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة إلى العالم، وبحيث تصير الجماهير مستعدة للكفاح في سبيل أفكار الحزب، وفي سبيل الحزب على المدى الطويل إلى الاستشهاد عن رضى واطمئنان، وبشوق إلى جنان النعيم ولرضوان الله، **وبحيث لا يجرؤ المخالفون على إعلان مخالفتهم، وإذا خالفوهم قاومتهم الجماهير ونبذتهم، وهذا يتطلب أيضا جعل الذين يمثلون القوى المؤثرة في المجتمع، من مفكرين وأغنياء ورؤساء جماعات، إذا لم يأتوا مع الحزب، في وضع لا يتمكنون معه من الوقوف في وجه الحزب**»[1]، إنه لمن الواضح في كلام الحزب أن التكتّل يخوض في الأمة هذه العملية الصهرية، التي تصل بالقوى المؤثرة في المجتمع إلى وضعٍ لا يتمكّنون معه من الوقوف في وجه الحزب، فهي مرحلة موسومة بالنجاح في الوصول إلى هذه الغاية[2].

(١) إعادة النظر، (٤).

(٢) سنتطرّق إلى مدى هذا النجاح المشار إليه في صفحات قادمة إن شاء الله.

هذا، ووصفت دوسية إعادة النظر العملية الصهرية بأنها ((وحدها التي توجد الرأي العام المنبثق عن الوعي العام))[1]، وبأنها ((التي تمكّن الحزب من الثبات في الحكم))[2].

ويتحدّث الشيخ النبهاني رحمه الله تعالى عن الفكر الناشئ عن الإحساس، وأنه يُشرق في الأمة ((بين أفكار متعددة، فيكون واحدا منها، ويكون أولَ أمرِه أضعفَها، لأنه أحدثُ ولادةً، وأجَدُّ/ وجودا، ولم يتمركز بعدُ، ولم توجد له أجواء، ولكنه لما كان فكرا نتيجة منطق الإحساس، أي فهما نابعا عن الإدراك الحسي، فإنه يوجِد الإحساسَ الفكري، أي يوجِد إحساسا واضحا نتيجة للفكر العميق، فكان بطبعه يصفّي من ينطبع به فيجعله مخلصا، حتى لو أراد ألا يكون مخلصا لا يقدر على ذلك[3]؛ [1]فيحدث من نفسه ثورة جامحة، وليست هذه

---

(١) إعادة النظر، (٨).

(٢) إعادة النظر، (٨).

(٣) في هذا النصّ من كلام النبهاني أكثر من ملاحظة، وأشير ها هنا إلى واحدة منها، وهي المتعلقة بعجز من يتحدّث عنهم عن إرادة عدم الإخلاص، وفي الحقيقة لو أراد ألا يكون مخلصا، لقدر على ذلك، ذلك أن القلب هو محل الإرادة، فإذا وقر في القلب شيء، وتحوّل إلى إرادة، فإن صاحبه يستطيعه ما دام داخلا في المستطاع البشري، ولو قال الشيخ رحمه الله تعالى: حتى لو سوّل له هواه ليترك الإخلاص، فلا يقدر هواه على ذلك، ما دام قلبُه متيقّظا وعامرا باليقين.

الثورة سوى انفجار بعد احتراق في الشعور والفكر، يشيع في الدعوة التلهّب والحماس والصدق، كما يُشيع فيها في نفس الوقت المنطقَ والفكر، ويكون نارا تحرق الفساد، ونورا يضيء طريق الصلاح، وبهذا تقع الدعوة في صراع مع الأفكار الفاسدة، والعقائد المتداعية، والعادات البالية، فتحاول أن تدافع عن نفسها، **ولكن نفس دفاعها يكون احتكاكا بالمبدأ الجديد، يزيد في قوّته**؛ وما هي إلا فترة صراع قصيرة، حتى تتداعى جميع الأفكار والعقائد والطرق، ويبقى مبدأ الحزب وحده في الأمة هو فكرها وهو عقيدتها»[٢].

أودّ أن أشيد أولا بعبارة رائعة للشيخ النبهاني ها هنا؛ فقوله عن العقائد المتداعية، والأفكار الفاسدة، إنها تحاول أن تدافع عن نفسها، لكن «نفس دفاعها عن نفسها، يكون احتكاكا بالمبدأ الجديد، يزيد في قوّته»، وأقول تعليقا: هذا قول رائع من الشيخ رحمه الله تعالى، وهو

يُنظر ما كتبْتُه من تفصيل دور الهوى والإرادة، ومكان كلّ منهما في كتابي: عالَم الأنفس.

(١) في الطبعة الحديثة التي نشرها موقع حزب التحرير ها هنا العبارة التالية: «ويتجسّد هذا الفكر عقيدة وثورة في المخلص»؛ يُنظر: التكتل الحزبي، نشر موقع حزب التحرير، www.hizb-ut-tahrir.org، (٢٦).

(٢) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٢٦-٢٧).

يتضمّن رؤية صحيحة للنتيجة التي تنتج عن دفاع العقائد الزائغة عن نفسها أمام دعوة الحق، إن النتيجة الطبيعية تكون زيادةً في الدعاية للمبدأ الذي تقوم عليه دعوة الحق، وزيادة في نشره.

ويبقى بعد ذلك السؤال التالي: هل صحيح ما ذكره الشيخ من أن جميع الأفكار والعقائد والطرق تتداعى ويبقى مبدأ الحزب وحده في الأمة؟ هذا ما سيتمّ نقاشه في المبحث التالي الذي خصّصْتُه ببعض أوهام الحزب.

هذا، وينبغي أن يُشار إلى أن كل ما نقلْتُه عن الشيخ إنما هو في إطار توصيفه لواجبات المرحلة الأولى، ذلك أنه يذكر بعد ما مضى من كلامه السابق بسطور ثلاثة قوله: «ثم[1] المرحلة الثانية للحزب، وهي مرحلة قيادة الأمة للقيام بالعمل الإصلاحي الانقلابي، لينهض بالأمة، ثم يحمل معها رسالة الإسلام إلى غيرها..»[2]؛ وهذا يعني أن الحزب بعد مرحلة التكتّل وتداعي الأفكار، لا بد أنه سيدخل مرحلته الثانية، والتي سِمَتُها قيادة الأمة، والحزب يقرّر أنه قد دخل فعلا مرحلته الثانية، كما هو آتٍ في الفقرة التالية إن شاء الله تعالى.

---

(١) في طبعة موقع حزب التحرير لكتيب التكتل الحزبي ورد: «ثم تأتي المرحلة..»، بدل: «ثم المرحلة الثانية».

(٢) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (٢٨).

ثالثا: المرحلة الثانية

ومن الجيد أن نذكر متى دخل الحزب المرحلة الثانية[1]، وهي ذاتها مرحلة التفاعل..

إن الحزب دخل المرحلة الثانية عام ١٩٦٠م، ورد ذكر ذلك في نشرة له بعنوان: كيف يسير الحزب في مرحلة التفاعل التي يقول الحزب فيها: ((ولذلك قام بمجرّد دخول دور التفاعل بإصدار تعميم بتاريخ ٢٨ من شوال سنة ١٣٧٩هـ، الموافق ١٩٦٠/٤/٢٣م، بين أن الحزب أصبح في مرحلة التفاعل))؛ وفي نشرة جواب سؤال صادرة بتاريخ ٢٧ صفر ١٣٩١هـ، الموافق ٢٣ نيسان ١٩٧١م، ورد ما يلي: ((فإن الحزب بعد أن دخل مرحلة التفاعل في سنة ١٩٦٠م صار لا بد أن يخوض غمار المجتمع))؛ وورد في خطاب موجّه من أمير الحزب، إذ هو موقّع باسم: المخلص أخوكم، تلك الدالّة على أمير الحزب حسب اصطلاح الحزب، ورد في هذا الخطاب المؤرّخ في السابع من نيسان ١٩٦٦م[2]، وفيه: ((لقد أكمل الحزب الدورين الأساسيين من أدواره،

---

(١) لا داعي للحديث عن تاريخ دخول الحزب المرحلة الأولى، لأنه دخلها يوم تأسيسه؛ ولا داعي للحديث عن دخوله المرحلة الثالثة، لأنها لم تأتِ حتى يُعرف تاريخها.

(٢) السنة غير واضحة في النشرة تماما، فقد تكون كما ذكرْتُ، وقد تكون

وصار على أبواب الدور الثالث منذ بضعة سنوات، وأتمّ النقطتين الأساسيّتين من نقاطه، وصار يحاول تحقيق النقطة الثالثة والأخيرة منذ ما يزيد عن خمس سنوات".

هذا، وسِمَةُ المرحلة الثانية الأساسية أنها مرحلةُ تفاعلٍ لا يتوانى، ذكرها الحزب في كلام الشيخ المؤسس رحمه الله تعالى، وكذلك ذكرها في مناسبات عديدة بعد وفاة الشيخ.

قال الشيخ في تعريف التفاعل في التكتّل الحزبي: "هو إفهام الأمة مبدأ الحزب، ليكون مبدأَها"[1]، أي ليكون المبدأ الذي يقوم عليه الحزب مبدأ الأمة، ولا بد من أعمال تحقق هذه الغاية، وهي محاولة أخذ قيادة الأمة، أو التدرّج تحت تلك المحاولة، "إن النجاح في محاولة أخذ قيادة الأمة يدل على أن الأمة اتخذت مبدأ الحزب مبدأها، أي انقادت له ولأفكاره، **وحينئذ يتقدم لقيادتها طبيعيا وحتميا**، وبهذه القيادة الفعلية للأمة يأخذ السلطة"[2]، أي أن عدم النجاح في محاولة أخذ قيادة الأمة

١٩٦٩م، وقد رجّحتُ ما ذكرْتُه أعلاه، لأن النصّ يتحدث عن مرور أكثر من خمس سنوات على إتمام النقطة الأساسية الثانية من نقاطه، وهذه النقطة الثانية هي ذاتها المرحلة الثانية، وهي قد بدأت كما نقلنا عن الحزب منذ ١٩٦٠م.

(١) التكتل الحزبي، وهو ذات النص في تعريف التفاعل في إعادة النظر، (٣).

(٢) إعادة النظر، (٤).

يعني أن الأمة لم تتّخذ مبادئ الحزب مبادئ لها، وهو ذاته المذكور في نشرة كيف يسير الحزب في مرحلة التفاعل سيرا طبيعيا حتى ينتقل إلى مرحلة الحكم انتقالا حتميا وطبيعيا؟ والتي أصدرها بتاريخ ٧ رجب ١٣٨١هـ، ١٩٦١/١٢/٢٩م، يقول الحزب في هذه النشرة: ((وإذا لم تنجح محاولته فإن الأمة لا تكون قد اتخذت مبدأه مبدأها، وحينئذ عليه أن يثابر بصبر وشجاعة على القيام بهذه المحاولة بأعمالها كلها،...، ومن هنا يتبين أن الحزب في عدم قيامه بمحاولة أخذ قيادة الأمة، يكون غير مستكمل جميع أعمال التفاعل))[1]، وفي النشرة ذاتها يقول الحزب أيضا: ((إن مرحلة التفاعل هي المرحلة الثانية من مراحل الحزب، **وهي المرحلة التي ينتقل الحزب منها إلى تسلّم السلطة تسلّما مباشرا، فلا بد أن يكون السير فيها مستهدفا الحكم استهدافا مباشرا، ولا بد أن تكون الأعمال التي تحصل فيها تؤدي إلى أخذ السلطة**)).

هذه إذن هي المرحلة الثانية عند الحزب، وهذه غايتها، وقد بدأت منذ قريب من نصف قرن، والحزب يعلن في أحيانٍ عديدة أنه على أبواب تسلّم الحكم، ونحن أول من يبايعه إذا أقام الخلافة الإسلامية،

---

(١) وبقريب منه ذات كلام الحزب أيضا في دوسية إعادة النظر التي أصدرها في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤٠٥هـ، الموافق لـ ١٠ شباط ١٩٨٥م، (٤).

لكنّ الوهم الذي وقع فيه الحزب أنه يتصوّر معرفة الطريق، وهو في الحقيقة لم يعرف إلا بعض ما ظنّه هو أنه طريق ملزم.

سيأتي في مبحث تالٍ إن شاء الله تعالى ذكر لبعض الأوهام المتعلقة بهذه المرحلة عند الحزب، وبغيرها أيضا.

رابعا: إدخال الحزب لطلب النصرة في المرحلة الثانية

ثمة ظروف ذكرها الحزب سيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى، أدخل على أثرها طلب النصرة، ويهمّني هنا أن أذكر طلب النصرة كجزء من الطريق الواجبة الاتباع عند الحزب.

إن طلب النصرة عند الحزب كان في مرحلة التفاعل التي يتحدّث عنها، وهي المرحلة الثانية من مراحل السير نحو استئناف الحياة الإسلامية عنده، وهذا ما أوضحه الحزب بقوله في كتيّبه الذي أصدره بعنوان: منهج حزب التحرير في التغيير: ((عمل طلب النصرة يختلف عن عمل الثقافة في المرحلة الأولى، وعملِ التفاعل في المرحلة الثانية، بالرغم من أنه حصل في المرحلة الثانية التي هي مرحلةُ تفاعل))[1]؛ ويواصل الحزب حديثه عن طلب النصرة مؤكّدا أنها جزء من الطريقة الواجبة الاتباع في

(١) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٤٦).

حالة تجمّد المجتمع أمام حملة الدعوة، فهو يقول مواصلا ما نقلْتُه عن منهج حزب التحرير في التغيير: ((**وأنه جزء من الطريقة الواجبة الاتباع عندما يتجمد المجتمع أمام حملة الدعوة ويشتدّ الإيذاء عليهم**))[1]؛ ويقول بعد ذلك مباشرة: ((لذلك قام الحزب بإضافة طلب النصرة إلى الأعمال التي يقوم بها، وأخذ يطلبها من القادرين عليها، وقد طلبها لغرضين: **الأول**: لغرض طلب الحماية حتى يستطيع أن يسير في حمل الدعوة وهو آمن؛ **الثاني**: **الإيصال إلى الحكم لإقامة الخلافة وإعادة الحكم بما أنزل الله**، في الحياة والدولة والمجتمع))[2]؛ وفي التكتل الحزبي للشيخ النبهاني المنشور على موقع الحزب في الشبكة العنكبوتية، ورد ذكر طلب النصرة كما يلي: ((المرحلة الثالثة: هي مرحلة الوصول إلى الحكم؛ إن الحزب يصل إلى الحكم عن طريق الأمة وأعمال طلب النصرة، وذلك ما يُسمى بالطريقة الانقلابية))[3].

---

(١) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٤٦).

(٢) المرجع نفسه، (٤٦).

(٣) التكتل الحزبي، لتقي الدين النبهاني، موقع حزب التحرير www.hizb-ut-tahrir.org، الصفحة (٥٤)؛ وأرجو قارئي الكريم أن يلاحظ أن النصّ ورد في طبعة التكتل الحزبي الصادرة عام ١٩٥٣م، أي في حياة الشيخ النبهاني رحمه الله تعالى، كما يلي: ((المرحلة الثالثة: هي مرحلة الوصول إلى الحكم؛ إن الحزب يصل إلى الحكم عن طريق الأمة، وينفّذ

والسؤال السريع هنا: كيف يقرّر الحزب وجوب طلب النصرة عند تجمّد المجتمع أمام حملة الدعوة، واشتداد الإيذاء بحامليها، والحال أن القادرين على إعطاء النصرة لن يكونوا أفضل من المجتمع الذي تجمّد أمام حملة الدعوة؟!

إن القادرين على إعطاء النصرة، لن يكونوا أفضل من المجتمع ذاته، بل ستكون مصالحُهم وارتباطاتهم فوق مصالح الدعوة ذاتها!

هذا، ولا بدّ أن أترك التفصيل في أمر طلب النصرة لمبحث خاصّ، لاستحقاق المسألة تفصيلا كافيا، ولذا، فأَدَع التفصيل إليه إن شاء الله تعالى.

خامسا: مرحلة تسلُّم الحكم

وهي الغاية الكبرى التي يسعى إليها الحزب، غير أنها المرحلة التي لم تأتِ بعدُ، والحزب واثق أنها آتية، وكان قديما يتحدّث عن قصر المسافة بين البدء بالعمل، وبين نتيجة العمل، وهو الآن لا يتحدّث عنها بنفس الطريقة التي كان يتحدّث عنها فيما مضى، غير أنه يستخدم طريقة

المبدأ دفعة واحدة، وذلك ما يسمّى بالطريقة الانقلابية"؛ وظاهر أن كلام الشيخ ها هنا لا يتضمن مسألة طلب النصرة، وإنما زيد على كلامه في نشرة الموقع المذكور على الأنترنت؛ هل هذا جائز؟

أخرى في الحديث عنها، وهي قول بعض محاضريه في مدينة الخليل بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٦م، حينما سئل السؤال التالي: تقولون إن الحزب موجود في أماكن كثيرة، ولكن أين وصلتم؟ أجاب الأخ المحاضر: ((نحن الآن في المرحلة الأخيرة، ونحن بانتظار إعلان الخلافة الإسلامية))، أو ربما قال: ((بانتظار إعلان الدولة الإسلامية))؛ إنها طريقة تُنبئ عن أن الدولة جاهزة، وهي بانتظار الإعلان عنها!

إن المسألة تخرج عن حدّ التوازن إذا تُنوولِت بهذه الشاكلة! فالدولة الإسلامية قادمة، وهذا حق لا ريب فيه، غير أن تصوير الأمر كما لو كانت قد قامت فعلا، وما بقي إلا إعلانها، فهذا هو الخروج عن حدّ التوازن.

بالمناسبة: لم يتقدّم أحد من أقطاب الحزب برفض جواب الأخ المحاضر، وكأنه إقرار منهم بهذا النهج الذي مثّله جوابُه!

المبحث الثالث: من أوهام الحزب في تصوّره للطريقة

للحزب مجموعة من الأوهام في تصوّره للطريقة الموصلة إلى الدولة الإسلامية، وبعضها قد يدلّ على سذاجة ظاهرة، وهي لا تخرج عن كونها آتية على خلفية إغفال الواقع، أو عدم معرفته معرفة صحيحة؛ أو على خلفية عدم فهم سيرة الرسول ﷺ؛ كل ذلك من أثر ما يبدو من كثير من كلام الحزب، من رؤية مفادُها: أن إقامة الدولة أمرٌ سهلٌ، حتى لتبدو للقارئ حزبيا أو غير حزبي: ثمرة نراها غدا أو بعد غد!

إنك ترى الغياب عن الواقع أكثر ما يبرز في خلفية هذه الأوهام، ذلك أن أول ما يصدمها هو الواقع ذاته، غير أنها، أي تلك الأوهام، ما كانت لتكون لولا الفهم الخاطئ للسيرة النبوية، مما سأشير إليه أثناء حديثي عن بعضها.

وليس من غايتي أن أَعرض لكل هذه الأوهام، بل كل ما أودّه ها هنا هو أن أعرض لبعضها ليس غير، ذلك أن مساحة الكتاب لا تتّسع لبحثها.

أولا: وَهْمُه بإتيان الحكم طبيعيا بعد إيجاد أمور ثلاثة

وهذا وارد في كلام للحزب قد يكون النبهاني صاحبَ صياغته، صدر بعد بضعة عشر عاما من تأسيسه، وذلك في نشرة بعنوان: قضيتُنا ليست استلام حكم، وإنما قضيتُنا هي بناء دولة، وهي صادرة في التاسع من ذي الحجة سنة ١٣٨٧هـ، الموافق للثامن من آذار عام ١٩٦٨م، ورد فيها: "فلا بد لبناء هذا الكيان، والتأكّد من سلامة بنائه بناء متينا، من العمل من قِبل الدعوة الإسلامية ليل نهار، وبشكل متواصل كلُّه إقدام وجرأة لا يعرف الكسل والسأم، لإيجاد ثلاثة أمور هي:

١- الرأي العامّ في المجتمع للفكرة الإسلامية التي يحملها حزب التحرير ويتبناها.

٢- احتضان الناس لهذه الفكرة الإسلامية وحَمَلَتها.

٣- توفّر المقدرة لدى الحزب وجهازه التي تمكّنه من تصريف شؤون الحكم دون عناء أو بذل جهد.

وبعد إيجاد هذه الأمور الثلاثة يأتي استلام الحكم طبيعيا بإذن الله تعالى بإعلان الخلافة الإسلامية، فيكون عملنا هو بناء دولة واستلام حكم؛...؛ وإذا تمكّن الحزب من إيجاد هذه الأمور الثلاثة، يتمكّن

بعدها من أن يأخذ الحكم، الذي هو عمل من أعمال بناء الدولة، فتوجد بذلك دولة الخلافة".

والحزب يرى كما في هذا النص، أن **استلام الحكم يأتي طبيعيا** بعد النقاط الثلاث التي ذكرها، ومنها توفّر المقدرة التي تحدّثت عنها النقطة الثالثة، والسؤال: هل مجرّد توفّر هذه الأمور الثلاثة يكون استلام الحكم طبيعيا؟

إن كلمة: طبيعيا توحي بأن الحكم ينتقل إلى الحزب بشكل سلس حين توفّر هذه الأمور الثلاثة، فما هو إلا توفّر الرأي العام المحتضِن للفكرة الإسلامية، مع المقدرة على تصريف شؤون الحكم، حتى نرى الدولة الإسلامية ماثلة بشكل طبيعي!!.

وربما يكون الحزب قد استبطن استبطانا خاطئا ما حصل عند إقامة الدولة الإسلامية الأولى، دولة الرسول ﷺ، فلقد تشكل رأي عامّ محتضِنٌ للفكرة الإسلامية، وكان ﷺ يملك القدرة على تصريف الحكم هو ومن معه من الصحابة، وفعلا انتقل الحكم بشكل سلس، **يصحّ أن يوصف بأنه انتقال طبيعي إلى الرسول ﷺ**؛ وليس من ضير أن يستبطن الحزب ما حصل مع الرسول ﷺ، ولكنّ الضَّير كل الضّير أنه لم يلتفت أبدا إلى أن هذا الذي حصل مع الرسول ﷺ ليس بالضرورة أن يحصل مع من سواه، وغابت عنه تماما فكرة سماح الواقع التي طرحْتُها في تمهيد

هذا الفصل الذي جعلْتُه بعنوان: جدوى حصْر الطريق إلى الدولة في طريق واحد دون سواه؛ وكذا في المبحث الأول من هذا الفصل الذي جعلْتُه بعنوان: الطريق إلى الدولة بين بداهة الواقع والوجوب الشرعي؛ وكذلك غاب عنه تماما ما سيقرؤه القارئ الكريم في مبحث تالٍ إن شاء الله تعالى حول معنى التأسي بالرسول ﷺ.

إن مجرّد وجود الرأي العام واحتضان الفكرة الإسلامية وقدرة فريق من الناس على تصريف شؤون الحكم، لا يكفي لأجل استلام الحزب الحكم وإعلانه الخلافة، ذلك أن السؤال الباقي: هل يستطيع هؤلاء الذين يعلنون الخلافة أن يحموها في مواجهة أعاصير الكفر وأصحاب المصالح قبل إعلانها وبعده؟

إن ثمة شرطا لم يذكرْه الحزب ها هنا، وهو الإعداد والتخطيط لإقامة الخلافة بعد توفّر هذه الأمور الثلاثة، فتوفّر هذه الأمور الثلاثة مرحلة في غاية الأهمية، لكن التخطيط سيقوم تأسيسا عليها، إذ لا بد من انتشار الفكرة الإسلامية في مجتمعات المسلمين، ليجعل العاملون للإسلام من ذلك دافعا لهم على التخطيط لأجل الاستفادة من هذا الوضع، وبعدها يقضي الله أمرا كان مفعولا.

إن من شأن الإعداد والتخطيط تقديرَ الظرف المناسب، وحجم الخسائر التي من الممكن أن تقع، ومدى قدرة الأمة والحركة العاملة لبناء

الدولة على تحمّلها، ومدى القدرة على تجاوز ما يمكن أن يكون من فتن واضطرابات أثناء قيام الدولة؛ ثم تلك القوة الكافية لحماية الدولة، وتلك القدرات الذاتية التي تحميها من مؤامرات الداخل والخارج بعد إقامتها؛ وغير ذلك مما يحتاجه التحوّل الكبير إلى دولة الإسلام؛ إن كل شيء مما ذُكر يحتاج إلى عقول قادرة على التخطيط له، وعلى حسابه تماما، حتى لا تكون حركات المسلمين من التسرّع القاضي على العمل ذاته، والمؤجِّل له إلى أجيال أخرى، بسبب تسرُّعٍ غير محمود؛ إن كل ذلك مطلوب، والكلام الحزبي الرسمي بدونه ليس أكثر من كلامٍ موجَّهٍ للاستقطاب والتأثير على عامة الناس، الذين يتشوّقون إلى الدولة الإسلامية، فبينما هم يتشوّقون لها، يأتي حزب التحرير ليقرّر لهم هذه الشاكلة من الأوهام، رغم أنها أبعد ما يكون عن الواقع.

إن التخطيط الذي ذكرْتُه، وحساب الخسائر والأرباح، وتقدير مدى القدرة على حماية الكيان قبل إقامته وبعدها، وما ذكرْتُه من أمور أخرى؛ إن هذا كلّه يتنافى مع فكرة الانتقال الطبيعي للحكم، التي ذكرها الحزب.

ثانيا: وهمُه لنتيجة مرحلة التفاعل

ويقول الحزب في نشرة طويلة بعنوان: كيف يسير الحزب في مرحلة التفاعل سيرا طبيعيا حتى **ينتقل إلى مرحلة الحكم انتقالا حتميا**

وطبيعيا؟ والتي أصدرها بتاريخ ٧ رجب ١٣٨١هـ، ١٩٦١/١٢/٢٩م، وكذلك في نشرة أو دوسية إعادة النظر، الصادرة عام ١٩٨٥م، بقريب من حروف تلك النشرة، يقول الحزب عن التفاعل إنه: "يوجِد احتكاكا شديدا بين أفكار الكفر وأفكار الإسلام، وتصل المعركة إلى ذروتها إلى أن يحصل انفراج، فتأخذ الأمة بالالتفاف حول أفكار الحزب وحول الحزب، وتصبح أفكارُه أفكارَها، وتسير تحت قيادته، **فيؤدّي ذلك حتميا وطبيعيا إلى أخذ الحزبِ السلطةَ، وتَسَلُّمِه زمامَ الحكم**"[1]؛ من أين للحزب هذه الحتمية والطبيعية، إلا أن تكون وهما هيمن عليه، ربما غفلة عن الحقيقة، وربما لقصد الاستقطاب!

فهل صحيح أن الأمر كما تصوّر الحزب؟ أم أن التحدّي الواقع قبل نشوء الدولة أعظم بكثير مما قرّره الحزب هنا، وهو تحدٍّ من شأنه منع تلك الحالة المُدَّعاةَ ذاتها، وهي القاضية بجعْل أفكار الحزب شائعةً في الأمة، حتى تكون أفكار الأمة هي ذاتها أفكار الحزب؟ هل يقدر الحزب على تصوّر دور الإعلام المانع من تلك الحالة المذكورة، والحال أن الحزب لا يملك منه إلا مجموعة مجلات ومواقع إلكترونية، وكمّا كبيرا من النشرات؛ وكلها لا يُذكر أمام ما لدى أفكار الكفر من إعلام

(١) إعادة النظر، (٣)، وليس في إعادة النظر الحتم المذكور في نشرة كيف يسير الحزب؟

مهيمن هائل وفي غاية القدرة الفنية والمالية والإدارية على استقطاب الجماهير؟

ثم، هل كان الحزب عارفا بما يقول حينما قرّر أن مجرّد التفاف الأمة حول الحزب وأفكاره، سيؤدّي فعلا إلى سَيْر الأمة تحت قيادة الحزب؟ ومن ثم سيؤدّي حتميا وطبيعيا إلى تسلّم الحزب للسلطة؟

ألا يرى الحزب أن الأمة قد تلتفت إلى أفكار الحزب، وقد توقن بها، غير أنها قد تكون في الوقت ذاته، مغلوبا على أمرها، إذ أمرُها بيد غيرها!

ثالثا: رؤيته أن تقَبُّل الأمة لجملة المقاييس والمفاهيم يوصله إلى تسلّم السلطة طبيعيا

يؤكّد الحزب أن الطريق لإنشاء الدولة وتحويل السلطان هو تغيير مجموعة الأفكار المعينة عن الحياة، وهي تتمثل في مجموعة من الأفكار والمقاييس والقناعات الجديدة لدى الأمة، وبذلك حسب الحزب: تنشأ الدولة، ويحوّل السلطان، ويتابع الحزب قائلا في النشرة المذكورة ذاتها، والتي صدرت في ١٩٦١/١٢/٢٩م: "وتقبُّل الأمة لهذه المجموعة من المقاييس والمفاهيم والقناعات، ولو إجمالا، هو الذي يوجِد الدولة أو يحوّل السلطان فيها، **ومن هنا كانت مرحلة التفاعل توصل الحزب إلى مرحلة الحكم، أي إلى تسلُّم السلطة بشكل حتمي وطبيعي**"؛ إن هذا

تصوّر في غاية السذاجة، وقد غيّبَ صاحبُه طبيعة التحدّيات أيّما تَغْييب، رغم أنه في كثير من الأحيان يذكر هذه التحديات، غير أنها غابت عنه وهو يقرّر هذه الرؤية الساذجة.

إن جيش العملاء الذي جيّش الإعلام وكل وسائله للحيلولة دون إيجاد دولة إسلامية، أو تحوّل سلطان ما إلى الإسلام؛ إن جيش العملاء هذا لو كان وحده فلربما كان كافيا في الحيلولة دون النتيجة التي يتصوّرها حزب التحرير، فضلا عما لدى جيش العملاء من توجّهٍ شديد إلى مواجهة الأمة ذاتها حينما تقرّر إيجاد الدولة الإسلامية، أو تحويل السلطان؛ ثم هل الأمة مستعدّة بعد ذلك للتضحية لأجل تلك الغاية؟

يتحدّث الحزب عن هذه التضحية فيقرّر في نشرة: ((قضيتُنا ليست استلام حكم، وإنما قضيتُنا هي بناء دولة))، وهي صادرة في التاسع من ذي الحجة سنة ١٣٨٧هـ، الموافق للثامن من آذار عام ١٩٦٨م؛ يقرّر الحزب في هذه النشرة أن حَمَلة الدعوة الإسلامية إذا تمكّنوا من تغيير أفكار الناس وإيجاد الرأي العامّ، واستطاعوا: ((أن يجعلوا الناس يسترخصون دماءهم وأموالهم في سبيل الفكرة الإسلامية التي حملوها معهم، واستطاعوا أيضا أن يفتحوا أعين الناس على طريق الإسلام، وتوضيحها لهم، ودفعهم دفعا لأن يسيروا فيها، ولو كان في ذلك المشقة والعناء، وجعلوا الأمة تسير في الطريق الأشدّ والدرب الأصعب، ببذل

المهج والأرواح، وبالسخاء بالنفيس من المال فداء للإسلام وإعلاءً لرايته»[1].

إننا واثقون أن الأمة إذا وصلت إلى هذه الحالة، فإنها سوف تنتصر على كل أعدائها، ولن يستطيع أعداؤها أن يمنعوها من إقامة دولة الإسلام، ولكن: هل يعمل الحزب فعلا لأجل إيصال المسلمين إلى هذه القدرة على استرخاص الدماء والأموال وتحمل المشاقّ؟ أم لا زال سادرا في غيّ التهجّم على كثير غيره من العاملين للإسلام، مُوحيا بكلامه عنهم ما يُنبئ عن سوء ظنٍّ بهم قلّ نظيره!

إن انشغال الحزب عن تلك المهمة الرشيدة، والتي تُوصِل الناس إلى استرخاص المال والنفس في سبيل الإسلام، إن انشغاله عن تلك المهمة بمهمة أخرى هي إسقاط مقام العاملين للإسلام، يجعل القارئ يتشكّك في قدرة الحزب في إيصال الأمة إلى مستوى التضحية بالمال والنفس.

رابعا: وهمُه بتداعي الأفكار بعد صراع قصير

وهذا ظاهر من كلام الشيخ في كتيّبه: التكتّل الحزبي، وذلك حين قال في سياق حديثه عن التفاعل الذي هو سِمَةُ المرحلة الثانية: «وما هي

---

(١) ويلاحظ أن جواب إذا في الفقرة المذكورة غير موجود، وتأملْتُ نشرة الحزب، غير أني لم أعثر عليه فيها!.

إلا فترة صراع قصيرة، حتى تتداعى جميع الأفكار والعقائد والطـــرق، ويبقى مبدأ الحزب وحده في الأمة هو فكرها وهو عقيدتها»[1]، ودعوى القِصَر في الزمن التي يذكرها الشيخ، هي سِمةٌ من سمات ما كان يصدره الحزب فيما مضى، ولقد أثّر فيما يبدو على رؤية الحزب أولا في تقدير زمان محدّد لإقامة الدولة الإسلامية، غير أن ما أتى من زمانٍ فيما بعدُ، كان قاضيا على فكرة الزمن القصير تلك بالأفول، لولا حاجة الحزب في مراتٍ عديدة، ليعود إليها لصالح الاستقطاب مرّة بعد مرّة!.

هذا، وسيأتي في أواخر هذا الكتاب بحث مـــسألة وقـــت قـــدوم الخلافة عند حزب التحرير.

وثمة أمرٌ لافت للنظر، وهو أن الحزب غيّر في الطبعة الجديدة لكتيب التكتّل الحزبي قول النبهاني: «وما هي إلا فترة قصيرة، حتى تتداعى جميع الأفكار..»، وجعل عبارته كما يلي: «ويستمرّ هذا الصراع حتى تتداعى جميع الأفكار..»[2]، كما هو في كتيّب التكتّل

---

(١) التكتل الحزبي، للنبهاني، (٢٧).

(٢) يظهر كما أشرْتُ أن الحزب اكتشف خطأ الأستاذ النبهاني في رؤيته أن تداعي الأفكار سيكون في زمن قصير، وغيّر عبارته لتغيب فكرة الزمن القصير عن القضية برُمّتها؛ غير أن السؤال يبقى: **كيف سمح الحزب لنفسه بتغيير كلام الأستاذ النبهاني دونما أية إشارة إلى هذا التغيير، مع إبقاء الكتاب باسم**

الحزبي المعروض في موقع الحزب على الإنترنت www.hizb-ut-tahrir.org، في الصفحة (٢٦)، ومكتوب على طبعة الحزب الجديدة: معتمدة؛ وتغيير العبارة أدى إلى تغيير المعنى، ودونما أية إشارة من الحزب في هامش الكتاب أو أوله إلى هذا التغيير!

كيف استباح الحزب أن يغير كلام النبهاني، ثم يُبقي اسم النبهاني عليه، دونما أية إشارة إلى ذلك التغيير؟ إن قارئ كتيب التكتل الحزبي في الموقع المشار إليه، سيظن أن الكلام الذي أشرنا إلى تغيير الحزب له، إنما هو من كلام النبهاني، والحال أنه تحريف لكلام النبهاني!

هذا، ولأنّ تحريف الحزب لكلام النبهاني، يُنبئ عن تغيير في رؤية الحزب لمسألة الفترة القصيرة التي تتداعى فيها الأفكار الأخرى، فإنني ها

النبهاني؟!، مما يؤدّي إلى وهمٍ يستقرّ في نفس قارئ كلام الحزب، فيحسب نفسه يقرأ كلام النبهاني دونما تغيير، والحال أن الكلام بهذه الصيغة صار كلام الحزب ولم يَعُد كلام النبهاني! **إن المسألة برُمّتها تدخل في باب الكذب إن كان الحزب متعمّدا هذا التغيير**، رغم أنه في غنى عن التورّط في هذا الكذب لو أشار في الهامش إلى التغيير الذي قام به!!؛ وإن لم يكن الحزب متعمّدا تغيير عبارة النبهاني، فمثل هذا التغيير (غير المتعمّد)، **يدلّ على سهوٍ قادر على اقتحام أفكار الحزب**، وهي مشكلة خطيرة، ونحن لا نتكلم هنا عن خطأ وقع فيه فردٌ، بل عن خطأ الحزب برُمَّتِه، فالتكتّل الحزبي يصدر باسم الحزب، فهو مسؤول عنه.

هنا أناقش اثنين معا: أناقش الشيخ النبهاني رحمه الله تعالى، وأناقش موقف الحزب الرسمي إلى ما قبل تحريفه لعبارة النبهاني.

إن الحزب يطرح أفكاره ورؤيته للمراحل باعتبارها تتلاحق حتى يستلم الحكم، إذ هذا معنى كلمة المراحل وترتيبها على شكل مرحلةٍ أولى ثم ثانية ثم ثالثة، دون ذِكرٍ لعارض محتمَل أثناء التحوّل من مرحلة إلى أخرى، مع ما في عرض الحزب للمراحل من دعوى الحتمية!

هل كان في تصوّر الحزب أنه سيتراجع إذن، أم الذي كان في أفكاره هو أن المراحل تأتي متلاحقة ليصل الحزب إلى استلام الدولة؟

هذا التراجع هو ما نفهمه مما ذكره الحزب من تجمّد المجتمع أمام حملة الدعوة، فالتجمّد وقع في المرحلة الثانية، التي أدخل فيها الحزب طلب النصرة[1]، مع أن الأستاذ النبهاني ذكر أن الأفكار والعقائد الأخرى تتداعى في هذه المرحلة؛ يقول الحزب في كتيّبه منهج حزب التحرير في التغيير عن عمل طلب النصرة في كتيبه منهج التغيير: ((**وأنه جزء من الطريقة الواجبة الاتباع عندما يتجمد المجتمع أمام حملة**

(١) طلب النصرة عند الحزب حصل في المرحلة الثانية؛ ففي منهج حزب التحرير في التغيير، (٤٦): ((عمل طلب النصرة يختلف عن عمل الثقافة في المرحلة الأولى، وعملِ التفاعل في المرحلة الثانية، بالرغم من أنه حصل في المرحلة الثانية التي هي مرحلةُ تفاعل)).

الدعوة ويشتدّ الإيذاء عليهم»[1]؛ ويقول الحزب عن المرحلة الثانية التي هي مرحلة التفاعل في نشرته الطويلة: إعادة النظر: «أثناء دور التفاعل، وُجد أمران شديدان: أحدهما: أن المجتمع قد جمد، **وأن الأمة قد تبلّدت تجاه الحزب، فلم تعُد النشرات والاتصالات تؤثّر في الناس**، ووُجد إلى جانب ذلك شدّة الأذى على الشباب، وشدّة الضغط على الحزب»[2]، وتقول النشرة ذاتها عن بعض ما حصل في دور التفاعل ذاته: «ما إن حصل الانفصال بين سوريا ومصر، ووقف منه عبد الناصر الموقف المخزي، أصيبت الأمة بخيبة أمل هزّت ثقتها بعبد الناصر، وزعزعت هيبته ومكانته في نفوسها، وأوجدت بذرة اليأس عندها، **مما جعلها لا تتأثّر ولا تستجيب لِما كان/ يُنزله الحزب لها**»[3]، والانفصال بين مصر وسورية حصل سنة ١٩٦١م، أي بعد أن دخل الحزب مرحلته الثانية التي يسميها: مرحلة التفاعل، فهو قد نصّ أنه دخل مرحلة التفاعل عام ١٩٦٠م، كما مضى ذكره.

والسؤال: كيف يكون المجتمع قد تجمّد أمام الحزب في المرحلة الثانية؛ وكيف تكون الأمة قد تبلّدت تجاهه، والنشرات الحزبية لم تعُد

---

(١) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٤٦).

(٢) إعادة النظر، (٤).

(٣) إعادة النظر، (٥-٦).

تؤثّر في الناس، والحال أن الأستاذ النبهاني ذكر أن الأفكار والمبادئ الأخرى ستتداعى في هذه المرحلة؟ إن تداعي الأفكار الأخرى يعني ضرورةً عكس ما يعنيه تجمد المجتمع وتبلّده إطلاقا! وإلا كان انتقال الحزب إلى المرحلة الثانية انتقالا متسرّعا غير ناضج!! أو ربما كان الخطأ كامنا في ترسيم وصف المرحلة الثانية عند الأستاذ النبهاني رحمه الله تعالى.

إن تجمّد الأمة أمام الحزب يعني أن مبادئ الحزب ليست هي مبدأ الأمة، كما ذكر الحزب نفسُه، وبالتالي تكون مسألة تداعي الأفكار سوى أفكار الحزب من بنات الأوهام التي عاش عليها الحزب حتى اكتشفها فيما بعد، ليقرّر له مخرجا هو أشبه بمأزق لا خروج منه، ألا وهو: طلب النصرة!

هذا، وقد مضى معنا قول الحزب عما يكون في المرحلة الثانية: «**وهذا يتطلب أيضا جعل الذين يمثلون القوى المؤثرة في المجتمع، من مفكرين وأغنياء ورؤساء جماعات، إذا لم يأتوا مع الحزب، في وضع لا يتمكنون معه من الوقوف في وجه الحزب**»[1]، ونحن حسب الحزب في ظرف المرحلة الثانية، التي ابتدأت منذ قريب من نصف قرن، فهل رأى الناسُ ذلك الحالَ الذي عليه ممثّلو القوى المؤثرة في المجتمع «**في**

(١) إعادة النظر، (٤).

وضع لا يتمكنون معه من الوقوف في وجه الحزب))؟ أم أن الحـــزب يُسوّق أفكاره في سوق شبابه واثقا بأنهم لن ينتبهوا إلى تلك الأوهام؟! أم أن الحزب أخفق؟!! كلّه واردٌ!.

وهكذا أخلُص إلى ما يلي:

يصف الحزب الأفكار الأخرى غير أفكاره بأنهـــا تتـــداعى في المرحلة الثانية، وفي فترة قصيرة؛ ويذكر أن ذوي الأفكـــار وممثلـــي القوى الأخرى المؤثّرة سيكونون في وضع لا يتمكّنـــون فيـــه مـــن الوقوف أمام الحزب إذا لم يأتوا معه؛ ثم يتحدّث عما قد وقع فعلا في هذه المرحلة من تجمّد المجتمع أمام أفكاره وعدم تأثّره بها! هـــل هـــو إخفاق أم تسرُّعٌ في دعوى حدوث هذه التحولات، وفي فترة قصيرة؟!

الحزب رأى المجتمع تجمّد أمامه في المرحلة الثانية، فلم تعُد أفكارُه مؤثّرة عليه، و لم يَعُد المجتمع يتأثّر بأفكار الحزب، ولذا لجـــأ إلى طلـــب النصرة، وهي كما ذكرْتُ: حلٌّ أشبه بالمأزق منه بالحلّ!

والذي أراه ألاّ مشكلة في تجمّد المجتمع وعدم النجاح، فالنجـــاح ونقيضه بيد الله تعالى، لكن المـــشكلة تكمـــن في دعـــوى اكتـــشاف المستقبل، وبعبارات حاسمة، ثم إتيان المستقبل على غير الصورة المُدّعاة!!

الحقّ أن الحزب تراجع عن وهمه المذكور بتداعي الأفكار الأخرى في فترة قصيرة، وليس من مشكلة في تراجعه عن الخطأ، فالتراجع عن الخطأ فضيلة؛ غير أنه لم يصل إلى مستوى الشجاعة التي تدفعه إلى الإقرار بوقوعه في الخطأ في تصوّره لمسيرة العمل، أو مسلكه فيها!

خامسا: وهمُه بأن سند السلطة الأجنبي يزول بكشفه للأمة واتخاذها له عدوا

ويرى الحزب أن سند السلطة التي يسعى لمحاولة أخذها ينقسم إلى قسمين، **الأول**: سند طبيعي، يتمثّل في الأمة ذاتها، ويكون عمل الحزب في هذه الحالة هو أخذ الأمة من السلطان[1]، وإضعاف إسنادها له، وإضعاف صلتها به، وجعلُها تلتفّ حول أفكار الحزب؛ **والقسم الثاني**: سند غير طبيعي، يتمثل في الأجنبي، ودور الحزب هو جعل هذا السند هدفا للهجوم، وتحريض الأمة عليه؛ ويجعل الصراع بين الأمة وبين الأجنبي، وبينها وبين الحاكم؛ قالت نشرة: كيف يسير الحزب في مرحلة التفاعل سيرا طبيعيا، والتي أصدرها بتاريخ ٧ رجب ١٣٨١هـ، ١٩٦١/١٢/٢٩م، وقد ذكرْتُها قريبا: ((وحينئذ يزول هذا السند غير الطبيعي، **لأن إزالته يكفي فيها كشفُه للأمة، وجعْلها تتخذه عدوا**)).

(١) كذا، ويبدو أن القصد هو أخذ الأمة من هيمنة السلطان، بمعنى تخليصها من هيمنته.

هل هذا صحيح؟ هل يكفي كشف السند غير الطبيعي للسلطة واتخاذ الأمة له عدوّا لإزالته؟ فلماذا إذن لم يَزُل ذلك السند غير الطبيعي للسلطة الحاكمة رغم أكثر من نصف قرن من كشف المؤامرات وفضحها، وبعد عقود من اتخاذ الأمة له عدوّا؟

أم أن الحزب أخفق، أم أنه يَغرق في أوهامه، ويُغرق أفراده في تلك الأوهام أيضا؟

إن تبسيط الأمور على هذه الشاكلة، نموذج ظاهر من سذاجة الحزب!

سادسا: وهمٌ يتعلق بالسند الطبيعي، أي الأمة

يتابع الحزب في نشرة: كيف يسير الحزب، والمذكورة قريبا، وقد صدرت بتاريخ ٧ رجب ١٣٨١هـ، ١٩٦١/١٢/٢٩م، يتابع في تلك النشرة قوله عن السندين الطبيعي وغير الطبيعي للسلطة: «بخلاف السند الطبيعي، فإن إزالته عن الحاكم لا تعني تخلّيه عنه فحسب، بل لا بد من أخذه إلى جانب الحزب، **ومتى أزيل السند الذي يُسند السلطة، سقطت بكل تأكيد**؛ إلا أنه مع العمل لإزالة السند، لا بد أن **يعمل لإضعاف الوسائل التي تساعد على سند السلطة**، مثل الجيش والبرلمان وأجهزة الأمن الداخلي والقضاة»؛ هذا كلام يخرج مخرج الأماني

والطموحات، وهي أمنية أتمناها كما يتمناها حزب التحرير، ولكنّ الأمانيَ شيء، والأخذ بيد الأمة شيء آخر تماما! الأماني شيء، وحقيقة الأمر شيء آخر!

هل يملك الحزب صاحب المراحل الثلاث منهجية لإضعاف الجيش وأجهزة الأمن الداخلي، وهل فعل من ذلك شيئا منذ أكثر من نصف قرن؟ وهل يخرج فعله عن جملة البيانات والمؤتمرات والمنتديات وما أشبهها؟ وهل هذه قادرة على إضعاف الجيش والأمن الداخلي؟ هل فعل أكثر من دعوته الجيوش الإسلامية أن تأخذ دورها في خدمة الأمة؟ هل استجابت الجيوش؟ لا ضير على الحزب إن لم تستجب، لكنّ تعليق الأمة بمثل هذه النداءات التي لا جدوى لها هو ما يؤخذ على الحزب.

ونحن نرى الأمة في مجملها لا تُشكّل سندا لأنظمة الحكم أصلا، ذلك أنها مقهورة بأنظمة الحكم، ونرى أيضا أن تخلي الأمة عن إسناد حاكم لا يؤدي بالضرورة إلى سقوط هذا الحاكم، ومع ذلك، فلم يؤدّ هذا التخلي من قبل الشعوب عن الأنظمة إلى سقوطها؟

إن الحزب يتنقل من سذاجة عجيبة إلى سذاجة أكثر عجبا!

سابعا: توهّمُه سرعة إقامة الخلافة الإسلامية

وهو من أهم أوهام الحزب، ولن أفصّل هذا الوهم ها هنا، بل تركتُ له مبحثا خاصا بعنوان: حزب التحرير ووقت قدوم الخلافة، وهو آخر مباحث الكتاب؛ وسيرى القارئ الكريم في ذلك المبحث كم هي درجة ذلك الوهم الذي سيطر على الحزب بشكل صريح أول إنشائه، ولا يزال يسيطر عليه بشكل غير صريح إلى يومنا هذا؛ وأكتفي هنا بما ذكره عوني جدّوع العبيدي في كتابه حزب التحرير الإسلامي عن مقابلة أجراها في ١٩٩٠/١١/٣٠م مع الحاج صالح الساكت، وهو كما يصفه عضو قديم في الحزب، كثيرا ما كان يسمع الشيخ النبهاني وهو يؤكّد على أن الدولة ستقوم بإذن الله في أقل من ثلاثة عقود[١].

إن مثل هذا التعجل من قِبل الحزب لا يدل على مجرّد حبّه للدولة الإسلامية، بل يزيد الأمر عن هذا إلى مستوى التعجّل مع عدم الظرف المناسب، وهو ما يدلّ على توهّمه سرعة إقامة الدولة الإسلامية، فهو ما كان يتبناه الحزب، ثم تراجع عن تحديد زمن له، وهو ما يظهر في بعض أقوال المتحدثين باسمه، وفي بعض إصداراته.

---

(١) حزب التحرير الإسلامي، لعوني جدوع العبيدي، (١٢٠).

المبحث الرابع: طلب النصرة لاستلام الحكم

طلبُ النصرة عند حزب التحرير جزء من الطريقة الواجبة الاتباع عندما يتجمد المجتمع أمام حملة الدعوة، ويشتدّ الأذى على الدعاة، يقول الحزب في منهجه في التغيير عن عمل طلب النصرة: «..**وأنه جزء من الطريقة الواجبة الاتباع عندما يتجمد المجتمع أمام حملة الدعوة ويشتدّ الإيذاء عليهم**»[1].

ويظهر أن البلاد العربية والإسلامية التي يوجد الحزب فيها قد تجمّدت فعلا أمامه، واشتدّ الأذى الذي تعرّض له فيها حملة الدعوة، ولا أعلم بلدا وُجد الحزب فيها دون أن يتعرّض دعاته للأذى، ودون أن يتجمّد المجتمع أمامه، ولا أدري كيف هو وضعهم في لبنان، هل وقع على الحزب فيه كلّ هذا؟ أعني: إن لم يكن قد وقع هذا عليهم في لبنان أو غيرها، هل ثمة طريقة للوصول إلى الدولة عند الحزب غير طريق طلب النصرة؟

---

(١) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٤٦)، هذا، ويستخدم الحزب في كتيبه عن منهجه في التغيير، (٤٦) كلمةً قد توحي بأن فكرة طلب النصرة وَجدت لها مكانا في الحزب بعد أن لم تكن، قال الحزب: «لذلك قام الحزب بإضافة طلب النصرة إلى الأعمال التي يقوم بها»، وهي مسألة تستحق البحث، غير أني لا أنوي بحثها الآن.

هذا، والحزب يفرّق بين دار الحرب ودار الإسلام في التغيير..

فإن كانت الدارُ دارَ إسلام، وكانت أحكام الإسلام مطبّقة، غير أن الحاكم ظهر منه الحكم بالكفر البواح، فإن طريقة التغيير حينها تكون بإشهار السلاح عند القدرة على ذلك[1].

أما إذا كانت الدار دار كفر، فالحزب يحصر طريقة التغيير بطلب النصرة لا غير، فقد ورد في منهج حزب التحرير في التغيير: ((أما إذا كانت الدار دار كفر، وكانت أحكام الإسلام غير موضوعة موضع التطبيق، **فإن إزالة الحاكم الذي يحكم المسلمين بها تكون عن طريق النصرة**، اتّباعا للرسول ﷺ في سيره لإقامة دولة الإسلام، وتطبيق أحكام الإسلام))[2]؛ وظاهر أنه يريد بالنصرة هنا إقامة دولة الإسلام.

وهذا ما يعني أن طلب النصرة هو وحده الطريق في ديارنا العربية والإسلامية، إذ هي عند الحزب دار كفر، على ما سيأتي؛ والمجتمع تجمّد أمام الحزب فيها، واشتدّ الأذى عليه فيها.

---

(١) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٢٤-٢٥).

(٢) المرجع نفسه، (٢٥).

أي أنه إذا كانت الدار دار كفر عند الحزب، واشتدّ الأذى على الدعاة، وتجمّد المجتمع أمام الحزب، فإن الطريق ينحصر في طلب النصرة، وسيحاول الحزب في منهجه في التغيير أن يُثبت أن الرسول طلب النصرة لإيصاله إلى الحكم[1].

واعتبار طريق النصرة هو الموصل إلى إزالة الحاكم في دار الكفر شامل عند الحزب كلَّ البلاد العربية والإسلامية، إذ هي كلها عند الحزب دار كفر وليست دار إسلام، فتكون النصرة هي طريق التغيير في الدول العربية والإسلامية حين تعرّض الحزب فيها للأذى وتجمّد المجتمع أمامه، على ما تقدّم.

ومما يدلّ على أن بلاد المسلمين اليوم ليست دار إسلام عند الحزب، بل هي عنده دار كفر، ما ورد في منهج الحزب في التغيير: «إلا أننا ندرك كذلك أن **بلاد المسلمين اليوم مع الأسف لا تعتبر دار إسلام**»[2]، وكذا ما يقوله الحزب في نشرة بعنوان: حمل الدعوة، وهي بلا تاريخ؛ يقول بصراحة أكثر: «فإن الحكّامَ اليوم ليسوا أمراء دار الإسلام، **بل ليس هناك اليوم دارُ إسلام، وإنما الدار الآن دار كفرٍ**،

---

(١) يُنظر: منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٤٥-٤٦).

(٢) المرجع نفسه، (٣٤).

وأمراؤها أمراء كفر، ووجودُنا فيها من باب جواز العيش في دار الكفر، والفرض القائم في أعناقنا ليس تقويمَ الأمير وإصلاحَه أو محاسبتَه، بل الأمر هو تحويل دار الكفر إلى دار إسلام، وإقامة سلطان المسلمين»[1].

إن حصر الحزب لطريق إزالة الحاكم الذي يحكم المسلمين في حال ما إذا كانت الدار دارَ كفر بالنصرة، واعتباره أن البلاد العربية والإسلامية دار كفر وليست دار إسلام، إن هذا يعني بالضرورة أن طريق إقامة دولة الإسلام في البلاد العربية والإسلامية عند الحزب هو طلب النصرة فحسب، إذا اشتدّ الأذى عليه، وتجمّد المجتمع أمامه؛

ومسلك طلب النصرة هو ما اعتمده الحزب في مرحلة التفاعل الطويلة الأمد من حيث الواقع، تلك التي ابتدأت عام ١٩٦٠م، ولم تنته بعدُ!

هذا، ونشاط الحزب في هذا الطريق منعدم الوجود عند غيره من الحركات الإسلامية، ربما عاد الاختلاف بين الحزب وبين الحركات الإسلامية في هذا الشأن، إلى اختلاف فهم الطريق بين الحزب والحركات الإسلامية، وربما عاد، وهو الأولى في تقديري، إلى عدم جدوى طلب النصرة في رأي سائر الحركات، سوى حزب التحرير.

---

(١) نشرة حمل الدعوة، بلا تاريخ، وهي ضمن مجموعة الدوسيتن، (٢٢٤).

وسؤال سريع: ماذا لو كان أهل النصرة أنفسهم من أصحاب المصالح المخفية، فيعملون لإيقاع أهل الدعوة في شرَك قبل استلامهم الحكم؛ وتجارب الحزب المعاصرة في طلب النصرة، شاهدة على أن كل من طُلبت منه النصرة، نكث على عقبيه[1]!

في أحد مطلبي هذا المبحث سأستعرض رؤية الحزب، مع شيء من النقاشات السريعة له، وفي المطلب الآخر سأناقش إن شاء الله تعالى استدلالات الحزب على قوله في طلب النصرة.

المطلب الأول: عرض رؤية الحزب لمسألة النصرة

سيتضمن هذا العرض شيئا من المناقشات السريعة ذات الطابع الإلزامي، ولا أفصّل هنا في النقاش، ذلك المتضمن نقاش الاستدلالات، ونقاش الواقع والحال، إذ موضعُه المطلب التالي.

أولا: الحزب يدّعي الاقتداء بالرسول في النصرة

إن طلب الحزب للنصرة كان حسب تصوّره اقتداءً منه بالرسول ﷺ، كما قد مضى نقلُه عنه في إعادة النظر، وهو يكرّر هذا المعنى في فقرات عديدة من إصداراته، ففي إعادة النظر أيضا: ((وأخذ بعدها

(١) حدّثني أحد شباب الحزب أنهم طلبوا النصرة قبل عدة سنوات من بعض من كان يُظنّ أنه يُعطيها، غير أنه نكث.

بطلب النصرة **اقتداء بالرسول** ﷺ من أهل النصرة لحماية الحزب، حتى يستطيع أن يحمل دعوته وهو آمن، **ولإيصاله إلى الحكم لتطبيق الإسلام** وحمله رسالة إلى العالم»[1]؛ ويكرّر الحزب دعوى الاقتداء هذه في كتيبه منهج حزب التحرير في التغيير، فقد قال فيه بعد أن ذكر أن إزالة الحاكم في دار الكفر تكون عن طريق النصرة، قال: «اتّباعا للرسول ﷺ في سيره لإقامة دولة الإسلام، وتطبيق أحكام الإسلام»[2].

هل دعوى الاقتداء صحيحة؟ وهل كان ﷺ يطلب النصرة فعلا لأجل إيصاله إلى الحكم؟ ماذا لو ورد عن الحزب نفسه ما يُثبت به أن الرسول لم يطلب النصرة لأجل إيصاله إلى الحكم؛ بل ماذا لو لم يَرِد في السيرة إطلاقا أنه طلبها لأجل الحكم؟ فهل يكون الحزب بعد كل ذلك مصيبا في دعواه الاقتداء بالرسول ﷺ؟ هذا ما ستجيب عليه فقرات تالية!

ثانيا: تجمّد المجتمع أمام الحزب هو السبب الموضوعي لطلبه النصرة

يذكر الحزب أن المجتمع تجمّد أمامه، وأنه على أثر هذا التجمّد قام بطلب النصرة من القادرين عليها، «وقد طلبها لغرضين؛ **الأول**: لغرض

(١) إعادة النظر، (٦).

(٢) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٢٥).

الحماية، حتى يستطيع أن يسير في حمل دعوته وهو آمن؛ **الثاني: الإيصال إلى الحكم لإقامة الخلافة وتطبيق الإسلام**»[1]؛ ويفصّل الحزب الحديث في حال المجتمع، ذلك الحال الذي دفع الحزب في النهاية إلى طلب النصرة، فيقول في إعادة النظر: «أثناء دور التفاعل، وُجد أمران شديدان، **أحدُهما**: أن المجتمع قد جَمَد، وأن الأمة قد تبلّدت تجاه الحزب، فلم تعُد النشرات والاتصالات تؤثّر في الناس، ووُجد إلى ذلك شدّة الأذى على الشباب، وشدة الضغط على الحزب؛ وهذان الأمران قد وُجدا فعلا مع الرسول ﷺ، وحين وُجدا قام الرسول بطلب النصرة، وضمّ هذا العمل إلى عمله، وهو حمل الدعوة؛ لذلك أصدر الحزب تعميم طلب النصرة، وصار يطلب النصرة؛ وكان قصدُه من طلب النصرة أمرين: **أحدهما**: تمكينه من حمل الدعوة، **والثاني**: **إيصالُه إلى الحكم**»، وفي تفصيل أكثر إبانة يقول الحزب في إعادة النظر: «ما إن حصل الانفصال بين سوريا ومصر، ووقف منه عبد الناصر الموقفَ المخزي، أصيبت الأمة بخيبة أمل هزّت ثقتها بعبد الناصر، وزعزعت

---

(١) حزب التحرير، كتيّب تعريفي بالحزب، أصدره في ٢٠ شعبان ١٤٠٥هـ، الموافق ١٩٨٥/٥/٩م، (٤٢)، وفي منهج حزب التحرير للتغيير، (٤٤)، أن المجتمع لما تجمّد أمام الحزب، رجع الحزب إلى معاودة دراسة سيرة الرسول ﷺ للاسترشاد بها.

هيبته ومكانته في نفوسها، وأوجدت بذرة اليأس عندها، مما جعلـــها لا تتأثّر ولا تستجيب لِما كان/ يُتزله الحزب لها»[1]، ويظهر لي أن التعبير الحزبي غير موفّق، أو ربما كان الحزبُ ذاته غيرَ موفّق، فإذا كانت الثقة بعبد الناصر قد اهتزّت، فإن من الطبيعي أن تستجيب الأمة للحزب إذا كان محلّ ثقة منها؟ **والأحرى بعد اهتزاز الثقة بالطاغيـــة، أن ينظـــر الناس إلى ما عند الدعاة!**

وربما كان تشخيص الحزب بأن ما حصل هو اهتزاز للثقة بعبـــد الناصر غير صحيح، وإنما الصحيح أن الثقة به بقيت حتى بعد هزيمة عام ١٩٦٧م، ثم اختلّت قليلا، ثم عادت إلى موته، ليتراجع مقامه عند الأمة شيئا فشيئا؛ وما كان مستيقظا على ضلال عبد الناصر قبل ذلك وبعده إلا الحركات الإسلامية، وقليل من الناس من غيرها.

المهم في هذه الفقرة: يقرّر الحزب أن المجتمع لما جمد أمامه، ضـــمّ العمل بطلب النصرة إلى عمله، قاصدا بذلك حمايته وإيصاله إلى الحكم.

---

(١) إعادة النظر، (٥-٦).

ثالثا: الحزب يقرّر أن الرسول طلب النصرة لأجل إيصاله إلى الحكم

وقد ألبَس الحزب طلب النصرة لإيصاله إلى الحكم لباس الاقتداء بالرسول ﷺ؛ يواصل الحزب قوله بعدما نقلْتُه عنه: ((وبدأت حالة التجمد في الأمة والمجتمع تجاه الحزب، صاحَبَها اشتدادُ الأذى عليه من الحكام، **مما حدا به إلى مراجعة سَيْرِه على ضَوء سِيرَة الرسول ﷺ**، فتوصل من هذه المراجعة إلى أن الرسول ﷺ قد مرّ بهذه الحالة بعد موت عمه أبي طالب، وأنه بدأ بعدها بعرض نفسه على القبائل، وعلى كل من له شرف ومكانة، طالبا النصرةَ والحمايةَ ليستطيع أن يبلغ عن الله ما أرسله به وهو آمِن))[1]، وظاهر من صياغة هذا النص أن الحزب توصّل إلى مسألة النصرة بعد تجمّد الأمة تجاهه، وبعد تعرّضه للأذى، والسؤال: **هل كان الحزب غافلا عما اهتدى إليه بعد تلك الدراسة التي ذكرها، وهو تعرّض الرسول ﷺ للأذى هو وصحبُه، وطلبُه الحماية من القبائل؟**

على كل حال يواصل الحزب قوله بعد أن اكتشف أن الرسول ﷺ قد مرّ بمثل المرحلة التي يتحدّث عنها: ((فأصدر الحزب بعد وصوله إلى

---

(١) إعادة النظر، (٦)، وفي منهج حزب التحرير في التغيير، (٤٤-٤٥)، كلام قريب من معنى هذا الكلام.

هذا الفهم نشرة طلب النصرة، وأخذ بعدها يطلب النصرة اقتداءً بالرسول ﷺ من أهل النصرة لحماية الحزب، حتى يحمل دعوته وهو آمن، **ولإيصاله إلى الحكم لتطبيق الإسلام**، وحمله رسالة إلى العالَم»[1]؛ وفي منهج حزب التحرير في التغيير: «لذلك قام الحزب بإضافة طلب النصرة إلى الأعمال التي كان يقوم بها، وأخَذ يطلبها من القادرين عليها، وقد طلبها لغرضين اثنين: **الأول**: لغرض الحماية حتى يستطيع أن يسير في حمل الدعوة؛ **الثاني**: **الإيصال إلى الحكم لإقامة الخلافة وإعادة الحكم بما أنزل الله في الحياة والدولة والمجتمع**»[2].

وسيأتي معنا قريبا تناقض الحزب في الغاية التي من أجلها طلب الرسول ﷺ النصرة، فالحزب هنا يقرّر أن الرسول طلبها لأجل حمايته ولأجل إيصاله إلى الحكم، وهو في نصٍّ آتٍ يقرّر أن الرسول لم يطلبْها لأجل إيصاله إلى الحكم، **والغريب أن التناقض ورد عند الحزب في نشرة واحدة**، هي نشرة إعادة النظر!.

---

(١) إعادة النظر، (٦).

(٢) منهج حزب التحرير في التغيير، (٤٦).

رابعا: الحزب يقرّر أن الرسول لم يطلب النصرة لأجل إيصاله إلى الحكم!

غير أن المفاجئ في المسألة برُمَّتِها هو أن الرسول ﷺ لم يكن يطلب النصرة لأجل إيصاله إلى الحكم، **وإنما لأجل حصوله على حمايته كداعية إلى الله عزّ وجلّ، وهو ما يذكره الحزب نفسه**، مما يؤكّد ما ذكرتُه من تناقض الحزب قبل بضع صفحات، فقد ورد في منهج حزب التحرير في التغيير، ذلك الكتيب الذي أصدره الحزب قولُه: ((إن الذي كان يطلبه ﷺ من القبائل التي كان يعرض نفسه عليها بعد طلبه أن يؤمنوا به ويصدّقوه، **هو أن يحموه حتى يبلّغ عن الله ما أرسله به، وجميع النصوص التي وردت في عرض نفسه على القبائل، تذكر بأنه كان يطلب منهم الحمايةَ لنفسه ولدعوته**))[1]؛ وهذا ما يعني أن طلب الرسول ﷺ للنصرة كان منحصرا في هدف الحماية، بحسب كلام الحزب في منهجه للتغيير؛ وبعبارة أكثر قدرة على البيان، وأكثر تصريحا بغاية الرسول ﷺ من طلب النصرة، يقول الحزب نفسُه في نشرته الطويلة إعادة النظر: ((**وجميع النصوص التي وردت في عرض نفسه على القبائل**، تَذْكر بأنه كان يطلب منهم الحماية لنفسه ولدعوته، **ولم يرد أي نصّ يطلب فيه من الذين عرض نفسَه عليهم أن يمكّنوه من**

(١) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٤٥).

أن يقيم حكما بينهم، وإنما كان كل ما يطلبه منهم قاصرا على طلب الحماية مع طلب أن يؤمنوا به ويصدّقوه»[1]، وهذا صريح في أن الرسول ﷺ لم يكن يطلب النصرة لأجل إيصاله إلى الحكم، وصريح في انحصار طلب النصرة في موضوع الحماية مع الإيمان والتصديق؛ فكيف يطلبها الحزب لأجل أن يصل إلى الحكم، مُدَّعيا أنه بمسلكه هذا يقتدي بالرسول ﷺ؟! كيف يخالف الحزب ما ذكره هو بنفسه، فيدّعي فيما مضى ذكره أن الرسول ﷺ كان يهدف من طلب النصرة إقامة كيانٍ إسلامي؟!

وفي محاولة قد تدخل في باب تحويل دلالة النصوص إلى غير مقصودها يقول منهج كتيّب منهج حزب التحرير في التغيير: «**إن ما طلبته منه كندة وبنو عامر بن صعصعة، بأن يكون لهم الملك أو الأمر من بعده، يدل على أنهم فهموا من طلبه منهم أن يحموه وينصروه، أنه يريد أن يقيم كيانا بينهم وحكما، لذلك طلبوا منه أن يكون لهم الملك أو الأمر من بعدُ، إن نصروه**»[2]؛ هذا هو الدليل الأهم عند حزب التحرير على أن الرسول ﷺ طلب النصرة لأجل إيصاله إلى

(١) إعادة النظر، (٢).

(٢) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٤٥).

الحكم، ألا وهو ما فهمتْه منه كندة وبنو عامر بن صعصعة، والحـــزب يُبعد كثيرا في هذا الأمر، ويسرح فيه سرحانا مريحا!

وفرق بين أن يطلب الرسول الحماية والنصرة قاصدا هو ذاتُـــه أن يصل بهما إلى الحكم، وبين أن يفهم أولئك الأقوام الكافرون أن النتيجة التي تؤدّي إليها الحماية والنصرة هي إلى إيصاله إلى الحكم، إن الحـــزب يريد أن يستخرج من فهْم كندة وبني عامر بن صعصعة، وهـــم قـــومٌ مشركون، أن الرسول ﷺ قصد ما فهموه؛ ليُضَمّن الحزب ذلك معـــنى مفادُه أن الرسول ﷺ طلب النصرة فعلا لأجل إيصاله إلى الحكم، وبهذا يكون الحزب في النهاية قد خالف ما قد قرّره بحقّ من أن النصرة الـــتي طلبها الرسول ﷺ كانت لحمايته و لم تكن لإيصاله إلى الحكم!

إن الحزب استند ها هنا على فهْم المشركين، والـــسؤال: مـــتى كان فهْم المشركين دليلا شرعيا؟!.

أما لماذا رفض رسول الله ﷺ نصرتهم على أثر طلبهم أن يكـــون الأمر لهم من بعده؟ فإن هذا يعود إلى أن الرسول ﷺ لا يُـــرهن أمـــر الدعوة ومستقبلها بمطالب فئة ما من الناس.

ويقول الحزب أيضا في منهجه في التغيير: ((**إن نصرة أهل المدينـــة له، وعقده بيعة العقبة الثانية معهم، وإقامته الدولة بمجرّد وصوله إلى**

المدينة، يدلّ دلالة واضحة، أنه كان يهدف من طلب الحماية والنصرة: إقامة كيانٍ إسلامي، ليطبق فيه أحكام الإسلام»[1]؛ ومرة أخرى: ثمة فرق بين أن يطلب النصرة فعلا لأجل إيصاله إلى الحكم، وبين النتائج التي أدّت إليها البيعة وما جاء بعدها من إقامته الدولة، **نحن في حاجة إلى دليل واضح وصريح في قضية هي الأخطر في مسيرة الوصول إلى الحكم، وهذا الدليل الذي نحتاج إليه يقرّر صراحةً أنه ﷺ كان يهدف من طلب الحماية إيصالَه إلى الحكم**، أما تفسير حديث نبوي أو حَدَثٍ من السيرة على شاكلة التفصيل على مقاس أفكار الحزب، فهذا ليس بدليل، وليس بسديد.

ثم إن الحزب نفسه يقول ما يخالف به هذه النتيجة التي وصل إليها فيما يتعلق بالبيعة التي جرَت بين الرسول ﷺ وبين الأنصار قبل الهجرة، ففي إعادة النظر: «وعندما جاء أهل المدينة في المرة الثانية إلى مكة، وهي التي حصلت فيها بيعة العقبة الثانية، لم يأتوا إلى مكة بإشارة من مصعب، **وإنما كان ذلك بمبادرة منهم، إذ رأَوْا أنفسهم في عافية ورسولُ الله يعاني الشدائد، فأرادوا أن يذهبوا إليه ليأخذوه حتى**

(١) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٤٥-٤٦).

يحموه وينصروه»[1]، وهذا الذي قاله الحزب هنا صحيح، تدعمه نصوص السيرة، فقد روى الحاكم وصحّح إسناده وأقرّه الذهبي، وكذلك روى الإمام أحمد روايتين متتاليتين، والبيهقي واللفظ للحاكم في مستدركه[2]؛ وصحّح ابن كثير إسناد الرواية الثانية لأحمد على شرط مسلم[3]؛ روى هؤلاء كلّهم ما ورد على لسان المبايعين لرسول الله ﷺ من الأنصار قولهم: «حتى لم يبق دارٌ من دُور الأنصار إلا وفيها رهط من المسلمين يُظهرون الإسلام، وبعثنا الله إليه، فائتمرْنا واجتمعنا وقلنا: **حتى متى رسول الله يُطرَدُ في جبال مكة ويخاف، فرَحَلْنا حتى قدمنا عليه في الموسم، فواعَدَنا بيعةَ العقبة**»، كيف يتسنى لنا أن نفهم أن طلب النصرة جاء من جهته ﷺ لأجل أن يصل إلى الحكم، والحال أن الرواية الصحيحة تقرّر أن إتيان الأنصار إلى مكة في المرّة الثانية التي حصلت فيها البيعة، **إنما كان بمبادرة من الأنصار حتى يأخذوا الرسول ﷺ ويحموه وينصروه**؛ وهو ما قرّره الحزب ذاته فيما نقلْته عنه، رغم أن

---

(١) إعادة النظر، (١٣).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده، (٤٥٣/١١-٤٥٥، ح: ١٤٣٩٣، ١٤٣٩٤)، والبيهقي، (١٦/٩، ح: ١٧٧٣٥)، والحاكم في مستندركه، (٦٢٤/٢، ٦٢٥).

(٣) البداية والنهاية، لابن كثير، (٤١٦/٣).

الحزب يناقض نفسه فيما ذكرْتُه عنه، فيقرّر ما نقلْتُه عنه أن **نصرة أهل المدينة له، وعقده بيعة العقبة الثانية معهم، وإقامته الدولة بمجرّد وصوله إلى المدينة، يدلّ دلالة واضحة، أنه كان يهدف من طلب الحماية والنصرة: إقامة كيانٍ إسلامي، ليطبق فيه أحكام الإسلام**[1]؛ كيف يتسنى فهم هذا التناقض؟ أين فعل الرسول ذاته هنا، أين توجّهه لطلب النصرة منهم لأجل الإيصال إلى الحكم، وهُمْ هُم من بادر إلى أخذه وحمايته، بل أين غاب عن الحزب ما قرّره ذاته من أن إتيان أهل المدينة لحماية الرسول ﷺ كان مبادرةً منهم؟!

خامسا: الحزب يطلب النصرة ويُخفق

والحزب انسجاما والتزاما بقراره في كون طلب النصرة جزءا من أحكام الطريق، وهو ما سبق أنه أضافه بعد **دراسته!** للسيرة النبوية؛ الحزب طبّق هذا الذي أضافه فعلا؛ يقول الحزب في نشرة إعادة النظر عن نشاطاته في هذا الشأن: "فطلبَ النصرة في سورية ليتمكن من القيام بحمل الدعوة، **وليأخذ الحكم**؛ وطلبَ النصرة في العراق ليتمكن من القيام بحمل الدعوة، **وليأخذ الحكم**؛ وظلّ الحال كذلك حتى أوائل سنة

(١) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٤٥-٤٦).

١٩٦٤م **دون أن يجد من يلبّي طلب النصرة**، إلا أنه في أوائل سنة ١٩٦٤م، وُجِد تجاوبُ الأمة مع الحزب في الأردن، أي في ولاية من ولاياته، وبذلك يكون قد حصل التجاوب مع الحزب ككل، فكأنه حصل في جميع مجاله، **لذلك حصر طلب النصرة في موضوع واحد من الموضوعين، حصره في طلب النصرة لأخذ الحكم، ومن ذلك الوقت إلى الآن، وهو يعمل في طلب النصرة لأخذ الحكم**»[١]، وهذه الاستجابة التي تحدّث عنها الحزب في الأردنّ، كانت في قضيتين محدودتين، ذكرهما الحزب ذاته بقوله: «وفي سنة ١٩٦٤م استجابت الأردنّ للحزب في قضية البابا وقضية عدم الإغلاق يوم الجمعة، فأوقف الحزب عندها طلب النصرة من أجل الحماية، **وقصره على طلب النصرة من أجل الإيصال إلى الحكم**..»[٢]؛ وهذا سؤال هامّ: هل استجابة الأردنّ للحزب في القضيتين المذكورتين، تعني أنه، أي الأردنّ، أصبح في قبضة اليد، حتى يمكن أن يفكّر الحزب باستلام الحكم، فحصر طلب النصرة حينها لأجل استلام الحكم؟ أليس هذا تسرّعا غير محسوب النتيجة؟

وعودة إلى الموضوع..

---

(١) إعادة النظر، (٤).

(٢) إعادة النظر، (٦).

ففي إعادة النظر أيضا: «إلا أن الحزب لما تجاوب معه الأردن عام ١٩٦٤م، أوقف طلب النصرة من أجل الحماية، **وقصرها على طلب النصرة من أجل الإيصال إلى الحكم**، على أساس أن استجابة الأردن تحمي الحزب، غير أن الظروف التي وضعت فيها المنطقة، لم تمكن الأردن ولا غيره من حماية الحزب ولا من حماية نفسه»[١]؛ وفي طلب الحزب النصرة ها هنا مخالفة صريحة للرسول ﷺ الذي لم يطلب النصرة لأجل إيصاله إلى الحكم، باعتراف الحزب نفسه كما تقدّم ذِكْرُه.

والحزب يعلن أنه أخفق في طلب النصرة في أول محاولتين، يقول في إعادة النظر: «**وبعد حصول إخفاق في المحاولة الأولى والثانية**، ومرور ما يقرب من عشرين عاما على سير الحزب، **دون أن يتمكن من الوصول إلى استلام الحكم**، وجد الحزب نفسه أنه قد تأخر أكثر مما كان مقدّرا في الوصول إلى الحكم[٢]، فصرف همه عندها إلى القيام بأعمال النصرة، موليا إياها عناية أكبر، مما قلل عنايته بالحزب، وبتكثير

---

(١) إعادة النظر، (٨).

(٢) هل كان الحزب يقدّر مساحة زمنية يصل في إطارها إلى الحكم؟ الجواب: نعم، ويظهر أنه تراجع عن هذا التقدير، وستأتي مناقشة هذه المسألة في أواخر البحث إن شاء الله تعالى.

سواده، وبصهر الأمة، وبناء القاعدة الشعبية»[1]، **وظاهر من هذا النصّ طابَعُ ذلك التسرّع الحزبي من أجل الوصول إلى الحكم، وهو يعرف تماما عدم نضج الأمة وشعوبها؛ وظاهر أيضا إصرار الحزب على طلب النصرة، وعلى أنها جزء من أحكام الطريق، رغم إخفاقه فيها مرتين كما قد نقلْتُه عنه!** هذا عدا عن المرات الأخرى التي أخفق فيها أيضا، والتي جاءت بعد نشره تلك النشرات والكتيبات التي أنقل عنها.

سادسا: الحزب يقرّر مواصلة طلب النصرة لاستلام الحكم

يقول الحزب في منهجه في التغيير واصفا عمل طلب النصرة: «**وأنه جزء من الطريقة الواجبة الاتباع عندما يتجمد المجتمع أمام حملة الدعوة ويشتدّ الإيذاء عليهم**»[2]؛ وهو ما قد يعني أن طلب النصرة محصور عنده في حال تجمّد المتمع، وتعرّض شباب الحزب للإيذاء الشديد، غير أن عبارات أخرى للحزب لا تشترط هذا الشرط..

---

(١) إعادة النظر، (٦).

(٢) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٤٦).

ففي نص دوسية إعادة النظر المذكور قبل فقرات، ورد أن الحزب بعد المحاولة الأولى والثانية، صرف نفسه إلى أعمال النصرة موليا إياها عناية أكبر.

ولقد اتّخذ الحزب قرارات ذكرها في إعادة النظر، منها ما يتعلق بالنصرة ومنها ما يتعلق بغيرها، ومما يلفت النظر أنه اتخذ قرارات تتعلق بطلب النصرة، بل باستمراره في طلبها، **رغم تأكيده الذي نقلْتُه عنه في دوسية إعادة النظر ذاتها أن الرسول ﷺ لم يطلب النصرة لأجل الوصول إلى الحكم**، ومع ذلك، فقد قرّر الحزب مواصلة طلب النصرة لأجل الإيصال إلى الحكم، والحزب يُلبس كل ذلك ثوب الاقتداء بالنبي ﷺ!.

إنني سأذكر ها هنا شيئا من قراراته التي تتعلق بالنصرة، ففي إعادة النظر: ((**يستمر العمل بطلب النصرة للإيصال إلى الحكم، من القادر على تسليم الحكم كالحكام، أو من القادر على الإيصال إليه، كأهل القوة من الجيوش أو من يكون وسيلة له كالقبائل وأصحاب الفعاليات**، ويُعاد العمل بطلب النصرة من أجل الحماية، للحزب ولدعوته، وللشباب أفرادا وجماعات، كما كان يطلبها رسول الله ﷺ عندما كان يعرض نفسه على القبائل، **وسيباشر الحزب محاولة طلبها من القادرين عليها، ما وجد إلى ذلك سبيلا**، وكذلك على كل شاب

أن يحول طلبها لحماية نفسه من أي قوة تستطيع أن تحميه، ما وجد إلى ذلك سبيلا»[1].

وأعجب العجب أن الحزب الذي يصرّ على طلب النصرة من الحكّام أو من غيرهم، هو ذاته يعرف حال الحكّام وحال غيرهم، ففي إعادة النظر: «لم يعُد في المنطقة من يستطيع الحماية إلا الحكام، **والحكام جميعهم يعتبرون الحزب عدوا لهم**، لذلك لا يمكن أن يحموه، وإن حصل أن آمن أحدهم بأفكار الحزب، فإنه يمكنه أن يسلّم الحكم للحزب، لذلك تُطْلَبُ منهم النصرةُ لتسليم الحكم لا للحماية؛ **كما أنه لا يوجد[2] في المنطقة من يستطيع أن يجير على الحكام ويحمي الحزب، كما كانت الحال أيام الرسول ﷺ، فقد أصبح جميع الناس اليوم تحت رحمة الحاكم، ولا يستطيع أحد أن يحمي نفسه ولا غيره منه**»[3]، وهذا التفات حسن من الحزب إلى الواقع الغائب تماما في أحيان أخرى عنه.

لكن، إذا كان الأمر بيد الحكام فقط، وإذا كان هؤلاء الحكام يعتبرون الحزب عدوّا لهم، وإذا كان غير الحاكم عاجزا أن يُجير على الحاكم، وإذا كان كل الناس تحت رحمة الحاكم، كما هو نصّ نشرة

---

(١) إعادة النظر، (١٦).

(٢) في الأصل: لا توجد، والصواب ما أثبتّه.

(٣) إعادة النظر، (٨).

الحزب، فلماذا يعوّل الحزب على قادة الجيش وزعماء القبائل وغيرهم، لأخذ النصرة فيصل إلى الحكم عبرهم؟ أوليسوا من الناس الذين لا يستطيعون أن يُجيروا على الحاكم؟ أوليسوا من هؤلاء الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم ولا غيرهم من الحكام، أوليسوا جميعا تحت رحمة الحاكم؟!

فعلى سبيل المثال: كان الأمير حسن بن طلال في الأردنّ الكلّ بالكلّ، كما يقال، وذلك أثناء غياب الملك حسين للعلاج في أمريكا، وبجرّة قلم من الملك حسين انسحب البساط كله من تحت الأمير حسن، الذي كان يقدر قبل ذلك على كل ما يقدر عليه الملك ذاته! أوليس يسهل على الحاكم إذن أن يسحب البساط من تحت أي قائد جيش أو رئيس قبيلة أو مَن شابههم مِن أصحاب القوة، ليكون ذلك المسكين ضعيفا وهزيلا بعد أن كان قويا، وربما سجينا أو تحت التراب؛ أفيكون مثل هؤلاء قادرين على النصرة وهم يدخلون بكل تأكيد في الناس الذين ذكرهم الحزب، وذكر أنهم جميعا تحت رحمة الحاكم؟

نعم: ((**فقد أصبح جميع الناس اليوم تحت رحمة الحاكم، ولا يستطيع أحد أن يحمي نفسه ولا غيره منه**))[1]، ومع هذه الحقيقة التي يقرّها الحزب، فهو يقرّر مواصلة العمل بطلب النصرة لأجل أن يصل إلى الحكم، عن طريق أصحاب القوة والجيش، وكلهم واقعون تحت

(١) إعادة النظر، (٨).

رحمة الحاكم باعتراف ضمني من الحزب، رغم أنه لا أحد يستطيع أن يُجير على الحاكم!! ومع ذلك: فالطريق إلى الحكم عند الحزب: العمل بطلب النصرة، التي تكون عبر أصنافٍ هم ذاتُهم تحت رحمة الحاكم، ولا يملكون من أمرهم شيئا، على ما ذكر هو نفسُه!.

وعلى هذا، فلا معنى لقول الحزب في نشرة أجوبة أسئلة بعنوان: النصرة: ((..أن الحزب كحزب يطلب النصرة ممن لهم المنعة، يطلب ممن لهم القوة والنفوذ والمنعة أن يستعملوا قوّتهم ونفوذهم لإزالة الحواجز المادّيّة وتسليم الحكم للحزب، ليقيم سلطان الإسلام))[1]، لا معنى لهذا الكلام، بعد أن قرّر الحزب أن أحدا لا يقدر أن يفعل شيئا في ظل الحاكم، الذي لا يجير عليه أحد، حسب تعبير الحزب نفسه!.

أوليس هذا يساوي مع كل تلك المعطيات: أن حزب التحرير لا يريد الدولة، أو أنه على الأقلّ: يسلك سبيلا لا يوصِل إليها، أو ربما يسلك الطريق المعاكس؟!!.

(١) نشرة أجوبة أسئلة بعنوان: النصرة، صدرت في ٥ شعبان ١٣٨٨هـ، وفق ١٩٦٨/١٠/٢٧م.

سابعا: الحزب يُسند النصرة لاستلام الحكم إلى غيره

وأنا ذاكِرٌ هنا إن شاء الله تعالى مسألة من أشد المسائل إثارة للعجب، غير أني ها هنا لن أفصّل في محلّ العجب منها، وأترك التفصيل إلى محلّه الخاصّ به من هذا الكتاب..

تقول نشرة أجوبة أسئلة بعنوان: النصرة، أصدرها الحزب بتاريخ ٥ شعبان ١٣٨٨هـ، الموافق ١٩٦٨/١٠/٢٧م: ((إن من المقطوع به أن الرسول ﷺ لم يطلب النصرة من أصحابه حين بدأ بطلب النصرة، و لم يجمعْهم لعمل جماعة تقاتل، **وإنما طلب النصرة من غير أصحابه**، من أصحاب مراكز القوى، في حين كان في أصحابه أبطال مثل حمزة وعمر وغيرهما))؛ ويقول في النشرة ذاتها: ((وطلَبُ النصرة إنما كان من غير الصحابة، أي من غير حزب الرسول ﷺ؛ وعلى ذلك، فإن حزب التحرير يطلب النصرة من غير الحزب، أي: **يطلب النصرة من غير الحزب أن ينصره ويسلّمه الحكم**، فإن الرسول ﷺ قد فعل ذلك، **والحزب لا يصحّ أن يفعل غير ذلك**، لأن هذه طريقة، أي هذا حكمٌ شرعي، فهو مقيّد به))، وختم الفكرة بقوله: ((**ولذلك فإن على الحزب أن يطلب النصرة من غير الحزب**))[1].

(١) نشرة أجوبة أسئلة بعنوان: النصرة، صدرت في ٥ شعبان ١٣٨٨هـ،

أما محلّ العجب: فهو أن الحزب لا يعمل في الحقيقة شيئا في أكثر الخطوات حسما، وهي مرحلة استلامه للحكم، ويترك العمل فيها لغيره من الناس، أي من أهل القوّة القادرين على أخذ الحكم، وتسليمه إليه؛ إن حزب التحرير ينتظر هؤلاء ليسلّموا إليه الدولة، فهل هذا ممكـــن في عالَم الواقع؟!.

وفوق ذلك: فإن الحزب حسب ما يقوم في وهمه، يعطي التعليمات لمن يقومون بنصرته لإيصاله إلى الحكم؛ تقول نشرة أجوبة أسئلة صـــادرة بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٩٠هـــ، وفق ١٩٧٠/٥/١م: «ثم من يلبّي طلـــب النصرة، **يقوم الحزب بتوجيهه ورســـم المخطّطـــات لـــه، وإعطائـــه التعليمات، وتقييده وزجره ومنعه**، حسب ما يرى الحزب لازما لتحقيق النصرة، وهو الذي يطلب النصرة، وهو الذي يحدّد القيام بها وكيفيتـــه، حسب ما يراه هو، لأن النصرة له، وهو أدرى بما يريد»[1]!.

أليس هذا مصادرَةً للواقع؟ أن يقال إن أصحاب القوة يلبّون طلب النصرة، ثم الحزب هو من يرسم المخططات، ويزجر المخالف ممن يلبّون النصرة؛ أوليسوا إذا كانوا قادة جيش مثلا، أدرى فعلا من الحزب بكيفية

وفق ١٩٦٨/١٠/٢٧م.

(١) نشرة أجوبة أسئلة، صدرت بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٩٠هـــ، وفق ١٩٧٠/٥/١م.

الوصول إلى الحكم من الحزب نفسه؛ أيمكن أن يفهم معنى أن يخطّط الحزب لهم، إلا أن يكون من باب مصادرة الواقع، والغياب عنه غيابا معيبا؟!.

إن الحزب أسرف أيما إسراف في بُعده عن الواقع، رغم دعواه المتكرّرة بأنه أفقه الناس به!.

حتى لو أراد إنسان بناء عمارة له، فإنه لا يرسم كيفية بناء العمارة، إذ كيفية بنائها من عمل البناء والمهندس، وإنما هو يطالب ببناء عمارة على أوصاف محدّدة فحسب، والمخطِّط والمنفّذ، هما المهندس والمقاول!.

ثامنا: الحزب لا يعمل شيئا ماديّا لاستئناف الحكم

نصّت نشرة أجوبة أسئلة بعنوان: النصرة، أصدرها الحزب بتاريخ ٥ شعبان ١٣٨٨هـ، الموافق ١٩٦٨/١٠/٢٧م على «أن الحزب قد تبنّى من أول يوم وُجد فيه أنه لا يقوم بالأعمال المادّيّة مطلقا»[1]، وتنقل النشرة عن: مفاهيم حزب التحرير ما نصُّه: «**ولهذا كان لا شأن للكتلة الإسلامية التي تحمل الدعوة بالنواحي العملية، ولا تشتغل بشيء غير الدعوة، وتعتبر القيام بأي عمل من الأعمال الأخرى:**

(١) نشرة أجوبة أسئلة بعنوان: النصرة، صدرت في ٥ شعبان ١٣٨٨هـ، وفق ١٩٦٨/١٠/٢٧م.

مُلهيا، ومخدّرا، ومعوقا عن الدعوة، ولا يجوز الاشتغال بها مطلقا»[1]؛ وتنقل النشرة عن مفاهيم حزب التحرير أيضا: «ولهذا لا يجوز للكتلة وهي تحمل الدعوة أن تقوم ككتلة بأي عمل من الأعمال الأخرى، ويجب أن تقتصر على الفكرة والدعوة»[2]؛ وتقول النشرة بعد نقلها النصّين السابقين من مفاهيم حزب التحرير: «فالحزب قد تبنّى من أول يوم وُجد فيه ألا يقوم بالأعمال المادّيّة»، ومما قالته النشرة أيضا عن الحزب: «ولا يصحّ أن يقوم إلا بالأعمال الفكرية والأعمال السياسية، **فلا يصحّ أن يقوم بالأعمال المادّيّة مطلقا، لا بالأمس ولا اليوم ولا في المستقبل**»[3]؛ هل يمكن أن نفهم من العبارة الأخيرة التي أجريتُ تحتها خطّاً، أن الحزب أغلق على نفسه باب إعادة الاجتهاد في هذه المسألة، **وكأنه يُطمئن أعداء الفكرة الإسلامية أن الموقف على ما هو، حتى في المستقبل؟!.**

---

(١) مفاهيم حزب التحرير، من إصدار الحزب، (٧٥)، من الطبعة المعتمدة الصادرة عام ٢٠٠١م، من موقع الحزب على الشبكة: http://www.hizb-ut-tahrir.org/

(٢) المرجع نفسه، (٧٥).

(٣) نشرة أجوبة أسئلة بعنوان: النصرة، صدرت في ٥ شعبان ١٣٨٨هـ، وفق ١٩٦٨/١٠/٢٧م.

إن هذه العمومات، مع ما سبق من الحديث عن لجوء الحزب إلى غيره طلبا للنصرة، وليس إلى ذاته وقدرته؛ إن كل ذلك يعني في نهاية المطاف: **أن الحزب لا يقوم بعمل مادّيّ لاستلام الحكم، وإنما العمل هو عمل غيره الذين يستنصرهم لإيصاله إلى الحكم!**، ولكن: هل يوجد أمثال هؤلاء، وإذا استلموه، فهل سوف يقدّمونه سائغا لحزب التحرير، أم ستقوم مشكلة كبرى ملخّصُها: دعوى الحزب أنه هو الذي رسم وخطّط، ودعوى أهل النصرة أنهم هم المنفّذون؟!.

المطلب الثاني: مناقشة الحزب في استدلالاته

ذكر الحزب في كتيّب التعريف به المراحلَ الثلاثَ التي سبق الحديث عنها فيما مضى، مفصّلا إياها على اعتبار أن الرسول ﷺ سلكها، وأن على المسلمين الاقتداء بسلوكه إياها[1]، وكنت قد نقلتُ عنه في المطلب السابق نقولا عديدة يعتبر فيها أنه يطلب النصرة اقتداءً بالنبي ﷺ؛ وهكذا تبدو السيرة النبوية الشريفة والاقتداء بها محورَ استدلالات الحزب فيما يراه طريقا موصلا إلى الدولة الإسلامية؛ وأهمّ نقطة يختلف فيها الحزب مع الصواب في هذا المضمار، كامنة في أهمّ مرحلة تسبق الدولة الإسلامية حسب تقديره، وهي مرحلة استلام

(١) يُنظر: حزب التحرير، كتيّب تعريفي بالحزب، أصدره في ٢٠ شعبان ١٤٠٥هـ، الموافق ١٩٨٥/٥/٩م، (٣٣-٤٣).

الحكم، تلك التي جعلها مسبوقة، ولا بد، بطلب النصرة، وذلك فيما إذا كانت الدار دار كفر، على ما سبق بيانه بنصوص حزبية واضحة؛ والحزب في الوقت ذاته يحكم على ديار المسلمين حاليا بأنها دار كفر، وعليه، فلا بد من طلب النصرة لاستلام الحكم أو للوصول إليه في واقعنا الإسلامي المعاصر؛ وطلبُ النصرة هو ما وصل إليه الحزب بعد دراسة أوصلتْه إليها، فهي عنده منطلِقةٌ من دراسته للسيرة النبوية، وهي في الوقت ذاته محطّة الفصل بين ما قبل الدولة والدولة، وذلك حينما تكون الدار دار كفر، على ما مضى عرْضُه من رؤية الحزب.

فهل ما استدل به الحزب صحيحُ الدلالة على ما يرى؟ الإجابة عن هذا السؤال هي وظيفة هذا المطلب..

أولا: استعراض مشاهد السيرة ذات الصلة

وهي مَرْوِيَّة في كتب الحديث والسيرة والتاريخ، وأقتصر على ما في أشهر كتب السيرة قاطبة، وهو كتاب السيرة النبوية، الشهير بسيرة ابن هشام، وهو يروي أحداثها عن ابن إسحاق، إذ سيرة ابن هشام هي تهذيب لسيرة ابن إسحاق؛ ثم سأتبع برواية ابن إسحاق روايات أخرى في مسند أحمد وسواه..

في السيرة النبوية لابن هشام بعنوان: عرض رسول الله ﷺ نفسه على القبائل، ما يلي:

قال ابن اسحاق: ثم قدم رسول الله ﷺ مكة، وقومُه أشدّ ما كانوا عليه من خلافه وفراق دينه، إلا قليلا مستضعفين ممن آمن به، فكان رسول الله ﷺ يعرض نفسه في المواسم، إذا كانت، على قبائل العرب: **يدعوهم إلى الله**، ويخبرهم أنه نبي مرسل، **ويسألهم أن يصدّقوه ويمنعوه** حتى يبين لهم ما بعثه به الله،...، قال ابن اسحاق: وحدثني حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، قال: سمعت ربيعة بن عباد يحدثه أبي، قال: إني لغلامٌ شابّ مع أبي بِمِنى، ورسول الله ﷺ يقف على منازل القبائل من العرب، فيقول: (**يا بني فلان، إني رسول الله إليكم، يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا، وأن تخلعوا ما تعبدون من دونه من هذه الأنداد، وأن تؤمنوا بي وتصدقوا بي وتمنعوني، حتى أبين عن الله ما بعثني به**)؛ وذكر ابن هشام قصة صدّ أبي لهب الناسَ عن رسول الله ﷺ؛ وذكر جانبا من قصص لقائه بكندة وبني كلب وبني حنيفة، ويذكر ابن هشام عن ابن إسحاق أنه كان يدعوهم جميعهم إلى الله عزّ وجل، حتى أتى بني عامر بن صعصعة..

قال ابن إسحاق وحدثني الزهري أنه أتى بني عامر بن صعصعة، فدعاهم إلى الله عز وجلّ، وعرض عليهم نفسه، فقال له رجل منهم،

يقال له بيحرة بن فراس: ((والله لو أني أخذتُ هذا الفتى من قريشٍ لأكلْتُ به العرب))، ثم قال له: ((أرأيت إن نحن بايعناك على أمرك، ثم أظهرك الله على من خالفك، أيكون لنا الأمر من بعدك))؟ قال رسول الله ﷺ: (**الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء**)، فقال له: ((أفَنَهْدِف نُحورَنا للعرب دونك، فإذا أظهرك الله كان الأمر لغيرنا، لا حاجة لنا بأمرك))، فأَبَوْا عليه.

وقال ابن إسحاق معقِّبا على كل ما مضى: فكان رسول الله ﷺ على ذلك من أمره، كلما اجتمع له الناس بالموسم أتاهم يدعو القبائل إلى الله وإلى الإسلام، ويعرض عليهم نفسه، وما جاء به من الله من الهدى والرحمة، وهو لا يسمع بقادمٍ يقدم عليه من العرب، له اسم وشرف، إلا تصدّى له، فدعاه إلى الله، وعرض عليه ما عنده[1].

هذا، ويُلاحظ في رواية ابن إسحاق هذه أن الرسول ﷺ كان يستفتح دعوته لأقوام العرب الذين كان يلاقيهم بدعوتهم إلى الله عز وجل، وهذا ظاهر من كلام ابن إسحاق في استعراض ما كان من عَرْض الرسول ﷺ نفسَه على القبائل، وكذلك في كلام الرسول نفسه، ﷺ، وفي اختتام تعقيب ابن إسحاق على ما ورد من الروايات في ذلك.

---

(١) يُنظر في تفصيل هذا العرض النبوي: السيرة النبوية، لابن هشام، (٢/٣٣-٣٥).

هذا الذي مضى ذكره هو ما تتلاقى عليه روايات أخرى مشابهة..

ففي مسند الإمام أحمد ومستدرك الحاكم، وصحّح إسناده، وأقرّه الذهبي[1] عن جابر ﷺ قال: مكث رسول الله ﷺ بمكة عشر سنين، يتبع الناس في منازلهم بعكاظ ومجنّة وفي المواسم بمنى يقول: (**من يُؤويني؟ من ينصرني حتى أبلغ رسالة ربي وله الجنة؟**)، وذكر هذا الحديثَ الحافظُ ابن حجر في فتح الباري، وقال: وعند أحمد بإسناد حسن، وصحّحه الحاكم وابن حبان، فذكره[2]؛ وفي حديث آخر رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه[3] عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يعرض نفسه على الناس بالموقف فقال: (**ألا رجل يحملني إلى قومه، فإن قريشا قد منعوني أن أُبلّغ كلام ربي**).

هذه هي إذن قصّة طلب الحماية التي كان ﷺ يطلقها، وهي ذاتُها طلب النصرة، وواضحةٌ الغاية النبوية منها، فهي لا تتطرّق إلى الحكم

---

(١) مسند الإمام أحمد، (٤٥٣/١١، ح: ١٤٣٩٣)، و(٥٠٥/١١، ح: ١٤٥٨٨)، ومستدرك الحاكم، (٦٢٤/٢).

(٢) فتح الباري، للحافظ ابن حجر، (٢٦٣/٧).

(٣) مسند الإمام أحمد، (٩٤/١٢، ح: ١٥١٣٠)، سنن أبي داود، (٢٤٦/٤، ح: ٤٧٣٤)، وسنن الترمذي، (١٨٤/٥، ح: ٢٩٢٥)، وسنن ابن ماجه، (١٣٣/١، ح: ٢٠١)، .

من قريب أو من بعيد، غير أن للحزب رؤية تقدّم بيانها في تفسير بعض عباراتها، أدّت به إلى اعتبارها دليلا على أن الرسول ﷺ طلب النصرة لأجل الوصول إلى الحكم، ولقد رددْتُ عليه فهمَه فيما مضى.

ثانيا: معنى وجوب التأسّي بالرسول ﷺ

التأسّي بالكبار شيء مبثوث في فطرة الناس، ذلك أن الكبير ما نال مقامه بين الناس إلا لأحد أمرين: **أولا: لأمرٍ عظيم في مقاييسهم القيَميّة يتّسم به هذا الكبير**، ليقودهم ذلك إلى تمثّل صفاته ومسالكه في صفاتهم ومسالكهم؛ **ثانيا: محبّة عظيمة في نفوسهم لهذا العظيم**، وقد يرجع الأمر الثاني إلى الأول، إذ ربما قامت محبّتُهم له أصلا على تعظيمهم للمعاني التي قامت في نفسه وسلوكه؛ قال الشاطبي رحمه الله تعالى: ((التأسي بالأفعال، بالنسبة إلى من يُعظّم في الناس، سرٌّ مبثوث في طباع البشر، لا يقدرون عن الانفكاك عنه بوجه ولا بحال، لا سيما عند الاعتياد والتكرار، وإذا صادف محبة ومَيْلا إلى المتأسَّى به))[1].

والتأسّي بالرسول الكريم ﷺ فرضٌ على المسلم، وهو مقياس الإيمان أو عدمه، قال تعالى: (**لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخِر، وذكر الله كثيرا**)، (الأحزاب: ٢١)،

(١) الموافقات، للشاطبي، (٤/٢٤٨-٢٤٩).

وهذا ما لا يختلف فيه اثنان من المسلمين، **ولكنّ الاتفاق على وجوب التأسّي شيء، وفهْم التأسّي شيء آخر!**

فالتأسّي إذن يحتاج إلى بيان معناه ومعنى وجوبه؛ ليكون المتأسّي على بينة من ذاته، **وأنها هل تتأسّى فعلا، أم تتوهّم أنها تتأسّى!** وأنا هنا أنقل عن جماعة من الأئمة معنى التأسّي، لأرجع إلى مسألتنا التي نحن فيها..

الأسوة هي ذاتها القدوة في اللغة، قال إمام اللغة أحمد بن فارس بن زكريا: «لي في فلان أُسوة: أي قُدوة، أي **إني أقتدي به**»[1]؛ وأرجَعَ ابنُ فارسٍ معنى القدوة إلى **الاقتباس من الشيء أو الاهتداء به**[2]، وقال الراغب الأصبهاني: «الأُسوة والإسوة، كالقِدوة والقُدوة، وهي **الحالة التي يكون الإنسان عليها في اتباع غيره**، إن حَسَناً وإن قبيحا، وإن سارّا وإن ضارّا، ولهذا قال تعالى: **(لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)**، (الأحزاب: ٢١)، فوصفها بالحسنة»[3]؛ وقال العلامة محمد

(١) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا، (١/١٠٥).

(٢) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا، (٥/٦٦).

(٣) مفردات القرآن، للراغب الأصفهاني، (٧٦).

الطاهر بن عاشور: ((والأسوة، بكسر الهمزة وضمّها: **اسمٌ لِما يؤتسى به، أي يُقتدى به، ويُعمل مثل عمله**))[1].

وذكر السرخسي رحمه الله تعالى أن حقيقة الموافقة إنما تكمن في أصل الفعل وفي صفته معا[2]، ومعنى ذلك أن نفعل ما فعله الرسول ﷺ على الصفة التي فعلها عليها، فإن كان فعله ﷺ للشيء صدَر منه على اعتبار أنه واجب، فالتأسّي به ﷺ في هذه الحالة أن نقوم بمثل ما قام به، على وصْفِ الوجوب الذي قام في نفسه حين قام به؛ وإن فعله على سبيل الإباحة، لم يزِد في حقّنا عن كونه مباحا، فيكون التأسّي به على هذا الاعتبار أن ننظر إلى وصف الفعل في حقنا، وهو ها هنا فعل مباح، فنعمله إن عملناه على وصفه وهو الإباحة، ولا نتجاوز إلى ما سواها.

وعرّف الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام التأسّي في الفعل بقوله: ((أما التأسّي بالفعل فهو أن **تفعلَ مثلَ فعلِه على وجهه من أجل فعله**))[3]، ونصُّ كلام النبهاني كنصِّ كلام الآمدي حرفا بحرف، فقد قال في تعريف التأسّي في الفعل: ((هو أن تفعل مثل فعله، **على**

(١) تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٣٠٢/٢١).

(٢) أصول السرخسي، للسرخسي، (٨٨/٢).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، (١٥٨/١).

وجهه من أجل فعله»[1]؛ هذا، وفسّر الآمدي ما نقلْتُه عنه وهو قوله: على وجهه بقوله: «معناه المشاركة في غرض ذلك الفعل ونيّته، لأنه **لا تأسّي مع اختلاف الفعلين في كَوْن أحدهما واجبا والآخر ليس بواجب، وإن اتّحدت الصورة**»[2]؛ وقال في مثال أكثر وضوحا: «المراد بالتأسّي به في فعلِه **هو أن نوقع الفعل على الوجه الذي أوقعه هو عليه السلام، حتى إنه لو صلّى واجبا، وصلينا متنفّلين، أو بالعكس، فإن ذلك لا يكون تأسّيا به**»[3].

إنه حتى في باب الصلاة، التي تبدو عليها صورة الاقتداء أكثر ظهورا، بسبب أمره ﷺ الخاص بها، وهو قولُه: (**صلّوا كما رأيتموني أصلّي**)، حتى هذه العبادة الكريمة، إنما نكون مقتدين فعلا فيها بالرسول ﷺ إذا أدّيناها على الوجه الذي أداها عليه الرسول ﷺ، **فليس متأسّيا بالرسول ﷺ من صلّى الرواتب معتبرا إياها واجبة، لأن الرسول إنما صلاّها معتبرا إياها سنّةً**، ويكون التأسّي فيما فعله ﷺ في الصلاة على وجه الاستحباب، بأن يكون فعلُنا له أيضا على وجه الاستحباب؛ هذا

(١) الشخصية الإسلامية، لتقي الدين النبهاني، (٩٩/٣).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، (١٥٨/١).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، (١٦٦/١-١٦٧)، ويُنظر: (١٧١/١).

في العبادة التي ورد فيه الأمر الخاص الذي ذكرْتُه، فكيف في سائر الشؤون التي لم يَرِدْ في معظمها أمرٌ من الله تعالى أو من رسوله ﷺ بأدائها على كيفية أدائه ﷺ لها؟

وقال الآمدي عن معنى الطاعة في قوله تعالى: **(قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسولَ)**، (النور: ٥٤): "المراد من الطاعة إنما هو امتثال أمره **ومتابعتُه في فعله على الوجه الذي فعله، إن كان واجبا فواجبا، وإن كان ندبا فندبا**"[(١)].

هذا الذي مضى هو معنى التأسّي، غير أن معنى وجوبه لم أتحدّث عنه بعدُ، فهل وجوب التأسّي به ﷺ هو أن أعمل ذات العمل الذي عملَه على سبيل الوجوب، وهذا يقود إلى مسألة أصولية: ما هي دلالة فعله ﷺ من ناحية الأصول؟ وهو ما يجب أن أخوضه فيما يلي:

أولا، من علماء الأصول حين بحثهم لأفعال الرسول ﷺ من يستخدم لفظ الاقتداء والتأسي، كالإمام السرخسي في أصوله[(٢)]؛ ومنهم من يستعمل لفظ التأسّي فحسب، كالآمدي وغيره، كما سيأتي من كلامه.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، (١/١٦٧).

(٢) يُنظر: أصول السرخسي، (٢/٨٦).

قال السرخسي رحمه الله تعالى عن دلالة فعل الرسول ﷺ: ((فعند الإطلاق إنما يثبت القدر المتيقّن وهو الإباحة،...، ويتوقّف ما وراء ذلك على قيام الدليل))[1]؛ وقال الآمدي: ((إذا فعل النبي ﷺ فعلا، و لم يكن بيانا لخطاب سابق، ولا قام الدليل على أنه من خواصّه، وعُلِمت لنا صفتُه من الوجوب أو الندب أو الإباحة، إما بنصّه عليه السلام على ذلك وتعريفه لنا، أو بغير ذلك من الأدلة، **فمعظم الأئمة من الفقهاء والمتكلمين متفقون على أننا متعبّدون بالتأسّي به في فعله، واجبا كان أو مندوبا أو مباحا**، ومنهم من منع من ذلك مطلقا، ومنهم من فصّل، كأبي علي بن خلاّد، وقال بالتأسّي في العبادات دون غيرها، والمختار إنما هو المذهب الجمهوري))[2]؛ ومعنى قوله: ((..متعبّدون بالتأسّي به في فعله، واجبا كان أو م ندوبا أو مباحا..))، هو أن نعتبره على الوجه الذي اعتبره الرسول ﷺ من حيث الوجوب أو الندب أو الإباحة، فإن فعله على وجه الندب ثم قمنا نحن ففعلناه، فإننا نفعله بوصفه مندوبا؛ وإن كان قد فعله بوصفه واجبا، فإن علينا أن نفعله، وعلى وجهه الذي فعله عليه النبي ﷺ؛ وإن كان فعله على جهة كونه مباحا، فالاقتداء به

(١) أصول السرخسي، للسرخسي، (٢/٨٨).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، (١/١٧٠-١٧١).

في حقنا أن نحكم عليه بحكم نبي الله ﷺ، فنحكم عليه بالإباحة، ثم نحن مخيّرون أن نفعله أو لا نفعله، إذ هو مباح.

وحول دلالة فعله ﷺ قال الشاطبي رحمه الله تعالى: ((**فالفعل منه ﷺ دليل على مطلق الإذن فيه، ما لم يدلّ دليل على غيره من قول أو قرينة حال أو غيرهما**))[1]؛ وذكر أنه ((وإن دلّ الدليل أو القرينة على خلاف مطلق الإذن، فلا يخرج عن أنواعه، فمطلق الإذن يشمل الواجب والمندوب والمباح، **ففعله عليه السلام لا يخرج عن ذلك، فهو إما واجب أو مندوب أو مباح**))[2]؛ أي أن فعله ﷺ يدلّ على وجوب الفعل إن دلّت القرينة على قيام هذا الوجوب في فعله ﷺ؛ وهو يدلّ على الندب، إن قامت القرينة على ذلك؛ وهو يدلّ على مطلق الإذن بذلك الفعل، إن لم تقم قرينة الوجوب أو الندب.

وهذا الذي قاله أولئك الأئمة رضي الله عنهم هو ذاته الذي قرّره الأستاذ النبهاني رحمه الله تعالى، فبعد أن قرّر وجوب الاقتداء بالرسول ﷺ في أفعاله قال: ((غير أن وجوب اتّباع الرسول ﷺ **لا يعني وجوب القيام بالفعل الذي فعله، بل يعني وجوب الاتباع حسب الفعل، فإن كان الفعل مما يجب، كان القيام به واجبا؛ وإن كان القيام به مما**

---

(١) الموافقات، للشاطبي، (٤/٥٨).

(٢) الموافقات، للشاطبي، (٤/٥٩).

يُندب، كان القيام به مندوبا؛ وإن كان الفعل مباحا، كان القيام به مباحا؛ فالاتباع واجب حسبما جاء في الفعل»[1]، وفي عبارة ذات دلالة يقول النبهاني رحمه الله تعالى مبينا أحد الطريقين اللذين يكون الفعل النبوي فيهما دالا على الإباحة: «أن يفعل فعلا ليس عليه أمارة على شيء، **وبما أنه لا يفعل محرّما ولا مكروها، والأصل عدم الوجوب والندب، فيكون مباحا**»[2].

هذا ما قاله الأئمة رضي الله عنهم، وتبعهم عليه الأستاذ النبهاني رحمه الله تعالى، وهو ما يستغربه القارئ الكريم، فالنبهاني هو مَن أَسّس فكرة الطريقة التي يرى أنه سار عليها الرسول ﷺ دونما تفريق منه بين ما فعله ﷺ منها على سبيل الوجوب، وما فعله منها على سبيل الإباحة.

ها هنا يتحدّث النبهاني في الأصول، وهنالك تحدّث في الحزبية، فاختلف النبهاني الأصولي عن النبهاني التحريري!

وأما كيفية الاقتداء بالرسول ﷺ فيما تركه من أفعال، فيكفينا فيه قول الآمدي رحمه الله تعالى: «وأما التأسّي في التَّرْك، **فهو تَرْكُ أحد**

(١) الشخصية الإسلامية، لتقي الدين النبهاني، (٣/٩١-٩٢)، ويُنظر: الشخصية، (٣/٩٦-٩٧).

(٢) الشخصية الإسلامية، لتقي الدين النبهاني، (٣/١٠٣).

الشخصين مثل ما ترك الآخر من الأفعال على وجهه وصفته، من أجل أنه تَرْكٌ»[1]، أي أنه إذا تركه لأجل أنه حرام، نتركه محرّمين إياه، أما إن تركه على وجه آخر، كَأَن لا يكون متاحا له مثلا، أو لا يكون رآه مناسبا لحال عصره، فترْكُه هذا لا يدل على تحريم ما تركه.

إننا في أفعال الرسول ﷺ وتُروكه نحتاج دائما إلى القرينة الدالة على وجْه فعْله ﷺ للشيء، وعلى وجْه ترْكه له، لأجل أن نصل إلى حكم هذا الشيء في حقنا، فإن لم تأتِ القرينة، بقي الفعل على أصل إباحة الفعل، وبقي الترك على أصل إباحة الترْك.

ثالثا: الحزب نفسه ينفي ما ادّعاه أن الرسول طلب النصرة لأجل الحكم!

سبق معنى التأسّي برسول الله ﷺ، وأنه القيام بالشيء الذي كان يفعله رسول الله على الوجه الذي كان يفعله، إلا ما كان من خصائصه ﷺ، فليس فيه تأسٍّ بالرسول ﷺ.

ليس في شيء من هذه الروايات طلب للنصرة من أجل الوصول إلى الحكم، وغاية الرسول ﷺ من عرْض نفسه على القبائل بعيد كل

(١) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، (١/١٥٨).

البعد عن مقصد استلام الحكم عبرها، وهذا ما كنا قد نقلناه مما قـــرّره حزب التحرير نفسه.

ويكفينا مؤنة الردّ على الحزب، إقرار الحزب ذاته في أنه لم يَرِد عن الرسول ﷺ أي نصّ يفيد أنه طلب النصرة لاستلام الحكم، وأن كـــل النصوص الواردة في طلب النصرة محصورة في طلبها لأجل حماية الدعوة والداعية؛ ففي دوسية إعادة النظر التي أصدرها الحـــزب بتـــاريخ ١٩ جمادى الأول سنة ١٤٠٥هـــ، الموافق للعاشر من شـــباط ١٩٨٥م، في هذه الدوسية ورد ما يلي: «إن الذي كان يطلبه الرسول ﷺ من القبائل التي كان يعرض نفسه عليها بعد طلبه منها أن يؤمنوا به، ويصدّقوه، **هو أن يحموه**، حتى يبلّغ عن الله ما أرسله به، وجميع النصوص التي وردت في عرض نفسه على القبائل، تذكر بأنه كان يطلب منهم **الحماية لنفسه ولدعوته، ولم يرِد أي نص يطلب فيه من الذين عرض نفسه عليهم أن يمكّنوه من أن يقيم حكما بينهم، وإنما كان كل ما يطلبه منهم قاصرا على طلب الحماية مع طلب أن يؤمنوا به ويصدّقوه**»[1]؛ وقال الحزب في كتيّبه: منهج حزب التحرير في التغيير: «**وجميـــع النـــصوص الـــتي**

(١) إعادة النظر، (٢).

وردت في عرض نفسه على القبائل، تذكر بأنه كان يطلب منهم الحماية لنفسه ولدعوته»[1].

لكنّ هذا الذي قرّره حزب التحرير لم يمنعْه عن مواصلة طلب النصرة، فقد قرّر في الدوسية ذاتها، والتي أثبت فيها أن الرسول لم يطلب النصرة لأجل استلام الحكم، قرّر فيها أن يواصل طلب النصرة، على ما مضى تفصيلُه؛ وكذا قرّر في منهج التغيير القرار نفسه ذاكرا أن طلب النصرة: «**جزء من الطريقة الواجبة الاتباع عندما يتجمد المجتمع أمام حملة الدعوة ويشتدّ الإيذاء عليهم**»[2].

ألا ترى عزيزي القارئ الكريم أن ثمة مشكلة عند الحزب، **وجّهتْه وجهةً جعَلَتْه ينسبها إلى الرسول ﷺ فادّعى أنه باتّباعه الوجهة التي سار عليها يكون مقتديا بالرسول ﷺ، رغم أنه ينفي عن الرسول ﷺ في موطن آخر نسبة هذه الوجهة إليه؟** فهو نفى عن الرسول ﷺ طلب النصرة لأجل إيصاله إلى الحكم، **ثم لما أراد أن يطلب النصرة نسب إلى الرسول ﷺ أنه طلبها لأجل الوصول إلى الحكم!**.

---

(١) منهج حزب التحرير في التغيير، كتيب أصدره الحزب، بلا مؤلف، (٤٥).

(٢) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٤٦).

هل أغلق الحزب على نفسه الطريق، وتعصّب لِما قد قرّره الأستاذ النبهاني رحمه الله تعالى، فلم يستطع أن يرجع عنه، رغم قراره أن الرسول ﷺ لم يفعل ما ادّعى الحزب أنه فعله؟!

رابعا: مناقضة الحزب لنفسه

إن طلب النصرة مهما كان، فهو ذو دلالة على ضعف من يطلبها، فهو لا يطلبها إلا لأنه غير قادر على الوصول إلى غايته دونها، ولو كان قادرا دونها لم يطلبْها، فإذا قرّرَت جهةٌ أن طلب النصرة جزء من طريقتها، أو من أحكام طريقتها، فإن هذا القرار ذو دلالة على أن هذه الجهة تستبطن الضعف، **وترى ذاتها غير مؤهّلة للوصول إلى الغاية دون نصر غيرها لها.**

لا أحسب أن أحدا يخالف في هذه الدلالة التي ذكرْتُ؛ والحزب حينما يقرّر طلب النصرة، فهو يدلّ على هذا الضَّعف المتمكّن من ذاته! غير أنه ألبس مسألة النصرة لباس الاقتداء بالرسول ﷺ، ولقد تبين فيما مضى بُعدُها عن عالم الاقتداء به ﷺ.

والسؤال: هل تلتقي تلك الدلالة الكامنة في طلب النصرة، وهي دلالة الضعف، مع دعوى حزب التحرير نفسِه أنه يأخذ الحكم بقوّته؟

إنه يقرّر أن شبابه يجب أن يكونوا أقوياء، بحجة أن ((**الحزب إنما يأخذ الحكم بقوته هو، وقوّتُه نابعة من قوة شخصيته وقوة أعضائه، ومن الرأي العام المنبثق عن الوعي العامّ الذي له في المجتمع ولدى الجماهير**))؛ كما هو في نشرته التي أصدرها بتاريخ ٧ رجب ١٣٨١هـ، ١٩٦١/١٢/٢٩م، بعنوان: كيف يسير الحزب في مرحلة التفاعل سيرا طبيعيا حتى ينتقل إلى مرحلة الحكم انتقالا حتميا وطبيعيا؟ وهو بحرفه نصّ كلام الحزب أيضا في دوسية إعادة النظر التي أصدرها في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤٠٥هـ، الموافق لـ ١٠ شباط ١٩٨٥م[1].

إن الحزب يستبطن في نفسه في تلك المرحلة التي يأخذ فيها الحكم ضعْفَ الذات، ثم يضْطرّ أن يغلّف هذا الضعف بغلالة يُسمّيها قوّة، ليقرّر أنه يأخذ الحكم بقوّته، **فهو ضعيف متقوٍّ بغيره مُدَّعٍ قوّةً كائنةً في ذاته يأخذ بها الحكم!** إنه يعيش بين استبطانه ضعْفَ ذاته، وبين دعواه القوّة التي إنما يأخذ الحكم بها!

إن طلب النصرة لأجل الإيصال إلى الحكم هي أخطر ما في قضايا السَّير التحريري إلى الحكم، لأنها حسب التوصيف التحريري لها، تمثّل

(١) يُنظر: إعادة النظر، (٤).

الخَيار الوحيد في دار الكفر التي هي وصف بلاد المسلمين حسب رأيه، وهذا الخيار الوحيد هو المغلق المسدود حسب رأي الحزب نفسه! ذلك أن من يقدر على إعطاء النصرة عند الحزب هو ذاته تحت رحمة الحاكم كما قد نقلنا عنه وكما هو آتٍ، ولا يجير على الحاكم أحد! ليأتي الحزب **ويقرّر أنه لا بد من مواصلة طلب النصرة ممن يقرّر أنهم لا يجيرون على الحاكم، وهم تحت رحمته!** كيف يكون هذا؟ **وهل من يقول هذا جادّ في العمل لإقامة دولة الإسلام؟!!**

خامسا: استلام الحكم بالنصرة يتعارض مع طبائع الأمور

وأعني بذلك أنه لو افترضنا أن حاكما ما، أو قائدا عسكريا، أو ما شابه، قد أعطى النصرة لأية حركة إسلامية، أو سلّم الحكم فعلا لها، فهل هذا يحلّ المشكلة؟

الذي أراه أن مثل هذا لو حصل رغم مخالفته لطبائع الأمور، فهو لن يبني دولة إسلامية، ذلك أن قضية بنائها لا تدور حول ترك الحاكم الحكم مثلا لمن يريد إعلان الدولة، ولا تدور حول إيصال الحزب من قِبل غير الحاكم إلى الحكم..

لأننا لو افترضنا أن الدولة ستقام بهذه الطريقة، فإننا نكون قد غفلنا جدا دوْر قوى المجتمع، تلك التي لها صلة بالمزيج الهائل من

التعقيدات المُغرقة في الالتواء، والتي تمثّلها فُرقاء المصالح الاقتصادية ذات الوجود القوي في ساحة المجتمعات العربية ومجتمعات الدول الإسلامية؛ وكذلك من التجمعات الكثيرة القائمة على أسس فكرية تتناقض والمشروعَ الإسلاميَّ بِرُمَّتِه، والتي تفرض نفسها على كثير من الدول العربية والإسلامية، لا بقوة السلاح، بل بزخم الوجود، على مستوى طلاب الجامعات وأساتذة الكليات، ومراكز الأبحاث وما إلى ذلك؛ وكذا ما يحكم المجتمعات من إعلامٍ مخطّط يملك قدرات هائلة فرضت نفسها بقوة المال والفن والإدارة معا!

ولا يصحّ ها هنا أن ننسى تجمعات الموالين للغرب، الذين أنشأوا لأنفسهم مراكز بل جامعات وجمعيات وأحزابا، ولهم جيشٌ من الأتباع المستفيدين!

هل لو صلح أمر الحاكم وأراد أن يُسلّم الحكم للحزب فعلا، هل يملك مواجهة كل ذلك وأكثر منه؟ وهل في مخططاته وبرامجه الاستعداد لهذا الحال بما يكافئه؟

إن الذي يجب أن يملك الجواب عن هذه الجملة من الأسئلة وشبيهاتها هو حزب التحرير، ذلك الذي يرى أنه بتسلّم الحكم من الحاكم، أو بوصوله إلى الحكم عبر نصرة رئيس قبيلة أو سفير أو قويّ! فإنه سيعلن الخلافة!

هل لو استلم الحزب الحكم عبر ذلك السبيل، هل يقدر على مواجهة ذلك المزيج من تلك القوى والالتواءات التي مضى ذكر بعضها؟ ماذا أعدّ حزب التحرير لمواجهة مثل هذه الحالة، وهي حالة الواقع وليست حالة الخيال؟

إن الحزب نفسه انتبه عام ١٩٨٥م إلى هذه الحقيقة، فقال في نشرة إعادة النظر الصادرة في ذلك العام: ((فإنه لم يعُد في المنطقة من يستطيع الحماية إلا الحكام))[١]، أي أن السفراء والعشائر والجيوش لا تقدر على ذلك، إذ هي خاضعة للحاكم خضوعا مطلقا، لكن، إذا كان لا يستطيع تحقيق الحماية إلا الحكّام، فهل يمكن أن يُسلّم هؤلاء الحكام الحكمَ إلى حزب التحرير؟ يواصل الحزب قوله فيما يمكن أن يكون دليلا من كلامهم أن هذا غير ممكن أبدا: ((والحكام جميعهم يعتبرون الحزب عدوا لهم، لذلك لا يمكن أن يحموه))[٢]، وبالتأكيد، إذا كان الحكام لا يمكن أن يحموا الحزب، وإذا كانوا جميعهم يعتبرون الحزب عدوّا لهم، فهل يمكن أن يُسلّموه الحكم؟ الجواب: لا يمكن أبدا، لأن العدوّ لا يسلّم الحكم لعدوّه!

غير أن الحزب ينقض ذاته، ليتصوّر إمكانية شيء كان قد قرّر عدم إمكانية ما هو أقل منه؛ أليس الحزب قد قرّر فيما نقلْتُه عنه أن الحكام لا

---

(١) إعادة النظر، (٨).

(٢) إعادة النظر، (٨).

يمكن أن يحموا الحزب، لأنهم يرونه عدوّا لهم؟ فكيف يمكن لهذا العدوّ أن يؤمن بأفكار عدوّه؟

يجعل الحزب تلك الحالة غير المتوقّعة إلا في أندر النادر مربطَ الفرس في الأمر، ورهان المسيرة، يقول مواصلا ما نقلْتُه عنه في السطور السابقة: «**وإن حصل أن آمن أحدهم بأفكار الحزب، فإنه يمكنه أن يسلّم الحكم للحزب، لذلك تُطْلَبُ منهم النصرة لتسليم الحكم لا للحماية**»[1]، والسؤال يفرض نفسه مرة أخرى: كيف يمكن أن يؤمنوا بأفكار الحزب، وهم أعداء للحزب، ولا أودّ أن أدخل في مأساة تعلّق الحاكم بالحكم، حتى لو آمن بأفكار الحزب، أليست هذه مشكلة تاريخنا في تعلّق الحاكم، بل الوالي، بل من هو تحته، بما في يده من المنصب، حتى وقع مثل هذا من بعض الصالحين؟ وهل يملك حزب التحرير أن يقرّر أن حاكما ما يمكن أن يصل به الزهد والإيمان والتقوى إلى مستوى تسليم الحكم للحزب؟

لقد انقطع، وبكلام الحزب نفسه، إمكان طلب النصرة أو الحماية من غير الحاكم، قال الحزب مواصلا ما أنقله عنه: «كما أنه لا يوجد[2] في المنطقة من يستطيع أن يجير على الحكام، ويحمي الحزب، كما كانت

---

(١) إعادة النظر، (٨).

(٢) في الأصل: لا توجد، والصواب ما أثبتّه.

الحال أيام الرسول ﷺ، فقد أصبح جميع الناس اليوم تحت رحمة الحاكم، ولا يستطيع أحد أن يحمي نفسه ولا غيره منه))[1]؛ فإذا اختلف الأمر عما كان عليه أيام رسول الله ﷺ، فكيف يُصرّ الحزب على أن طلب النصرة جزء من أحكام الطريق، ألا يمكن أن يكون هذا مناسبا لأيام رسول الله ﷺ وغير مناسب لأيامنا؟

إن إصرار الحزب على اعتبار طلب النصرة لاستلام الحكم جزءا من أحكام الطريق التي يجب اتباعها رغم ما قاله هو بشأن واقع الحكام حاليا؛ يُشبه تماما قول من يقول: **لا طريق إلا هذا الطريق، وهو للأسف طريق مغلق، وهو ما يعني في النهاية أنْ لا طريق؟!**

ألا يعني هذا أن حزب التحرير يَحصر طريق الوصول في الدرب المغلق، والنتيجة النهائية: **لا طريق، أي لا دولة؛ فلماذا يصرّ الحزب أنه وحده عرف طريق الدولة إذن؟ وأنه هو وحده الذي يسلك الطريق إلى الدولة دون غيره، ثمّ يُمَنّي أتباعه أن الدولة قاب قوسين أو أدنى، وما بقي إلا إعلانُها؟!!**

(١) إعادة النظر، (٨).

سادسا: الحزب يعلن إخفاقه في تحقيق المراد

ومضت عبارات عديدة فيما تقدّم، يقرّ فيها الحزب بالإخفاق؛ وستأتي عبارات أخرى تحمل نفس المفهوم، وأذكرها نفسها هنا سريعا..

يقول في إعادة النظر: «**وبعد حصول إخفاق في المحاولة الأولى والثانية**، ومرور ما يقرب من عشرين عاما على سير الحزب، **دون أن يتمكن من الوصول إلى استلام الحكم**، وجد الحزب نفسه أنه قد تأخر أكثر مما كان مقدّرا في الوصول إلى الحكم، فصرف همه عندها إلى القيام بأعمال النصرة، موليا إياها عناية أكبر، مما قلل عنايته بالحزب، وبتكثير سواده، وبصهر الأمة، وبناء القاعدة الشعبية»[1].

يقول الحزب في نشرة إعادة النظر: «فطلبَ النصرة في سورية ليتمكن من القيام بحمل الدعوة، **وليأخذ الحكم**؛ وطلبَ النصرة في العراق ليتمكن من القيام بحمل الدعوة، **وليأخذ الحكم**؛ وظلّ الحال كذلك حتى أوائل سنة ١٩٦٤م **دون أن يجد من يلبّي طلب النصرة**، إلا أنه في أوائل سنة ١٩٦٤م، وُجِد تجاوبُ الأمة مع الحزب في الأردن، أي في ولاية من ولاياته..»[2]، غير أن الأمر في الأردنّ قد تغيّر فيما

(١) إعادة النظر، (٦).

(٢) إعادة النظر، (٤).

يبدو، فقد تحدّث الحزب في نشرة له بعنوان: أحكام عامّة، نشرها ١٩٦٧م أو بعده[١] عن وزن الحزب في الأردنّ قائلا: ((**وحزب التحرير في الأردنّ تحت الصفر**،...، ونحن لم نقوّم أنفسنا بأدنى من حقيقتنا، بل قوّمناها بما تساوي من ثمن في المجتمع، أي في العلاقات، **فالحزب حزب منشورات**، وهو في المجتمع تحت الصفر بكل تأكيد)).

وظهر أن السبب في الإخفاق هو التسرّع، الذي جعل الحزب يقدّر فترة زمنية لا بد أن يصل فيها إلى الحكم، نقل الأستاذ عوني جدّوع العبيدي عن مصدرين أحدهما الشيخ أحمد الداعور أحد مؤسسي حزب التحرير، وذلك في مقابلة معه أجراها بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢م، نقل عنه أن الحزب ((**طلب النصرة في أكثر من محاولة، قبل أن ينتشر في المجتمع الانتشار المطلوب، وباءت جميعها بالفشل**))[٢].

---

(١) ليس في النشرة ذِكر للتاريخ، وإنما ذكرْتُ أنها صدرة عام ١٩٦٧م |أو بعده، لأنها تذكر أن غانم عبده، وهو أحد مؤسسي الحزب، مكث في الحزب ١٤ عاما، ثم تركه، فإذا كان الحزب تأسس عام ١٩٥٣م، فإن هذا يعني أن النشرة صدرت عام ١٩٦٧م، أو بعده؛ غير أنها لا تتجاوز عام ١٩٧٠م، لأنها تذكر وصفي التل الذي اغتيل سنة ١٩٧٠م.

(٢) حزب التحرير الإسلامي، لعوني جدوع العبيدي، (١٢٠).

سابعا: طريق الدولة واغتنام الفرصة

إن الطريق إلى الدولة الإسلامية يقوم على اجتهاد في الواقع، بعد أن تكون قد تأسّست في نفوس الناس كلمة الإسلام، وفرضية الدولة، شرط ألا يتضمن الاجتهاد فيه شيئا ينفر عنه الشرع، وبهذا الاجتهاد، تتفقّد الأحوال، ويُنظر في إمكانات الواقع..

إن واقعا ما قد لا يدعو إلى العمل لإقامة الدولة، فقد يُكتفى أحيانا بأن الدولة تبقى في عمق الفكر، وفي عمق الإرادة انتظارا للفرصة السانحة؛ أقول: إن واقعا ما قد لا يدعو إلى العمل لإقامة الدولة، وقد لا يدعو إلى أكثر من العمل لحماية الدعاة؛ يقول حزب التحرير في دوسية إعادة النظر: ((لما اشتدّ تعذيب قريش وإيذاؤهم لمن أسلم، ليفتنوهم عن دينهم، ورأى رسول الله ﷺ ما هو فيه من العافية والحماية، ورأى ما يصيب أصحابه من الشّدّة والبلاء، وأنه غير قادر على حمايتهم، ودفْع البلاء عنهم؛ طلب إليهم أن يخرجوا بدينهم إلى أرض الحبشة خوفا عليهم من الفتنة، حتى يجعل الله لهم فرجا مما هم فيه من الشّدّة والبلاء))[1]؛ وهذا الذي ذكره الحزب رواه ابن هشام في سيرته[2]، عن ابن إسحاق أن رسول الله ﷺ قال: (**لو خرجتم إلى أرض الحبشة، فإن**

---

(١) إعادة النظر، (١).

(٢) سيرة ابن هشام، (١/٢٦٦).

بها ملكا لا يُظلم عنده أحد، وهي أرض صدق، حتى يجعل الله لكم فرجا مما أنتم فيه)؛ إن فعل الرسول ﷺ يدل على أنه لم يقصد بإرسال هؤلاء إلى الحبشة شيئا له علاقة بالدولة، وكل ما قصده هو حماية رجاله من ظلم الظالمين؛ وسبب ذلك في تقديري: أن الفرصة أيامها لم تكن سانحة للعمل من أجل الدولة الإسلامية.

وهذا قريب مما ذكره الحزب عن شبابه في فترة من الفترات، ففي إعادة النظر تعقيبا على ما ذكره الحزب من أثر سطوة جمال عبد الناصر، وأنه صار بتعبير الحزب: معبود الجماهير، وتأثير ذلك على كثير من شباب الحزب بالأذى والتشكيك، مما أدى إلى أن يترك بعض شباب الحزب حزبهم، تقول النشرة على أثر كل ذلك: ((وكان كل هم الحزب في تلك الفترة أن يبقى على قيد الحياة في مكانه دون أن يتقدم، حتى لا يجرفه التيار بعيدا ويحطمه..))[1]؛ وعلى أثر ما ذكره الحزب من تعرض شبابه لأذى الحكام الشديد، ((لم يمنع الحزب شبابه من الخروج إلى خارج المجال فرارا من الأذى، كما سمح رسول الله ﷺ لأصحابه الذين لا حامي لهم من أن يهاجروا إلى الحبشة، فرارا إلى الله بدينهم))[2].

---

(١) إعادة النظر، (٥).

(٢) إعادة النظر، (٧).

حتى إن الرسول ﷺ رأى أن فرصة إقامة الدولة في المدينة قد تكون سانحة في يوم ما، فلما بدا له غير ذلك، بعد أن أخبره خبراء المدينة، العارفون بها، بحال المدينة، عدل عما رأى من تلك الخطوة التي كان يريد سلوكها؛ ففي إعادة النظر: «لقد طلب رسول الله ﷺ من النفر الستة من الخزرج بعد أن آمنوا به، أن يحملوه معهم إلى المدينة، فقد ورد في كتاب الإصابة عن ابن جريج عن عكرمة أن النبي ﷺ أراد أن يذهب مع الستة الذين آمنوا به فقالوا له: إن بيننا حربا، وإنا نخاف إن جئتنا على هذه الحال أن لا يتهيأ الذي تريد، فوعدوه العام المقبل، وروى ابن سعد في الطبقات أن رسول الله ﷺ قال للنفر الستة بعد أن أسلموا: **(تمنعون لي ظهري حتى أبلّغ رسالة ربي)**، فقالوا: يا رسول الله: نحن مجتهدون لله ولرسوله، نحن فَاعْلم: أعداء متباغضون فإن تقدُم علينا ونحن كذلك، لا يكون لنا اجتماع عليك، فدعنا حتى نرجع إلى عشائرنا لعل الله يصلح ذات بيننا، وموعدك الموسم من العام المقبل»[1]؛ هذه القصة التي ذكرها الحزب رواها ابن سعد في الطبقات، وفيها قول هؤلاء النفر الستة: «نحن فاعلم: أعداء متباغضون، وإنما كانت وقعة بعاث عام الأول، يومٌ من أيامنا اقتتلنا فيه، **فإن تقدَم ونحن كذا، لا يكون عليك اجتماع**، فدعنا حتى نرجع إلى عشائرنا، لعل الله يصلح

(١) إعادة النظر، (٢).

ذات بيننا، وموعدك الموسم العام المقبل»[1]؛ إن قولهم: «فإن تقدَم ونحن كذا، لا يكون عليك اجتماع»، تصوير رائع لحالة الواقع الذي يعيشونه في بلدهم، فالفرصة لم تكن سانحة لإقامة الدولة، وإن التوجّه لإقامتها في غير فرصتها غياب عن الواقع، وهو ما يأباه رسول الله ﷺ.

إنه يكفي في تقديري أن يكون أمر الدولة الإسلامية في عمق تفكير العاملين للإسلام، حتى إذا تهيّأ أمرها، ولو بعد زمن طويل، فحينها فقط يكون التخطيط لأجلها، على حسب واقع ذلك الزمان، وذلك البلد الذي يمكن أن تقام فيه.

أما غير هذا، فلا يعدو أن يكون عبثا بالعواطف، ولعبا على وترٍ نفسي يمتلئ حبا للدولة الإسلامية، وربما يكون خديعة، وربما يكون أكثر من خديعة..

ربما يكون استنزافا للقدرات، وتضييعا للطاقات، وتنفيسا عن العواطف، حتى لا تعمل عملا يُنتج خيرا!

وهذا يقودنا إلى الفصل الأخير من هذه الدراسة.

---

(١) طبقات ابن سعد، (١/١٨٦).

الفصل الرابع: أثر رؤية حزب التحرير لطريق الدولة على مسلكه الدعوي

هل كانت رؤية الحزب التي تقدّم ذِكرُها ذات أثـــر في مـــسلكه الدعوي، أم كانت خالية عن الأثر؟.

لا يمكن في تقديري ألا يتأثّر سلوك الإنسان برؤيته لجوانب الحياة، فما من رؤية يراها الإنسان إلا وتؤثّر في مسلكه الذي يسلكه، ولربما بدا التأثير واضحا، ولربما احتاج للتعرف عليه إلى شيء من التفحّص.

ولحزب التحرير رؤية مضى شرحها، تتعلق بالطريق إلى الدولـــة الإسلامية، وهو كغيره من البشر، يتأثر سلوكه برؤيته، وعليه، فلا بـــدّ من أثرٍ ينتج عن تلك الرؤية، وقد ينجح الإنسان في استكشاف الأثـــر، وقد لا يحالفه النجاح؛ وأنا ها هنا أجتهد في التعرّف على بعض آثـــار تلك الرؤية، وأعرضها في مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: أثر رؤيته في دائرة عمله ونشاطه.

المبحث الثاني: أثر رؤيته في مسيره.

المبحث الثالث: حزب التحرير ووقت قدوم الخلافة.

والله الموفق للصواب.

المبحث الأول: أثر رؤيته في دائرة عمله ونشاطه

سبق الحديث فيما مضى عن بذل الحزب كثيرا من الجهد في سبيل طلب النصرة، وأنه منذ منتصف الستينيات تقريبا وهو يحاولها، فحصر الحزب دائرة عمله في تلك الدائرة غالبا، مع استمراره في الاستقطاب والتوعية على حسب أفكاره ومفاهيمه، وهو بعد أن يستقطب، لا يفعل شيئا سوى مزيد من الاستقطاب، ولا يُفعّل شبابه في غير مزيد منه، منتظرا نصرة أهل القوة والشأن من أجل استلام الحكم!.

فصار عملُه محصورا في شيئين لا ثالث لهما: **أولهما**: الاستقطاب، وما يكون في خدمته من وسائل كالمؤتمرات والمجلات والإصدارات، وغيرها مما يُسهم في الاستقطاب، وما يتبعه من توعية للمستقطَبين، وربما تنفيرهم من غير حزب التحرير؛ **والثاني**: طلب النصرة.

إن جمْعَ حزب التحرير لا يفعل سوى هذين الأمرين، ويستخدم قادة هذا الجمع بعض التبشيرات التي توهم السامعين أن الدولة الإسلامية في انتظار الإعلان فحسب، وهذا أيضا يُسهم في الاستقطاب، أو هو للاستهلاك الحزبي!.

وماذا بعد الاستقطاب؟ ماذا يفعل المستقطَبون؟ الجواب: لا شيء، سوى مزيد من الاستقطاب، مع انتظار النصرة!!.

إن مسلك الحزب وقع تحت تأثير رؤيته القاضية بأن الطريق هو ذاك الذي تقدّم شرحُه، وأنه الطريق الوحيد دون سواه، رغم ما في بعض جوانبه من بداهة الواقع، التي يكتشفها الإنسان بأدنى تأمّل، بعيدا عن حنكة المحنّكين، وتجربة المجرّبين؛ غير أنه جعل من الطريق ما لا يقرّه الواقع، وما لا تعرفه السيرة، ناسبا إياه إلى السيرة!.

وكناتج لذلك التأثّر، لم يرَ الحزب لنفسه سلوك كثير من المسالك التي تنفعه هو، وتنفع الإسلام والمسلمين، بل وقف عائقا ومشكّكا في من يسلك بعض المسالك الأخرى، وهو يربط مسالك غيره برؤية مفادُها أنها لا توصل إلى الدولة الإسلامية، إن لم تتضمن رؤيته شيئا من اتهام الذمم؛ وهو ينسى أن الرسول ﷺ كان يسلك بعض المسالك التي ليس هدفها الأساس الوصول إلى الدولة الإسلامية، بل هدفها الأساس: الاستجابة لحاجة أو ضرورة من ضرورات الجماعة المسلمة التي أنشأها وهو لا يزال يرعاها؛ وكمثال على ذلك، أمرُه ﷺ أصحابه بالهجرة إلى الحبشة قائلا لهم: (**إن فيها ملكا لا يُظلم عنده أحد**)، وقد تقدّم هذا قريبا؛ وموقفه هذا يُشكّل استجابة لحاجة الجماعة التي يرعاها، والذي دفعه إلى التفكير بتلك الخطة تحديدا، هو خبرته بواقع الأمم من حوله، أو وحي الله إليه؛ وحركةُ الهجرة إلى الحبشة لم تكن تهدف إلى أكثر من توفير الأمن لفريق من الجماعة المسلمة في ذلك الزمان.

وأضرب مثالا واحدا يتمثّل فيه انصراف الحزب عن أعمال هامّة، تنفعه وتنفع المسلمين والإسلام، ألا وهو رفضُ الحزب لتأسيس جمعيات، أو المشاركة في عضويتها، بل هو فوق ذلك تحريمُه مثل هذا الإسهام[1].

وكنتُ قد عرضْتُ في كتابي قراءات في فكر حزب التحرير الإسلامي لموقف الحزب من الجمعيات، وبيّنتُ أنه يحرّمها، بحجة أنها من رعاية الشؤون، ورعاية الشؤون لغير الدولة حرام بحسب الحزب، ولا داعي ها هنا لإعادة رؤية الحزب في هذا الباب، غير أني أشير إلى اعتباره الجمعيات صخرة في طريق العمل للدولة الإسلامية، وكان مما قاله الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى في موضوع الجمعيات: «وذلك أن الأمةَ الإسلامية برُمَّتها، بحكم وجود بعض الأفكار الإسلامية، وبحكم تطبيقها لبعض الأحكام الشرعية، وبحكم تمكّن بعض المشاعر الإسلامية فيها بتأثير الإسلام، توجد فيها أحاسيس النهضة، وفيها عاطفة الخير، وفيها المَيل الطبيعي للتكتّل، لأن روح الإسلام روحٌ جماعية، فإذا تُركت الأمة الإسلامية وشأنها، تحوّل هذا الإحساس منطقيا إلى فكر، وأنتج هذا الفكر عملا ينهض/

(١) خصّ الحزب الجمعيات التعاونية خاصّة بتحريم أكثر وضوحا مما خصّ به الجمعيات الخيرية، وذلك عندما حرّم مجرّد التعامل معها؛ ففي نشرة أجوبة أسئلة صادرة في ١٩٧١/١/٢٢م، ورد النصّ التالي: «الجمعيات التعاونية لا يجوز معاملتها مطلقا، لا شراء بضاعة، ولا استئجار مخازن، ولا غير ذلك».

بالأمة، **ولكن وجود الجمعيات حال دون ذلك، لأنها كانت متنفّسا لهذه العاطفة المتأجّجة، وتصريفا لذلك الإحساس في هذه الجزئية من العمل،** وهي جزئية الجمعية، فيرى عضوُ الجمعية أنه بنى مدرسةً، أو أنشأ مستشفى، أو ساهم في عمل من أعمال البِرّ، **فيشعر بالراحة والطمأنينة، ويقنع بهذا العمل؛ بخلاف ما لو لم تنشأ هذه الجمعية، فإن الروح الجماعية تدفعه للتكتّل الصحيح، وهو التكتّل الحزبي، الذي يوجِد النهضة الصحيحة**»[1]، وطرحتُ سؤالا في كتابي قراءات في فكر حزب التحرير الإسلامي مفادُه: ألا يمكن أن نطبّق ذلك المقياس على الحزب نفسه، فنقول له: إن في الأمة ميلا طبيعيا نحو الدولة الإسلامية، وجاء حزب التحرير فنفّس هذه العاطفة المتأجّجة، فيرى التحريري أنه أسهم في حزبٍ يعمل للدولة، فيشعر بالراحة والطمأنينة، ويقنع بهذا العمل، بخلاف ما لو لم ينشأ الحزب، فإن حب الدولة الإسلامية يدفعه إلى البحث عن الحركة العارفة بدينها وبطريقها؟! هو مجرّد سؤال!.

وذكرَت نشرة تحريرية بعنوان: حمل الدعوة، جملةً من الجمعيات، وعلى رأسها الجمعيات الخيرية وجمعيات تحفيظ القرآن وغيرها، ثم عقّبت على ذكرها بقولها عمن يقوم بشأنها: «..ولم يُدركوا أنهم **أصبحوا**

(١) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (١٧-١٨).

صخورا في طريق عودة الإسلام لواقع الحياة، وأنهم بعملهم هذا يستنزفون طاقات الأمة"!

وهكذا ينتقل الأمر من الحكم عليها بالتحريم، إلى اعتبارها متنفّسا للعاطفة المتأجّجة للنهضة، إلى اتهام أصحابها والقائمين عليها بأنهم صخور في طريق عودة الإسلام إلى واقع الحياة.

وأحسب أن رؤية الحزب هذه جاءت أساسا من فهمه الخاطئ للطريق، فاعتبر القائمين على الجمعيات حجر عثرة في الطريق! ولو تأمل لوجدهم داعمين للطريق الموصل إلى الدولة الإسلامية.

وكنت قد اقترحْتُ في كتابي قراءات في فكر حزب التحرير الإسلامي فكرة دعوْتُ حزب التحرير إليها، ألا وهي فكرة إنشاء الجمعية التحريرية الإسلامية، أو ما شابه هذا العنوان، ليتخلّص الحزب عن انغلاقه في طريق طلب النصرة، التي يبذل لأجلها جهده من أكثر من أربعين عاما!.

المبحث الثاني: أثر رؤيته في مسيره

لا شكّ أن الحزب أخفق، كما ذكر هو، في كل مرة كان يريد أن يباشر بها استلام الحكم، وهو في ذلك يُسهم في رؤيتي لطريقه التي رآها موصلة إلى الدولة؛ فبينما بعضها لا يتجاوز كونَه بدهيات لا تؤهل الحزب لشرف اكتشاف أمر غائب؛ فإن بعضها مما يأباه الواقع.

وعليه، فلا بد من استعراض بعض المسائل في المطالب التالية..

المطلب الأول: الإخفاق في الوصول إلى المطلوب

قد يُسرع كثير من شباب الحزب بالقول: كيف تدّعي أن الحزب أخفق، وها هو يملأ سمع الناس وبصرهم؟ وها هم أعداء الإسلام يحذّرون الغرب من الحزب، ويحرّضون عليه، لأجل أهدافه التي سيصل إليها قريبا إن شاء الله تعالى؟

قد يُسرع كثير من شباب الحزب إلى قول ذلك وأكثر منه؛ ولكن هذا لا يعني شيئا في دائرة هذا المطلب الذي يدور حول إخفاق الحزب في الوصول إلى أهدافه المتمثّلة باستئناف الحياة الإسلامية؛ ولا يدور كلام هذا المطلب حول تراجع مواقف الحزب الدعائية والإعلامية! التي يبهر بها شبابه!

إن تضخيم الحزب لنفسه، وترويجه لبعض دعاياته عن نشاطه وتقدّمه، شيء؛ ووصول الحزب إلى أهدافه في إقامة الدولة واستئناف الحياة الإسلامية شيء آخر؛ **إلا إذا انحصرت غاية الحزب في الدعاية والإعلام!** والحزب أدرى بهذا الانحصار إن وقع، وقد يدري غيرُه بعض ما لا يحبّ الحزبُ ذِكرَه!

وعودةً إلى مسألة إخفاق الحزب في وصوله إلى المطلوب..

فهل في هذا الإخفاق من ضير؟ ألم يدعُ نوح ﷺ إلى الله ألف سنة إلا خمسين عاما، فما آمن معه إلا القليل؟ هل يعني عدم الوصول إلى المطلوب بالضرورة خللا في الفهم، أو خطأً في معرفة الطريق؟.

أما أنا، فلا أقول بذلك، غير أن الحزب حينما حكم على الحركات الإسلامية التي سبقته بالإخفاق، اعتبر أنها أخفقت لأجل عدم قيامها على الفكرة الصحيحة، ولأجل على عدم معرفتها للطريق الموصل[1]؛ **غير أن الحزب يقول هذا الكلام حينما يحكم على الآخرين فحسب،** أما حينما يحكم على نفسه، فهو أبعد الناس عن إقراره بعدم فهمه للطريق الموصِل، وبعدم قيامه على الفكرة الصحيحة!

(١) كما هو منصوص عليه في بعض كتب الحزب، يُنْظَر على سبيل المثال: التكتل الحزبي، لتقي الدين النبهاني، (٤)، وحزب التحرير، كتيّب تعريفي أصدره الحزب في ٢٠ شعبان ١٤٠٥هـ، ٩/٥/١٩٨٥م، (١٤-١٥).

والحزب يعترف بإخفاقات عدّة صادفتْه في طريقه، وهذان مثالان:

أولا: اعترافه بعدم ظهور أي تأثير له بين الناس في مجاله: ففي نشرة جواب سؤال، ليست مذيّلة بتاريخ إصدارها، أن «حمل الأمة للرسالة التي يحملها الحزب، شرط أساسي لقيامه في مهمّته، وأن وجود وعي عامّ ينبثق عنه رأي عامّ أمر جوهري حتى يجوز للحزب أن يأخذ الحكم في أي جزء من مجاله»، ولكن، ما الذي حصل للناس في جميع المجال؟ تقرّر النشرة ذاتها أنه لا وجود للأفكار الإسلامية الأساسية بين الناس، «حتى العقيدة، وهي الأساس في كل فكر وحكم، لا وجود لأفكارها في أحاديثهم ومناقشاتهم، وبالطبع، لا يُنتظر أن يبدؤوا في علاقاتهم أي أثر لأفكار الإسلام»، قالت النشرة مباشرةً: «**وبهذا يبدو أنه لم يظهر للحزب أي تأثير بين الناس في مجاله**»[1]، وهو اعتراف صريح بالإخفاق الذي عانى منه الحزب قديما، ويبقى السؤال: هل تغير الحال حديثا؟ أقول: الذي تغيّر شيء واحد: هو تحوّل الحزب إلى تضخيم ذاته إعلاميا، حتى يحسب تابعُه أنه يحقّق إنجازاتٍ!

وللإجابة عن إشكالية عدم وجود أي تأثير للحزب بين الناس، ترفض نشرة الحزب أي تفسير لها يعود إلى فهم الطريقة أو إساءة

(١) هذه النشرة موجودة ضمن مجموعة: الدوسيتين، (٢٣٩).

تطبيقها، فإن الحزب يقرّر أن طريقته ((أحكام شرعية فُهمت من الكتاب والسنة، ولا سيما سيرة الرسول ﷺ))، وتواصل نشرة الحزب رفضها أن يكون خطأ ما في الطريقة أو فهمها مَرجعا لتلك الإشكالية المذكورة، وتقول: ((ومن ذلك يتبين أن ما يبدو من عدم ظهور أي تأثير للحزب بين الناس من حيث الأفكار الإسلامية الأساسية، ليس ناتجا من خطأ في فهم الطريقة، ولا عن إساءة في تطبيقها، ولا عن انحراف عنها، وإنما طبيعة الطريقة نفسها لا تجعل بروز آثارها سريعا، وطبيعة المجتمعات ولا سيما المجتمعات المتأخرة فكريا، يكون انتقال الحرارة إليها بطيئا جدا، أي يكون تأثّرُها بالأفكار يحتاج إلى المدى الطويل والجرعات القوية، ولهذا لا بد أن يكون الإيمان بالطريقة إيمانا جازما، لا يؤثّر عليه عدم ظهور تأثيرها)).

ثانيا: اعترافه بأنه تحت الصفر بعد بضع سنوات من دخوله مرحلة التفاعل في جميع مجاله: في نشرة بعنوان: أحكام عامة، ويظهر من شكل صياغتها أنها إجابات عن أسئلة أرسلها بعض أعضاء الحزب، ولم تُذكر الأسئلة، وإنما ذُكرتْ الإجابات فحسب، وهي بلا تاريخ، لكن فيها ما يُشعر أنها مكتوبة عام ١٩٦٧م أو بعده، إذ تذكر النشرة أن غانم عبده مكث أربعة عشر عاما في الحزب قبل أن

يتركه، وبما أنه من مؤسّسين الحزب[1]، وبما أن الحزب قد تأسّس عام ١٩٥٣م، فإن هذا يعني أن هذه النشرة مكتوبة على الأقل سنة ١٩٦٧م..

ورد في هذه النشرة قول الحزب: ((المجتمع هو عبارة عن العلاقات، فمن كان يؤثّر في العلاقات ولو مع غيره، فهو فوق الصفر،...، ومن كان لا يستطيع تغيير العلاقات، لا بمفرده ولا مع غيره، ولا من الجماعة التي تستطيع أن تغيّر، فهو تحت الصفر))، وبعد سطور تضرب النشرة مثالا بوضع الحزب في العراق وفي الأردنّ، لتؤكّد أن الحزب في العراق في فترة كتابة النشرة تحت الصفر، وتقول عن الأردنّ: ((**وحزب التحرير في الأردنّ تحت الصفر**، فرجل مثل أنور الخطيب أو وصفي التلّ أو سليمان النابلسي أو غيرهم، يؤثّر في العلاقات فتحسب له السلطة ألف حساب، ولكنّ حزب التحرير لا يؤثّر، فالرجل الواحد في البلد أكبر من حزب التحرير من حيث تغيير العلاقات، فيكون هذا الرجل فوق الصفر، **وأما حزب التحرير فلا يزال تحت الصفر، وقل مثل ذلك في جميع المجال**؛ وإذا كان غانم عبده يمكث في الحزب ١٤ عاما ثم يتركه، ثم يأخذ بمهاجمته بشكل عنيف دون أن يحسب له أي حساب، ولكنّ غانما هذا لا يجرؤ على مهاجمة وصفي التل، فلو كان

(١) يُنْظَر: حزب التحرير الإسلامي، لعوني جدّوع العبيدي.

حزب التحرير فوق الصفر، وغانم تاجر له تجارة، فإنه يخشى حزب التحرير أن يؤثّر عليه، فلا يجرؤ على مهاجمته،...، ونحن لم نقوّم أنفسنا بأدنى من حقيقتنا، بل قوّمناها بما تساوي من ثمن في المجتمع، أي في العلاقات، فالحزب حزب منشورات، وهو في المجتمع تحت الصفر بكل تأكيد))؛ والسؤال: هل تغير حال الحزب عما تقوله هذه النشرة؟ الله أعلم، لكن الحزب والناس أيضا يعلمون!.

وأطالب الحزب بأن يذكر بلدا واحدا هو فيه فوق الصفر، على حسب مقياسه هو، والذي ذكرتْه النشرة التي نقلتُ عنها!.

المطلب الثاني: انحصار الرؤية فيما لا يوصل يعني عدم سلوك الطريق الموصل

وهي نتيجة قاسية على الحزب الذي يرى نفسه دون ما سواه من الأحزاب عاملا لاستئناف الحياة الإسلامية، لكن هذه القسوة هي الحقيقة التي أدعو حزب التحرير إلى الالتفات إليها، **لإعادة النظر**!.

وأبدأ بما ذكره الحزب، لأذكر ما لديّ حول كلامه: ورد في منهج حزب التحرير في التغيير: ((أما إذا كانت الدار دار كفر، وكانت أحكام الإسلام غير موضوعة موضع التطبيق، **فإن إزالة الحاكم الذي يحكم المسلمين بما تكون عن طريق النصرة**، اتّباعا للرسول ﷺ في سيره

لإقامة دولة الإسلام، وتطبيق أحكام الإسلام»[1]؛ وهو تعبير يفيد حصر الطريق في الحال المذكور في طلب النصرة.

وأوضح من ذلك النصّ ما ورد في نشرة أجوبة أسئلة بعنوان النصرة، صدرت عام ١٩٦٨م، تقول تلك النشرة: «فإن حزب التحرير يطلب النصرة من غير الحزب، أي: **يطلب النصرة من غير الحزب أن ينصره ويسلّمه الحكم**، فإن الرسول ﷺ قد فعل ذلك، **والحزب لا يصحّ أن يفعل غير ذلك، لأن هذه طريقة، أي هذا حكمٌ شرعي، فهو مقيّد به**»[2]؛ إن هذا فهم مخلول لمعنى الاقتداء بالرسول ﷺ.

هذا، وديار المسلمين الآن عند الحزب ديار كفر؛ ففي منهج الحزب في التغيير: «إلا أننا ندرك كذلك أن **بلاد المسلمين اليوم مع الأسف لا تعتبر دار إسلام**»[3]، بل يقول الحزب في نشرة حمل الدعوة بصراحة أكثر: «فإن الحكّامَ اليوم ليسوا أمراء دار الإسلام، **بل ليس هناك اليوم دارُ إسلام، وإنما الدار الآن دار كفرٍ**»[4].

---

(١) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٢٥).

(٢) نشرة أجوبة أسئلة بعنوان: النصرة، صدرت في ٥ شعبان ١٣٨٨هـ، وفق ١٩٦٨/١٠/٢٧م.

(٣) منهج حزب التحرير في التغيير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٣٤).

(٤) نشرة حمل الدعوة، ضمن مجموعة النشرات الضخمة، الدوسيتين،

إذن الحزب يحصر بوابة الدولة الإسلامية في ديار المسلمين اليوم في طلب النصرة التي تبين من بعض كلام الحزب نفسه أنها غير ممكنة، وهو ما يعني في نهاية المطاف ما يلي:

١- حزب التحرير يحصر المدخل الموصل إلى استلام الحكم في ديار المسلمين في طلب النصرة دون غيره، مدّعيا الاقتداء في هذا بالرسول ﷺ.

٢- طلب النصرة يكون من أصحاب القوة في مجتمع ما، ولا يكون هؤلاء من الحزب!.

٣- أصحاب القوة في أي مجتمع واقعون تحت سيطرة الحاكم، فلا يجير على الحاكم أحد، على حسب تعبير الحزب.

٤- الحاكم يرى الحزب عدوّا له، ولذلك فلا أمل في الحاكم.

٥- فطريق طلب النصرة مسدود، لأن القادرين عليها تحت سيطرة الحاكم؛ والحزب أصاب في هذه النقاط الثلاثة الأخيرة.

٦- والحزب يقرّر فوق هذا: أنه لا بدّ من طلب النصرة لاستلام الحكم في ديار المسلمين، ولا يصلح غير طلب النصرة، وهذا عنده يرجع إلى أن طلب النصرة هو طريق الرسول ﷺ!.

---

(٢٢٤).

٧- هذا يعني أن الطريق الوحيد الموصل إلى الدولة الإسلامية مغلق، وحينما يصرّ الحزب على الطريق المغلق، وأنه وحده الطريق دون غير، **فكأنه يقول في النهاية: لا أمل في الدولة.**

٨- أن تجعل الطريق لا بدّ أن يمرّ في باب مغلق بهذا الإحكام، ثم تقول: لا طريق سواه، ثم تصرّ أن تسلكه دون غيره، رغم اعترافك بإغلاقه، **فكأن هذا يعني أنك لا تريد الوصول إلى الدولة الإسلامية!.**

٩- فأين تذهب الدعايات الهائلة التي يطلقها الحزب عن نفسه، وأنه هو من سيصل إلى الدولة، وأنها مسألة وقت؟!.

لا شك أن الدولة ستقوم بإذن الله تعالى، فهي وعد الله، وهي ضرورة الحياة البشرية، وإليها تسير حركة التاريخ؛ لكنّ حزب التحرير أبعد العاملين لها عن الوصول إليها.

المطلب الثالث: السلبية بعد الاستقطاب

وأعني بذلك أن الحزبي التحريري لا يعمل شيئا بعد أن يستقر به المقام في الحزب، سوى ما يراه تبيانا لحكم شرعي، مع ما يضاف إليه من إيصال نشرة، أو حضور محاضرة أو حلقة، وما إلى ذلك من أمور؛

وذلك راجع إلى وهمه أن الحزب يعمل، وأن وجوده في حزب يعمل، يعني أنه أحد العاملين، وأنه يكون قد أدّى ما عليه!.

وهي قضية قاسية على الحزب، أن يُتّهم بالسلبية، غير أني أسأل الحزبي: ماذا يفعل حزبك للوصول إلى الدولة، حتى يصحّ أن تصف نفسك من العاملين في إطار حزب عامل؟.

إن حزب التحرير للأسف يُكثر من الدعوى، ويُكبّرها، ويوهم شبابه بأنه عامل للدولة، أو أنه الوحيد الذي يعمل لها، ثم يدخل الذي وقع في الوهم الحزبي إلى حظيرة الحزب، ويرى أنه أدى فرض الله عليه بالعمل للدولة الإسلامية..!.

وهذا يذكّر بنقد النبهاني للجمعيات بقوله: «فيرى عضوُ الجمعية أنه بنى مدرسةً، أو أنشأ مستشفى، أو ساهم في عمل من أعمال البِرّ، **فيشعر بالراحة والطمأنينة، ويقنع بهذا العمل؛ بخلاف ما لو لم تنشأ هذه الجمعية، فإن الروح الجماعية تدفعه للتكتّل الصحيح، وهو التكتّل الحزبي، الذي يوجِد النهضة الصحيحة**»[1]، ألا يمكن أن يقال هنا: إن التحريري يرى أنه دخل الحزب وقرأ نشراته وآمن بأفكاره، **فيشعر بالراحة والطمأنينة، ويقنع بهذا العمل**، بخلاف ما لو درس الحقيقة، فعرفها؟!.

(١) التكتل الحزبي، للشيخ تقي الدين النبهاني، (١٧-١٨).

وإلا، فما هو عمل الحزب أكثر من نشرات وإصدارات تتضمن صوابا وخطأً، وإغفالا للعاملين للإسلام، واهتماما للعلماء والمجاهدين؛ وأكثر من مسيرات ومؤتمرات ومحاضرات وحلقات تقول للناس إن حزب التحرير سيقيم الدولة، فبايعوا أيها الناس حزب التحرير، لتنالوا الدولة؟!؛ ماذا عند حزب التحرير أكثر من ذلك؟.

أرجو ألا أكون ظالما لهم، ولأجل ألا أظلمهم، فلا بد أن أذكر أنهم يعملون لأجل الدولة الإسلامية عملا لا يعمله غيرهم، وهو: طلب النصرة، وهم يحسبونه وحده الطريق المفروض شرعا لبلوغ الدولة.

إن الحزبي يرى أن حزبه يقوم بواجب طلب النصرة، بل بفريضتها، فهو إذن عامل للدولة، مقبل على استئناف الحياة الإسلامية، وهنا يتمّ القعود، إذ الحزب يعمل، وهو في حزب يعمل!!.

وهو مستعد لقراءة نشرة الحزب، والسير في مسيراته، وحضور محاضرات، منتظرا أمانيه أن يحقّقها الحزب!.

المبحث الثالث: حزب التحرير ووقت قدوم الخلافة

يعجبني في مستهلّ هذا المبحث ما ذكره أحد كُتّاب حزب التحرير في مسألة النصر ومتى يكون، قال: "إن من يقول إن النصر تأخّر على الحقيقة وليس على المجاز، لا بد وأن يكون عالما بموعده، وإلا كيف يعرف أن ثمة تأخيرا إن لم يعرف الموعد المضروب لِما تأخّر؟"[1]؛ وهو كلامٌ رائع، يستحقّ أن يُسجّل بماء الذهب، وبأحرف النور..

فالوقت في علم الله تعالى، ولا أحد من خلقه يعلمه، إلا إذا كانت أدلة تدلّ عليه، وليس ثمة أدلة، كل ما هنالك قطعيات دالّة على انتصار الإسلام، ويلزم من انتصار الإسلام: أن تكون له دولة تتمثّل فيها طموحات المسلمين، وتطبّق شرع الله عز وجلّ، ولا تحديد لوقت هذا كلّه.

غير أنك تفهم من حزب التحرير رؤية مغايرة لبعض ما تقدّم ذكرُه، ولا أودّ أن أقرّر رؤية حزب التحرير في هذا الجانب من عندي، بل أَترك كتبَه وبياناته تتكلّم، ثم سأسمح لنفسي بالتحليل والتعليق والبيان..

---

(١) الطريقة والوسيلة والأسلوب، لأبي الحارث التميمي، (٨)، موقع العقاب، alokab.org.maqalat.

المطلب الأول:سذاجة رؤية الحزب لطريق الدولة

تتسم رؤية الحزب لطريق إقامة الدولة الإسلامية بغاية البساطة والسذاجة، وتتسم رؤيته لمطالب إيجادها بغاية البعد عن الواقعة..

ففي نشرة أصدرها الحزب بتاريخ ١٩٦٩/١/٤م ورد ما يلي: ((**لا يُشترط في إقامة الدولة أي ظرف، بل مجرّد توفّر رأي عامّ، وعددٍ كافٍ من الأشخاص، وقوة مادّية كافية لحماية الدولة**، فإذا وُجد في أي قطر رأي عامّ للحزب، وعدد كافٍ من الأشخاص، وكانت قوة البلاد المادية كافية لحماية الدولة، فإن ذلك يكفي لإقامة الدولة؛ وأما نقطة الارتكاز، فأيّ مدينة أو قرية وُجد فيها رأي عامّ، وكان التجاوب من غيرها مضمونا، فإن الدولة تقام في القرية أو المدينة مهما كانت، ما دام التجاوب من غيرها مضمونا))[1].

وأناقش هذا النصّ بالأمرين التاليين:

أولا: يحصر الحزب شروط إقامة الدولة في توفر رأي عامّ، وعدد كافٍ من الأشخاص، وقوة مادية كافية لحماية الدولة، ويقول: إن ذلك كافٍ لإقامة الدولة؛ والسؤال: عن أية قوة مادية يتحدث، هل يتحدّث عن قوّته هو؟ الجواب: لا، لأنه لا يملك القوة المادّية؛ إذن ربما يكون

(١) ملفّ للنشرات، من جمع حزب التحرير، (٩٥).

حديثه عن قوة الجيش المقيم في ذلك البلد الذي يسميه نقطة ارتكـــاز، فهل يثق الحزب كل هذه الثقة بقوة أي بلد من بلاد الارتكاز حتى يعتبر الأمر بتلك السهولة الظاهرة في كلامه؟.

ثانيا: ويقرّر أن نقطة الارتكاز يمكن أن تكون مدينة أو قرية كان فيها رأي عامّ، وكان تجاوب غيرها معها مضمونا؛ من هو هذا الغـــير؟ هل هو مدينة أخرى، أم قرية أخرى، أم دولة أخرى؟ وأخيرا: هل ذلك الغير قادر على حمايتها أيضا؟ ثم: ماذا عن قدرة هذه المدينة أو القريـــة على مواجهة الأعداء المتربصين؟ إن قدرات كالتي يعرضـــها الحـــزب، أعجز عن مواجهة جزء من التحديات!.

الحزب الذي يقدّم نفسه على اعتباره مكتشف المخططات، وأنـــه الذي لا يغيب عنه الواقع، وأنه الذي يعرف كل ما هنالك، يرى إنشاء الدولة بهذه البساطة.

من حقّ الحزب أن يقول لي: إن هذا الكلام كتب عـــام تـــسعة وستين، أي قبل أربعين عاما، وكانت الأمور تبدو أيامها هكذا؛ أقول: من حقه أن يقول هذا، غير أن كلامه الكثير الذي قرّر فيه أن الخلافـــة على الأبواب، يؤيّد بساطة الحزب في التفكير في طريق الدولة، ويؤكّد ما في ذلك النصّ.

هذا، وفي نشرة بغير عنوان، ولكنها مذيّلة باسم حزب التحرير، أصدرها الحزب في الثامن والعشرين من ذي القعدة ١٣٨٥هـ، الموافق للتاسع والعشرين من آذار عام ١٩٦٦م، تقول هذه النشرة: «أما سلطان الإسلام، فأية قوة تستطيع أن توجِده، وأن تصمد فيه أمام هذه القوى الجبارة التي لا تسمح بوجوده؟ وهل تسمح الدول الكبرى أن يقوم للإسلام سلطان؟ بل هل يسمح هؤلاء الحكام أن يقوم للإسلام سلطان؟ لذلك يعظُم الأمر على المسلمين ويظنون أنه من المستحيلات؛ **ولكن الواقع أن إقامة سلطان الإسلام في بلاد المسلمين، أهون من إقامة أي سلطان**، سواء من طبيعة السلطان من حيث هو سلطان، أو من طبيعة سلطان الإسلام من حيث هو سلطان إسلامي؛ **أما من حيث طبيعة السلطان، فإن السلطان يكمن في الأمة أو في الفئة الأقوى، والناس في أي بلد إسلامي مسلمون، فكانت إقامة سلطان إسلامي فيهم أهوَنَ من إقامة أي سلطان**(!!!)»[1]؛ وأما من حيث طبيعة السلطان الإسلامي، فإنها توجب أن يقف المسلم أمام عشرة عند بدء إقامة السلطان، وأن يقف أمام اثنين في أية حالة أخرى من سائر الحالات، فلو كان الذين يقيمون السلطان أقلية في البلد، فإنهم قادرون على الانتصار على عشرة، فهم أقدر على إقامة سلطان إسلامي من

(١) علامات التعجب هذه من عندنا، وليست في نشرة الحزب.

غيرهم الذين يريدون إقامة سلطان آخر، ولذلك كانت إقامة سلطان الإسلام في بلاد الإسلام، أقرب من إقامة أي سلطان»[1].

وأعجب العجب ما تقرّره تلك النشرة من أن إقامة سلطان الإسلام في بلاد المسلمين، أهون من إقامة أي سلطان!، يمكن أن يقول هذا الكلام إنسان يعيش خارج العالم، أما من يعيش فيه، ويعرف ما هنالك من تحدّيات عظمى في كل سبيل، فلا يمكن أن يقوله.

ثم، أيشفع الواقع لهذه البساطة؟ إذن، لماذا لم تقم الدولة إلى الآن، رغم هذه البساطة القاضية بسهولة إقامتها؟

المطلب الثاني: الحزب يقرّر زمنا لاستلام الحكم

الخلافة هي الغاية التي أنشأ الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله حزب التحرير من أجلها، وهذا أمر مشهور لا يحتاج إلى مزيد بيان.

غير أنه رحمه الله كان فيما يبدو لي واقعا تحت سيطرة حكمه على من سبقه بالإخفاق في إيجاد النهضة، ورأينا حين بحث الأمر في المبحث الأول من الفصل الثاني، أن العامل الزمني كان من وراء هذا الحكم بالإخفاق على سابقيه؛ لقد بدا لنا سابقا أن النبهاني يعتبر البعد الزماني مقياسا للنجاح أو الفشل، وكلامنا يستند على كلام الشيخ نفسه..

---

(١) ملفّ للنشرات، من جمع حزب التحرير، (٤٦).

أمامنا كتاب التفكير للأستاذ تقي الدين النبهاني، ويحاول بعض شباب الحزب أن يقولوا: إنه من الكتب غير المتبنّاة، ويظهر لي أنه متبنّى، أو على الأقل: من كتب الحزب التي أصدرها ونشرها للناس، والدليل على ذلك ما ذكره كتيب حزب التحرير، وهو من إصدارات الحزب: ((وقد ضمّن مجموع ما تبناه، وما صدر عنه من هذه الأفكار والآراء والأحكام في كتبه ونشراته الكثيرة، التي أصدرها ونشرها للناس))[1]، وذكر منها كتاب التفكير.

ورد في هذا الكتاب، أي كتاب التفكير للشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى قوله حول البعد الزمني لأية غاية: ((فالغاية يجب أن تكون محدودة، **وأن تكون ممكنة التحقيق على يد من يسعى إليها، لا على يد الأجيال الآتية، وأن تكون وسائلها متيسّرة، أو يمكن أن تُيسّر إمكانا واقعيا عمليا، أي أن تكون ممكنة التحقيق على يد من يسعَون إليها**))[2]؛ والشيخ لا يترك الأمر دون ذكر ما يمكن أن يعترض به عليه، فأورد على نفسه وفكرته سؤالا قال فيه: ((وهنا قد يرِد سؤال، وهو أن

---

(١) حزب التحرير، من إصدارات الحزب، بلا مؤلف، (٢٨-٢٩)، من المطبوعة، والصفحة (٨)، من المنشورة على الإنترنت في موقع الحزب: http://www.hizb-ut-tahrir.org/.

(٢) التفكير، للشيخ تقي الدين النبهاني، (١٠٣).

عمر الأمم لا يقاس بالجيل الواحد، بل بالأجيال، وأن التخطيط لمستقبل الأمة يجب أن يكون بعيد المدى، بحيث تحققه الأجيال التالية، فكيف يقال إن الغاية لا بد أن يحقّقها نفس الذين يسعَوْن إليها؟»[1].

أجاب الأستاذ النبهاني رحمه الله تعالى: «والجواب على ذلك أن عمر الأمم لا يقاس بالأجيال، ولا بمئات السنين، كما يتوهّم، بل هو يقاس بالعقود، فالعقد الواحد من الزمن، تتحوّل فيه الأمة، وتنتقل من حال إلى حال؛ والفكرة العملية يمكن أن تعطى للأمة وتعلق بها في جيل واحد، مهما وجدت من مقاومة، على شرط جدّيّة التفكير وجدّيّة العمل؛ **ولذلك لا تحتاج الأمة إلى أجيال، ولا إلى مئات السنين، بل تحتاج كل فكرة وكل عمل لأن يُثمر في الأمة إلى ما لا يقلّ عن عقد، فإن في العَقد الواحد يجري تحويل الأمة، وإذا كانت الأمة خاضعة لعدوّها، فإنها تحتاج إلى أكثر من عَقد، ولكنها لا تحتاج إلى أكثر من ثلاثة عقود** مع المقاومة، ولذلك لا بد أن تُثمر الحركة أو العمل أو الفكرة في الأمة على يد الناس الذين يسعَوْن إلى تحقيق هذه الفكرة أو هذا العمل، لا على يد الأجيال التي تأتي بعدهم؛ فالغاية يجب أن تكون من النوع الذي يحققه الساعون إليها، هذا شرط التفكير في الغاية، ولا

(١) التفكير، للشيخ تقي الدين النبهاني، (١٠٣).

تكون غاية إذا كان الساعون إليها لا يحقّقونها بأنفسهم»[1]، هذا كلام الشيخ، ولا شيء يُسند كلامه، لا من النصوص، ولا من سنن الكون، ولا من حقائق التاريخ.

وينقل عوني جدّوع العبيدي في كتابه حزب التحرير الإسلامي عن مقابلة أجراها بتاريخ ١٩٩٠/١١/٣٠م مع الحاج صالح الساكت، وهو كما يصفه: عضو قديم في الحزب، أنه كثيرا ما كان يسمع الشيخ النبهاني رحمه الله تعالى وهو يؤكّد على أن الدولة ستقوم بإذن الله في أقل من ثلاثة عقود[2].

إن الحزب كان مستعجلا جدا في أمر هو أكثر ما يحتاج إلى الرّوِيّة والاتّزان ومعرفة الواقع.

المطلب الثالث: الحزب يتراجع عما قرّره مؤسّسه

لم يتسنّ للأستاذ النبهاني رحمه الله تعالى أن يكتشف خلل فكرته تلك، فقد رحل إلى الدار الآخرة قبل نهاية العقد الثالث من تأسيسه للحزب ببضع سنوات، ولعل الله قد رحمه، فلم يعرّضه للحرج على أثر ثبوت إخفاق مقياسه بِرُمَّته!.

---

(١) التفكير، للشيخ تقي الدين النبهاني، (١٠٤).

(٢) حزب التحرير الإسلامي، لعوني جدوع العبيدي، (١٢٠).

لكنّ الحزب نفسه بعد نهاية العقد الثالث من تأسيسه، يقـــرّر أن المقياس الزماني الذي أتى به المؤسّس رحمه الله تعالى غير صحيح.

ففي نشرة أسئلة وأجوبة، صدرت بتاريخ ٨ محرّم ١٤٠٤هـــــ، وفق ١٤/١٠/١٩٨٣م، ورد من بعض أعضاء الحزب حـــول عبـــارة كتاب التفكير للنبهاني، تلك التي نقلْتُها في المطلب السابق، والتي جعلْتُها بخطّ عريض، وأجريْتُ من تحتها خطّاً؛ ورد حول تلك العبارة في تلك النشرة مجموعة من الأسئلة، منها السؤال التالي: هل معنى العبارة أنه إذا قامت جماعة تدعو لإقامة الخلافة، فلا بد أن تقوم الخلافة قبل ثلاثـــين سنة؟ جاء الجواب كما يلي: ((نعم، هذا ما تعنيه العبارة، غير أنه ينبغي أن يُدرَك ما يلي))، وذكرت النشرة بعض ما ينبغي أن يُـــدرك حـــول العبارة والسؤال، ومنه قولها: ((والناس الذين قاموا وتكتّلوا في حـــزب التحرير، لا زالوا موجودين، وإن توفّي بعضهم))، تقصد النشرة أنـــه لا زال يمكن أن يكون التوقيت المذكور في النشرة صحيحا، إذ ذكرت أنه ورد بعد العبارة التي هي موضع السؤال التتمة التالية، وهي قول الشيخ النبهاني رحمه الله تعالى: ((ولذلك لا بد أن تُثمر الحركـــة أو العمـــل أو الفكرة في الأمة على يد الناس الذين يسعَوْن إلى تحقيق هذه الفكـــرة أو هذا العمل))؛ في هذا الجواب من الحزب استبطان ذو دافعيـــة عاطفيـــة متعصّبة، فهو، رغم رؤيته خلل المقياس الزماني، إلا أنه يترك ما بطن فيه

من التعصب للمؤسس، ليقرّر أن الزمان الذي نصبه لم ينته بعد، فلعل تغيرات تنشأ، ليقوم من تبقّى من المؤسسين بتحقيق الغاية، واقتطاف الثمرة.

لا علينا من كل هذا، ويكفينا ما ورد في النشرة ذاتها من سؤال يقول: ((**هل ما زال الحزب على تبنّيه لهذه العبارة؟**))، وأجابت عنه النشرة بقولها: ((**لم تنطبق هذه العبارة على الواقع القائم، لذلك أصبحت غير ذات موضوع**)).

هذا الجواب يعني أمرين اثنين معا: **الأول**: إنه يعني أن الحزب كان يتبنى فعلا تحديد الفترة التي يكون فيها اقتطاف الثمرة، وأنها يجب ألا تزيد عن ثلاثين عاما على الأكثر؛ فسياق السؤال يدور حول أمر كان متبنّى، والسؤال يدور حول ما إذا كان هذا الأمر لا يزال متبنّى، وهو المقياس الزمني؛ **الثاني**: أن الحزب تراجع عن هذا المتبنّى، وهو أمرٌ يُحمد للحزب، ويُحسب له، ويُثنى عليه من أجله، فالتراجع عن الخطأ فضيلة.

ويتناغم مع هذا التراجع ما ذكره في إعادة النظر من أنه يجب عليه ((أن يستمر في سيره وحمله للدعوة مهما تجمدت عليه الأوضاع، أو اشتدت عليه الخطوب، كما استمر الرسول في حمل الدعوة بالرغم من شدة الأذى، ومن تجمد المجتمع المكي أمامه تجمدا تاما، **بقطع النظر عن**

عدد السنين، فالعبرة بالأعمال لا بعدد السنين التي تمت فيها»[1]؛ وكذلك يتناغم معه قوله في إعادة النظر: «إنه بالرغم من هذا التجمد في أوضاع الحزب والأمة والمجتمع، فإن الحزب تغمره الثقة التامة بأن نصر الله سيحصل، وأن الله سيُيسّر له الوصول إلى الحكم وتطبيق الإسلام، **أما متى سيتحقق ذلك، فعلمه عند الله وحده، في الوقت الذي يحدّده ويريده**»[2].

المطلب الرابع: تراجع الحزب عن اعتبار الزمان، وبقاء حكمه على الآخرين بالإخفاق

لئن حمدنا للحزب تراجعه عن المقياس الزماني للنجاح والإخفاق في مسألة إقامة الدولة، فإننا لا زلنا نرى أمرا آخر ينبغي للحزب إن أراد أن يكون منصفا، أن يتراجع عنه، ألا وهو الحكم على غيره بالإخفاق، استنادا منه فيما رأينا على المقياس الزماني الذي تراجع عنه الحزب.

غير أن الحزب لم يتراجع عن حكمه بالإخفاق على غيره، رغم حكمه بخطأ المقياس الزمني للنجاح أو الإخفاق فيما بدا لنا.

---

(١) إعادة النظر، (٨).

(٢) إعادة النظر، (٩).

لكن، يبدو لي أن الحزب لن يتراجع عن حكمه على غيره بالإخفاق، وما كان تراجعه فيما يبدو لي عن المقياس الزمني، إلا لأجل ألا يحكم على نفسه بالإخفاق، أو لأجل الثبوت القاطع لخطأ المقياس الزمني؛ فلقد مرّت العقود الثلاثة دون تحقيق الغاية التي نشأ الحزب من أجلها، فكيف يحكم على نفسه بالإخفاق؟ إذن: التراجع عن مقياس النجاح والإخفاق، أولى من الحكم على الذات بالإخفاق؛ هذا ما يبدو لي، ويسمح به سياق الحزب نفسه، فالحزب لا يقرّ على نفسه بالإخفاق، ويهمّه في الوقت ذاته أن يحكم على غيره به.

نعم، لقد تراجع الحزب أخيرا، لكنه بِرُمَّته تأسّس على خلفية حكمه بإخفاق الحركات الأخرى التي كان يراها؛ وهل يعني هذا أن اعتبار تلك الحركات قد عاد إليها، بعد خطأ التحديد بِرُمَّته؟ الجواب: **حزب التحرير لا يتراجع عن اتهاماته لغيره، وإلا: فهاتوا المثال!.**

المطلب الخامس: تراجَع الحزب، لكن بقيت الفكرة للدعاية

فيما تقدّم ظهر بوضوح تراجع الحزب عن تحديد فترة زمنية لاقتطاف الثمرة، والوصول إلى الغاية، ويظهر لي أنه أبقى الفكرة بثوب آخر، لأجل الدعاية والإعلان والإعلام..

فقد سأل أحد الإخوة من حزب التحرير سؤالا في محاضرة دُعيتُ إليها من الحزب نفسه، والسؤال موجّه لأحد أقطاب الحزب في مدينة الخليل بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٦م، سئل هذا الأخ السؤال التالي: تقولون إن الحزب موجود في أماكن كثيرة، ولكن أين وصلتم؟ أجاب الأخ المحاضر: ((**نحن الآن في المرحلة الأخيرة، ونحن بانتظار إعلان الخلافة الإسلامية**))، أو ربما قال: ((بانتظار إعلان الدولة الإسلامية))؛ والعجيب أن أقطاب الحزب الحاضرين لم يعلقوا بشيء على هذا الكلام الذي يستعمله الحزب للاستهلاك والدعاية.

والسؤال: أهي مصادرة للعقول؟!.

إن تعبيرات الحزب في كثير من الأحيان تقوم على هذا الأساس، بل تجده في إعلاناته الموجّهة للعامّة، وفيها مثلا: الخلافة مسألة وقت، وأنا على يقين أنها مسألة وقت، وأنها القادم الذي لا ريب فيه، غير أن هذا التعبير مع مثل ذلك الجواب من ذلك الأخ الكريم، يوحي في نفوس السامعين أن الخلافة على الأبواب، وأنه فعلا لم يبق إلا الإعلان عنها.

من ها هنا، لا أرى الحزب تراجع عن قوله في نشرة أصدرها في التاسع عشر من شوال من عام ١٣٩٦هـ، الموافق للثاني من تشرين أول من عام ١٩٧٦م، وجعلها بعنوان: لا حرّيّات في الإسلام: ((والآن، ونحن على أبواب إقامة نظام الخلافة، فلا بد أن تُنتزع من نفوس الناس

فكرة الحريات العامة..»[1]؛ إن الحزب لا يـزال يعـيش في أوهامـه؛ وللأسف: هو يطرح هذا الكلام للاستهلاك، وإلا، فقد مضى على تلك النشرة أكثر من ثلاثين عاما، فأين الخلافة التي كانـت أيامهـا علـى الأبواب؟!.

المطلب السادس: أثر تحديد البعد الزمني

والمقصود: أثر تحديد هذا البعد الزمني في التغيير؛ والتغـيير الـذي أبحثه ها هنا هو التغيير الشامل للأفكار والسلوك والأنظمة، فهو يطرق أبواب الحياة كلّها، ويصبغ الفكر والسلوك بطابعه، ويغيّـر الأنظمـة، ويؤسّس لمجتمع آخر يختلف كلّيّة عما سبقه من المجتمعـات، بمفـاهيم جديدة، وأنظمة وعلاقات جديدة..إلخ.

ولو شاء إنسان أن يحدّد فترة زمنية ما لتغيير جانب من جوانـب الحياة، لكان في خطر عظيم، فلربما لم تأتِ الأمور مواتية لـه، كمـا حسبها قبل بدئه لحلقات التغيير.

إن تحديد البعد الزماني للتغيير، شاكلة من الاستعجال، خاصّة فيما ينبغي أن يوصل إليه بروِيّة، ولا بد أن يكون له أثر في سلوك الإنسان..

---

(١) ملفّ للنشرات، من جمع حزب التحرير، (٣١).

وأستعرض ها هنا أثر تحديد البعد الزماني للتغيير، وما يأتي على أثره من الاستعجال في اقتطاف الثمرة قبل نضجها، فيما يلي:

١- عدم الوفاء بحقّ المراحل السابقة لحصول التغيير: والوفاء بحق المراحل السابقة للتغيير شأنٌ هامّ، ويؤدّي الإخلال به إلى انطماس الأصل الذي بناء عليه نشأ الساعي إلى التغيير ذاته؛ واقرأ معي عزيزي القارئ الكريم هذا النص من نشرة إعادة النظر: ((وبعد حصول إخفاق في المحاولة الأولى والثانية، ومرور ما يقرب من عشرين عاما على سير الحزب، دون أن يتمكن من الوصول إلى استلام الحكم، **وجد الحزب نفسه أنه قد تأخر أكثر مما كان مقدّرا في الوصول إلى الحكم، فصرف همه عندها إلى القيام بأعمال النصرة، موليا إياها عناية أكبر، مما قلل عنايته بالحزب، وبتكثير سواده، وبصهر الأمة، وبناء القاعدة الشعبية**))[1]، وهو نصٌّ كافٍ في أثر استعجال اقتطاف الثمرة الناشئ عن تحديد زمانها أصلا، وفي أن هذا الأثر سيؤدّي إلى عدم العناية بتكثير السواد، وبصهر الأمة، وبناء القاعدة الشعبية؛ وكلها متطلبات سابقة لمرحلة استلام الحكم.

٢- والنصّ السابق أيضا يفيدنا في أن الاستعجال يؤدّي إلى اقتطاف الثمرة وهي غير ناضجة؛ فلو استلم الحزب الحكم، والحال على ما

(١) إعادة النظر، (٦).

وصفت النشرة ذاتها: قلّة العناية بصهر الأمة، وبناء القاعدة الشعبية، فهذا يعني أن الثمرة غير ناضجة بعد!.

٣- وهذا بدوره سيؤدّي غالبا إلى اضطرابات هائلة في الدولة الإسلامية الناشئة، إذ الأمة لم تُصهر بعدُ، والقاعدة الشعبية لم تنل حقّها من البناء، مما قد يعني اختلال عقد الأمة من أول أيام استلام الحكم.

٤- الاستعجال يؤدّي إلى انكشاف الكوادر الهامة التي يقوم عليها الحزب، وذلك أن من شأن المستعجل أن يقصّر في اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من الوقوع فيما أغناه الله عنه، إذ تتدفّق نفسه إلى بلوغ الغاية أكثر مما تتفّق إلى حماية الطريق، فيُسرع إسراعا لا يليق؛ وفي مثال حزب التحرير، يؤدّي الاستعجال وتحديد الزمان المفترض لبلوغ الغاية إلى الاتصال ببعض القادة الأقوياء ليأخذ عبرهم الحكم، ومجمل هؤلاء غير موثوقين؛ إن نتيجة هذا المسلك الاستعجالي هو انكشاف أهم الكوادر، وربما قيام أهل النصرة ذاتهم بنكث العهد الذي قطعوه على أنفسهم، ليبدءوا بملاحقة من طلب منهم النصرة! وهذا يشكّل خطورة كبيرة عليهم وعلى الحزب ذاته.

٥- وقوع اليأس في نفوس الساعين إلى التغيير: إذ سيرون أن الزمن الذي حدّدوه لم يتحقّق فيه مبتغاهم، فيؤدّي بهم ذلك إلى اليأس من سلوك الطريق بِرُمَّته.

٦- محاولة تغطية حالة الإخفاق بكلمات استهلاكية دعائية، كالتي يطلقها الحزب، فحواها أنهم قريبا سيحقّقون غايتهم بإقامة الدولة الإسلامية؛ وإنما سمّيْتُه استهلاكا دعائيا، لأجل أنهم جعلوا الحلقة الحاسمة لبلوغ الغاية مسدودة الباب، وهي طلب النصرة، على ما تقدّم شرحه في محلّه من هذا الكتاب.

إن هذا الذي ذكرتُه قليل من كثير، ولو شاء باحث أن يصل إلى جميع آثار الاستعجال، الناشئة عن تحديد البعد الزمني لتحقيق الغايات الكبرى، لوصل إلى أكثر مما ذكرْتُ بكثير، وفيما تقدّم كفاية!.

ولعلّه يناسب في هذا المقام استحضار كلمة حكيمة من رجل ظلمه حزب التحرير حينما أنكر دوره في التذكير على الأقل بفكرة الخلافة وضرورة العمل لها؛ هذا الرجل هو الإمام حسن البنا، رضي الله عنه؛ لقد قال في رسالة المؤتمر الخامس عن طريقة الإخوان المسلمين: «..أجل، **قد تكون طريقة طويلة، ولكن، ليس هناك غيرها**؛ إنما تظهر الرجولة بالصبر والمثابرة والجدّ والعمل الدائب، فمن أراد منكم أن يستعجل ثمرة قبل نضجها، أو يقتطف زهرة قبل أوانها، فلستُ معه في ذلك بحال، **وخيرٌ له أن ينصرف عن هذه الدعوة إلى غيرها من الدعوات**، ومن

صبر معي حتى تنمو البذرة، وتنبت الشجرة، وتصلح الثمرة، ويحين القطاف، فأجره في ذلك على الله..»[1].

وكأنّ الإمام البنا رحمه الله تعالى يستبطن في نفسه ما قد يكون عليه بعض المستعجلين من شبابه، ويرى من خلال طبيعة حديثهم عاطفة غامرة تنمو في نفوسهم، تكاد تطلق اليد إلى الثمرة لاقتطافها وهي بعدُ في أول أمرها، فدعاه ذلك إلى أن يُتبع كلامه السابق بقوله: «**ألجموا نزوات العواطف بنظرات العقول، وأنيروا أشعّة العقول بلهب العواطف، وألزموا الخيال صدق الحقيقة والواقع**، واكتشفوا الحقائق في أضواء الخيال الزاهية البرّاقة، ولا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلّقة، **ولا تصادموا نواميس الكون فإنها غلاّبة، ولكن، غالبوها، واستخدموها، وحوّلوا تيارها، واستعينوا ببعضها على بعض، وترقّبوا ساعة النصر، وما هي منكم ببعيد**»[2]؛ سبحان الله: يؤتي الحكمة من يشاء، فلا إفراط ولا تفريط؛ لا تيئيس ولا استعجال، والنصر ليس ببعيد، ولكن ليس معروفا للإنسان أوانه.

أعِد عزيزي القارئ الكريم قراءة كلام الإمام البنا رحمه الله تعالى، لتعرف بعض ما في نفسك، وماذا عليها أن تكون..

---

(١) رسالة المؤتمر الخامس، لحسن البنا، من مجموعة الرسائل، (١٢٧).

(٢) رسالة المؤتمر الخامس، لحسن البنا، من مجموعة الرسائل، (١٢٧).

واقرأ كلامه، وخاصّة قوله: ((**ولا تصادموا نواميس الكون فإنها غلاّبة، ولكن، غالبوها**، واستخدموها، وحوّلوا تيارها، واستعينوا ببعضها على بعض))، لترى أيّ فتح فتحه الله على ذلك الرجل، ودعْك بعد ذلك من قيل وقال.

واقرأ معي بعد ذلك قول الشاعر عمر بهاء الدين الأميري رحمه الله تعالى[1]:

وَرَيْثُ المصابِر أمضى خُطىً وأبلَغُ من قَفَزات الصَّخَبْ

وكفى!.

(١) نقلْت هذا البيت عن كتاب: المسار، لمحمد أحمد الراشد، (٤٥).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، أما بعد:

فها قد انتهت سطور هذا الكتاب، وكان لا بد بعد انتهائها من إلقاء عصا التسيار، ومن بيان النتيجة التي خلَص البحث إليها؛ والتي أُلخّصها فيما يلي:

١- إنّ حزب التحرير ضخّم نفسَه فيما يتعلق بالعمل للدولة الإسلامية القادمة تضخيما يلفت النظر، مدّعيا أنه دون غيره عرف الطريق، فإذا به أكثر المُدّعين غيابا عن الطريق.

٢- وهو يحسب نفسه يعمل وحده لإقامة الدولة الإسلامية، فإذا بغيره قد سبقه، وإذا به هو يعمل في باب استهلاكي دعائي ليس غير، وقد يدري بذلك وقد لا يدري.

٣- وإنه يحسب نفسه قد سار في الطريق الموصل إلى الدولة الإسلامية، فإذا به قد اتّجه إلى الدولة عبر بوّابة أشارت نصوصه ذاتها إلى أنها مغلقة بإحكام؛ فأنّى يدخل والباب مغلق باعترافه؟

٤- وإنه حدّد إطارا زمنيا به تكون الدولة قد قامت، فلما دهمه ذلك الأوان، لم يجد أمامه دولة إسلامية و لم يجد نفسه فيها، حتى اضطُرّ إلى التراجع عن تحديد إطار زمني تكون فيه الدولة قد قامت، رغم أن كثيرا من شبابه ينكرون أنه كان يقول بالإطار الزمني المذكور.

إنني بعد تلك النتيجة التي اقتطفتها من نشرات الحزب وكتبه وإصداراته، فإنني أدعو الحزب إلى مراجعة نفسه وأفكاره فيما يتعلق بالطريق إلى الدولة الإسلامية، حتى يكون تنظيره ومسلكه مطابقين للسنة والسيرة النبويتين، وحتى يوازي الواقع بما يسمح به من مسالك، وبما تسمح به أصول الشرع الشريف.

وأدعوه إلى قراءة السيرة والسنة النبويتين قراءة أكثر تفهّما، ودونما إلقاء أفكار مسبقة على مسارهما.

وأخيرا: **على حزب التحرير إن كان جادّا في العمل لإقامة الدولة الإسلامية الراشدة، أن يراجع فهمه للطريق الموصِل إليها، وأن يكون شجاعا في مراجعة نفسه وفَهمه للطريقة.**

وأدعو نفسي بالمناسبة إلى بحث موضوع آخر، لا يقلّ أهمية عن موضوع الطريق إلى الدولة عند حزب التحرير، ألا وهو: عقائد حزب التحرير في ضَوْء النصوص؛ **وإذا كنا قد رأينا ها هنا أن الحزب لا يعرف الطريق إلى الدولة الإسلامية، مع إعجاب بالنفس شديد في هذا الباب؛ فلسوف نرى في دراستنا القادمة إن شاء الله تعالى أنه لم يوفّق كذلك إلى التعرّف على الصحيح في العديد من مسائل الاعتقاد، مع ذات الإعجاب الشديد بالنفس.**

والله الموفق للصواب.

المراجع

١. أجوبة أسئلة، نشرات للحزب، ذُكر تاريخها إن وُجد حين الرجوع إليها.
٢. الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أبي علي بن محمد الآمدي، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٦٧م.
٣. أساس البلاغة، لمحمود بن عمر الزمخشري، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م.
٤. الإسلام والخلافة في العصر الحديث، لمحمد ضياء الدين الريّس، دار التراث، القاهرة، بلا تاريخ.
٥. إعادة النظر، نشرة طويلة على شكل دوسية، أصدرها الحزب في ١٩ جمادى الأولى ١٤٠٥هـ، الموافق للعاشر من شباط ١٩٨٥م، مطبوعة على الآلة الكاتبة، بلا دار نشر.
٦. البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف، حققه عادل عبد الموجود وزملاؤه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
٧. البداية والنهاية، لإسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق مأمون محمد سعيد الصاغرجي، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٧م.
٨. التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، حققها وزاد عليها محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٣م.
٩. التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، مكتبة لبنان، ١٩٩٠م.
١٠. تفسير التحرير والتنوير،لمحمد الطاهر بن عاشور،بلا ناشرولا تاريخ نشر.
١١. التكتّل الحزبي، لتقي الدين النبهاني، بلا دار نشر، ١٩٥٣م.

١٢. التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠م.
١٣. حزب التحرير الإسلامي، لعوني جدّوع العبيدي، دار اللواء، عمان، بلا تاريخ.
١٤. حزب التحرير، كتيّب تعريفي أصدره حزب التحرير في ٢٠ شعبان ١٤٠٥هـ، الموافق ٩ أيار ١٩٨٥م.
١٥. الدولة الإسلامية، لتقي الدين النبهاني، من منشورات حزب التحرير، بلا دار نشر ولا تاريخ نشر.
١٦. سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٦م.
١٧. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني،تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
١٨. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وعزت عطية، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٨م.
١٩. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
٢٠. السيرة النبوية، لعبد الملك بن هشام المعافري، تحقيق جمال ثابت وزميليه، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٨م.
٢١. الشخصية الإسلامية، لتقي الدين النبهاني، دار الأمة، بيروت، ٢٠٠٥م، مكتوب عليها: معتمدة.

٢٢. صحيح مسلم بشرح النووي، لمسلم بن الحجاج، تحقيق عرفان حسونة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.
٢٣. الطريقة والوسيلة والأسلوب، لأبي الحارث التميمي، مقال نشره موقع العقاب، alokab.org.maqalat.
٢٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الريان، القاهرة، ١٩٨٧م.
٢٥. فتح القدير،لمحمد بن علي الشوكاني، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٧م.
٢٦. فقه الخلافة، لعبد الرزاق السنهوري، تحقيق توفيق محمد الشاوي ونادية عبد الرزاق السنهوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.
٢٧. القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
٢٨. الكليات، لأبي البقاء، أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.
٢٩. لسان العرب، لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير وزملائه، دار المعارف، القاهرة، بلا تاريخ.
٣٠. مجلة الوعي، موقعها على الإنترنت: www.al-waie.org.
٣١. مجموعة الفتاوى، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
٣٢. مجوعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر، بيروت، ١٩٨٤م.

٣٣. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
٣٤. مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط، لمحمد أديب الصالح، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢م.
٣٥. المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم،لعلي جمعة،دار الرسالة،القاهرة،٢٠٠٤م.
٣٦. المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٩٨٣م.
٣٧. المصنف، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ٢٠٠٦م.
٣٨. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٦٩م.
٣٩. مفاهيم حزب التحرير، من إصدارات الحزب، الطبعة السادسة، معتمدة، نشرها موقع الحزب: http://www.hizb-ut-tahrir.org/.
٤٠. مفردات القرآن، للحسين بن محمد بن المفضّل، الشهير بالراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ١٩٩٢م.
٤١. منهج حزب التحرير في التغيير، أصدره الحزب، بلا تاريخ ولا دار نشر.
٤٢. الموافقات في أصول الشريعة، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، مع شرحه لعبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
٤٣. نشرات عديدة للحزب، ذُكِر تاريخ كل منها عند الرجوع إليه.
٤٤. نظام الإسلام، لتقي الدين النبهاني، من منشورات حزب التحرير، بلا دار نشر، مكتوب عليها: طبعة معتمدة، ٢٠٠١م.

الفهرس

المقدمة..... ٣
تمهيد: عجزُ حزب التحرير عن التعامل مع منتقديه ٩
أولا: النقد مفيد لمن وُجِّه إليه ١٠
ثانيا: حزب التحرير لا يستفيد من النقد ١١
ثالثا: مؤرّخ الحزب يكذب ١٣
رابعا: نهج مواجهة النقد..... ١٩
خامسا: تغيير الحزب في بعض مصادره..... ٢١
سادسا: الخلط بين الحزب والدولة..... ٢٥
سابعا: خلفية ضيق الصدر بالنقد ٢٦
ثامنا: رؤية الحزب لنفسه تدفعه إلى رفض النقد ٢٨
تاسعا: هل رجع حزب التحرير عن بعض أخطائه؟..... ٣٠
مدخل هام: وجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية ٣٣
الفصل الأول: مفهوم الطريقة بين الحزب والعلماء..... ٤١
المبحث الأول: بين اللغة والاصطلاح ٤٣
المبحث الثاني: مفهوم الطريقة والأسلوب والوسيلة عند الحزب...٤٨
المبحث الثالث: مفهوم الطريقة والأسلوب والوسيلة عند العلماء .٥٩
أولا: معنى الطريق..... ٥٩

ثانيا: الوسيلة والأسلوب..... ٦١
وأخيرا: مقارنة بين الفهمين.....٦٤
الفصل الثاني: حزب التحرير وإنكار مقام الآخرين ٦٧
المبحث الأول: من مظاهر إنكار الحزب لدور الآخرين.....٦٩
أولا: حزب التحرير يتهم غيره بالإخفاق..... ٦٩
ثانيا: حزب التحرير يتهم غيره بعدم فهم الفكرة والطريقة ... ٧٧
ثالثا: حزب التحرير يدّعي أن الخلافة لم تكن تُذكر قبله..... ٨١
رابعا: حزب التحرير يرى أن الخليفة يجب أن يكون تحريريا.. ٨٩
المبحث الثاني: عاملون لإقامة الدولة الإسلامية غير حزب التحرير ٩٢
الفصل الثالث: طريق الحزب إلى الدولة الإسلامية ٩٧
تمهيد: تحديد الطريق بين الواقع والنصوص ١٠١
المطلب الأول: جدوى حصر الطريق.....١٠٢
المطلب الثاني: الطريق إلى الدولة الإسلامية ١٠٦
المبحث الأول: الطريق إلى الدولة بين بداهة الواقع ودعوى احتكار
معرفته ١١٠
المبحث الثاني: عرْض رؤية حزب التحرير للوصول إلى الدولة
الإسلامية ١٢٠
أولا: عرض المراحل الثلاث بإيجاز ١٢١
ثانيا: تفصيل المرحلة الأولى ١٢٥

ثالثا: المرحلة الثانية ١٣١
رابعا: إدخال الحزب لطلب النصرة في المرحلة الثانية..... ١٣٤
خامسا: مرحلة تسلُّم الحكم ١٣٦
المبحث الثالث: من أوهام الحزب في تصوّره للطريقة ١٣٨
أولا: وَهْمُه بإتيان الحكم طبيعيا بعد إيجاد أمور ثلاثة ١٣٩
ثانيا: وهمُه لنتيجة مرحلة التفاعل ١٤٢
ثالثا: رؤيته أن تقَبُّل الأمة لجملة المقاييس والمفاهيم يوصله إلى
تسلّم السلطة طبيعيا ١٤٤
رابعا: وهمُه بتداعي الأفكار بعد صراع قصير ١٤٦
خامسا: وهمُه بأن سند السلطة الأجنبي يزول بكشفه للأمة
واتخاذها له عدوا ١٥٣
سادسا: وهمٌ يتعلق بالسند الطبيعي، أي الأمة ١٥٤
سابعا: توهّمُه سرعة إقامة الخلافة الإسلامية ١٥٦
المبحث الرابع: طلب النصرة لاستلام الحكم..... ١٥٧
المطلب الأول: عرض رؤية الحزب لمسألة النصرة..... ١٦١
أولا: الحزب يدّعي الاقتداء بالرسول في النصرة ١٦١
ثانيا: تجمّد المجتمع أمام الحزب هو السبب الموضوعي لطلبه النصرة
..... ١٦٢

ثالثا: الحزب يقرّر أن الرسول طلب النصرة لأجل إيصاله إلى الحكم.....١٦٥
رابعا: الحزب يقرّر أن الرسول لم يطلب النصرة لأجل إيصاله إلى الحكم!.....١٦٧
خامسا: الحزب يطلب النصرة ويُخفق ١٧٢
سادسا: الحزب يقرّر مواصلة طلب النصرة لاستلام الحكم..١٧٥
سابعا: الحزب يُسند النصرة لاستلام الحكم إلى غيره.....١٨٠
ثامنا: الحزب لا يعمل شيئا ماديّا لاستلام الحكم ١٨٢
المطلب الثاني: مناقشة الحزب في استدلالاته.....١٨٤
أولا: استعراض مشاهد السيرة ذات الصلة.....١٨٥
ثانيا: معنى وجوب التأسّي بالرسول ﷺ.....١٨٩
ثالثا: الحزب نفسه ينفي ما ادّعاه أن الرسول طلب النصرة لأجل الحكم!.....١٩٧
رابعا: مناقضة الحزب لنفسه.....٢٠٠
خامسا: استلام الحكم بالنصرة يتعارض مع طبائع الأمور ...٢٠٢
سادسا: الحزب يعلن إخفاقه في تحقيق المراد.....٢٠٧
سابعا: طريق الدولة واغتنام الفرصة.....٢٠٩
الفصل الرابع: أثر رؤية حزب التحرير لطريق الدولة على مسلكه الدعوي ٢١٣

المبحث الأول: أثر رؤيته في دائرة عمله ونشاطه ٢١٥
المبحث الثاني: أثر رؤيته في مسيره..... ٢٢٠
المطلب الأول: الإخفاق في الوصول إلى المطلوب..... ٢٢٠
المطلب الثاني: انحصار الرؤية فيما لا يوصل يعني عدم سلوك
الطريق الموصل..... ٢٢٥
المطلب الثالث: السلبية بعد الاستقطاب ٢٢٨
المبحث الثالث: حزب التحرير ووقت قدوم الخلافة..... ٢٣١
المطلب الأول:سذاجة رؤية الحزب لطريق الدولة..... ٢٣٢
المطلب الثاني: الحزب يقرّر زمنا لاستلام الحكم..... ٢٣٥
المطلب الثالث: الحزب يتراجع عما قرّره مؤسّسه ٢٣٨
المطلب الرابع: تراجع الحزب عن اعتبار الزمان، وبقاء حكمه على
الآخرين بالإخفاق ٢٤١
المطلب الخامس: تراجَع الحزب، لكن بقيت الفكرة للدعاية. ٢٤٢
المطلب السادس: أثر تحديد البعد الزمني ٢٤٤
الخاتمة ٢٥١
المراجع ٢٥٣
الفهرس..... ٢٥٧